المملكة العربية السعودية
وزارة الشئون البلدية والقروية
أمانة منطقة المدينة المنورة
إدارة التنمية الإقليمية
المرصد الحضري

تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى

رؤية المستقبل بعين الحاضر

إعداد

إدارة التنمية الإقليمية

AFM CONSULTANTS
DR. AHMED FARID MOUSTAFRA
GROUP
ARCHITECTURAL, PLANNING & ENGINEERING
الإستشاري مكتب الدكتور أحمد فريد مصطفى - استشارات فى العمارة و التخطيط والهندسة

الإصدار رقم ١٨

إدارة التنمية الإقليمية
المرصد الحضري المحلي
للمدينة المنورة الكبرى
الإصدار رقم (١٨)

المملكة العربية السعودية
وزارة الشئون البلدية والقروية
أمانة المدينة المنورة

تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى

(رؤية المستقبل بعين الحاضر)

ذو القعدة ١٤٢٧هـ
ديسمبر ٢٠٠٦م

إعداد

إدارة التنمية الإقليمية

AFM CONSULTANTS
DR. AHMED FARID MUSTAPHA GROUP
ARCHITECTURAL, PLANNING & ENGINEERING

الاستشاري: مكتب الدكتور (أحمد فريد مصطفى)

المحتويات

المحتويات

الصفحة

هدف تحقق

الفصل الأول: المراصد الحضرية - نظرة عامة

١-١ حقائق حول المرصد الحضري ٢-١
١-٢ تطور فكرة المراصد الحضرية ٣-١

الفصل الثاني: إنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى

٢-١ أهداف ومهام المرصد الحضري ١-٢
٢-٢ الخطوات والإجراءات التنفيذية ٢-٢
٢-٣ البناء المؤسسي للمرصد ٤-٢
٢-٤ منهجية اختيار مؤشرات المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى ٨-٢
٢-٥ مؤشرات الرصد الحضري ١٣-٢
٢-٦ مراحل إنتاج المؤشرات ١٧-٢
٢-٦-١ المؤشرات المتاحة ١٧-٢
٢-٦-٢ المؤشرات التنسيقية (مؤشرات الإدارات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص) ١٨-٢
٢-٦-٣ مؤشرات المسوح الميدانية ١٩-٢

الفصل الثالث: إنشاء قاعدة بيانات مؤشرات المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة

٣-١ منهجية تصميم القاعدة ٢-٣
٣-٢ أهداف بناء قاعدة مؤشرات الرصد الحضري ٢-٣
٣-٣ الهيكل البنائي لقاعدة البيانات ٤-٣

الفصل الرابع: تشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى

٤-١ الأهداف والمهام ١-٤
٤-٢ القيمة المضافة لأعمال مرصد المدينة ٢-٤
٤-٣ الخطوات والإجراءات التنفيذية ٤-٤
٤-٤ الهيكل المؤسسي الحالي للمرصد الحضري ٦-٤
٤-٥ مؤشرات الرصد الحضري ١١-٤
٤-٦ تحليل المؤشرات الاجتماعية واستخلاص القضايا وطرح السياسات ١٤-٤
٤-٦-١ أهداف الدراسة وإطارها العام ١٥-٤
٤-٦-٢ نتائج تحليل المؤشرات الاجتماعية ١٥-٤
٤-٦-٣ معايير اختيار القضايا الاجتماعية ١٦-٤

الصفحة

٤-٦-٤ قضية الفقر ٤-١٩
٤-٦-٥ السياسات الاجتماعية المقترَحة لمعالجة قضية الفقر ٤-٢١
٤-٦-٦ مسار مواجهات التحديات عبر تحديد الأهداف العامة والسياسات والمشاريع المقترحة لمعالجة قضية الفقر ٤-٢٥
٤-٦-٧ خطة النهوض بأوضاع الفقراء في المدينة المنوّرة ٤-٢٨

٤-٧ تحليل المؤشرات العمرانية واستخلاص القضايا وطرح السياسات ٤-٣١
٤-٧-١ أهداف الدراسة وإطارها العام ٤-٣١
٤-٧-٢ المدخل المقترح لعملية التحليل ٤-٣١
٤-٧-٣ تحليل المؤشرات العمرانية (النتائج والتشخيص العام) ٤-٣٢
٤-٧-٤ القضايا ذات الأولوية (المشاكل والتداعيات وتحديد مبدئي للسياسات) ٤-٣٤

الفصل الخامس: تحليل حالة المدينة المنورة

٥-١ الخلفية العامة ٥-١
٥-٢ الخصائص السكانية ٥-٧
٥-٣ المسكن والمأوى ٥-١١
٥-٤ الوضع الصحي ٥-١٣
٥-٥ الوضع التعليمي ٥-١٨
٥-٦ البنية التحتية والنقل ٥-٢٠
٥-٧ إدارة البيئة ٥-٢٣
٥-٨ الإطار المؤسسي للإدارة الحضرية ٥-٢٤
٥-٩ الحج والعمرة ٥-٢٦
٥-١٠ التحول إلى مجتمع معلوماتي ٥-٢٩
٥-١١ الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ٥-٢٩

الفصل السادس: الرؤية المستقبلية لعمل المرصد الحضري

٦-١ على المدى القصير ٦-١
٦-١ على المدى المتوسط ٦-٣
٦-١ على المدى البعيد ٦-٤

الملاحق

ملحق (١): التغطية الإعلامية لنشاطات المرصد الحضري
ملحق (٢): شركاء إنشاء المرصد الحضري والجهات المنتجة للمؤشرات

قائمة الأشكال

الصفحة

الفصل الأول: نظرة عامة على المراصد الحضرية

(١-١) منظومة المراصد الحضرية ١-١

الفصل الثاني: إنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى

(٢-١) البناء المؤسسي للمرصد الحضري للمدينة المنورة ٢-٤
(٢-٢) العلاقة بين الشركاء ٢-٧
(٢-٣) منهجية اختيار مؤشرات الرصد الحضري ٢-٨
(٢-٤) الإطار العام لمؤشرات الرصد الحضري ٢-١٠
(٢-٥) العلاقة بين مستويات المعلومات ٢-١٣

الفصل الثالث: إنشاء قاعدة بيانات مؤشرات المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة

(٣-١) منهجية تصميم قاعدة بيانات مؤشرات المرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى ٣-٢
(٣-٢) الهيكل البنائي لقاعدة بيانات مؤشرات المرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى ٣-٤

الفصل الرابع: تشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى

(٤-١) دائرة إعداد سياسات التنمية الحضرية ٤-٣
(٤-٢) المرصد الحضري أداة في الإدارة الحضرية للمدينة ٤-٣
(٤-٣) الهيكل المؤسسي الحالي للمرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى ٤-٧
(٤-٤) جانب من اللقاءات والتدريب ٤-٨
(٤-٥) الهيكل العام لفريق العمل النسائي ٤-١٠
(٤-٦) جانب من مشاركة المجتمع النسائي ٤-١١
(٤-٧) مقارنة بين المؤشرات الأولى والمؤشرات المضافة حسب تصنيفها (دولي/ محلي) ٤-١٢
(٤-٨) الإطار التحليلي لتفاعل العناصر المكوّنة لظاهرة الفقر ٤-١٩
(٤-٩) آلية تنفيذ ومراقبة وتمويل مشاريع خطة النهوض بأوضاع الفقراء في المدينة المنوّرة ٤-٣٠
(٤-١٠) السياسات المقترحة لتوزيع الخدمات ٤-٣٧

الفصل الخامس: تحليل حالة المدينة المنورة

(٥-١) موقع منطقة المدينة المنورة بالنسبة للمملكة ٥-٢
(٥-٢) مقارنة لمعدلات النمو السكاني بين كل من المملكة والمنطقة والمدينة المنورة ٥-٣
(٥-٣) مقارنة التوزيع النسبي للسكان حسب الجنس للمملكة والمنطقة والمدينة المنورة ٥-٣
(٥-٤) تصنيف السكان حسب فئات السن بالمدينة المنورة عام ١٤٢٧هـ ٥-٤
(٥-٥) مقارنة بين مؤشر معدل التكوين الأسري بالمدينة المنورة والمنطقة لآخر ثلاث سنوات ٥-٥
(٥-٦) نسب استعمالات الأراضي بالمدينة المنورة للوضع الراهن لعام ١٤٢٧هـ ٥-٦

الصفحة

(٥-٧) الوضع الراهن لاستعمالات الأراضي القائمة بالمدينة المنورة عام ١٤٢٧هـ ٥-٦
(٥-٨) مقارنة بين نسب الأمية للكبار (١٠ سنوات فأكثر) على مستوى المدينة المنورة والمملكة ٥-٧
(٥-٩) مقارنة بين نسب الطلاق على مستوى المدينة المنورة والمنطقة والمملكة ٥-٨
(٥-١٠) مقارنة بين معدل البطالة على مستوى المدينة المنورة والمملكة مصنفة حسب الجنس ٥-٩
(٥-١١) مقارنة بين نسبة سعودة الوظائف في القطاع الخاص على مستوى المدينة المنورة والمملكة ٥-١٠
(٥-١٢) مقارنة بين متوسط نسبة تكلفة إيجار المسكن للدخل على مستوى المدينة المنورة والمملكة ٥-١١
(٥-١٣) تصنيف المنح حسب طبيعة إنجازها ٥-١٢
(٥-١٤) مقارنة بين نسب المساكن الحاصلة على قروض عقارية على مستوى المدينة المنورة والمنطقة والمملكة ٥-١٣
(٥-١٥) مقارنة نصيب الفرد من أسرة المستشفيات (سرير لكل ١٠ آلاف نسمة) على مستوى المدينة المنورة والمنطقة والمملكة ٥-١٤
(٥-١٦) مقارنة بين العمر المتوقع عند الميلاد بين المملكة والمدينة المنورة حسب الجنس ٥-١٥
(٥-١٧) مقارنة معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود بين كل من المدينة المنورة والمنطقة والمملكة ٥-١٥
(٥-١٨) مقارنة نسبة تغطية التحصينات من إجمالي الأطفال المفترض تحصينهم بين كل من المدينة المنورة والمنطقة والمملكة ٥-١٦
(٥-١٩) مقارنة نسبة الولادات تحت إشراف كادر طبي مؤهل بين كل من المدينة المنورة والمنطقة والمملكة ٥-١٧
(٥-٢٠) مقارنة معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠ ألف مولود حي بين المدينة المنورة والمملكة ٥-١٧
(٥-٢١) التوزيع النسبي لمعدلات القيد بمراحل التعليم المختلفة مصنفة حسب الجنس ٥-١٨
(٥-٢٢) التوزيع النسبي لكثافة الفصل في المراحل التعليمية المختلفة حسب الجنس بالمدينة المنورة لعام ١٤٢٦هـ ٥-١٩
(٥-٢٣) مقارنة بين عدد الطلاب مقابل المعلم بالمدينة المنورة موزعة على المراحل التعليمية عام ١٤٢٦هـ ٥-٢٠
(٥-٢٤) مقارنة نسبة تغطية الوحدات السكنية المتصلة بعناصر البنية التحتية بالمدينة المنورة ٥-٢١
(٥-٢٥) التوزيع النسبي وسائل الانتقال إلى العمل (خاصة/أخرى) في المدينة المنورة عام ١٤٢٧هـ ٥-٢٣
(٥-٢٦) مقارنة معدل الجمعيات التطوعية لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان بين المدينة المنورة والمنطقة والمملكة ٥-٢٦
(٥-٢٧) التوزيع النسبي للحجاج الوافدين عبر المنافذ المختلفة بالمملكة ٥-٢٨
(٥-٢٨) التوزيع النسبي للحجاج حسب طرق قدومهم ٥-٢٨

الفصل السادس: الرؤية المستقبلية لعمل المرصد الحضري

(٦-١) الهيكل المؤسسي المقترح للمرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى ٦-٣

قائمة الجداول

الصفحة

الفصل الثاني: إنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى

(٢-١) تصنيف مؤشرات الرصد الحضري (المنتجة سابقاً) ٢-١٧

الفصل الرابع: تشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى

(٤-١) تكوين فرق العمل المتعاونة مع المرصد ٤-٩
(٤-٢) قائمة المؤشرات الحضرية مقسمة إلى مجموعات ٤-١٢
(٤-٣) القضايا ومعايير الاختيار ٤-١٨
(٤-٤) المؤشرات العمرانية للمدينة المنورة ٤-٣٣

الفصل الخامس: تحليل حالة المدينة المنورة

(٥-١) توزيع شرائح الاستهلاك (الاستعمال السكني) بالمدينة المنورة ٥-٢٢
(٥-٢) إحصاءات الحج والعمرة على مستوى المدينة المنورة ٥-٢٧
(٥-٣) الأهداف الإنمائية للألفية وعلاقتها بمؤشرات المرصد الحضري ٥-٣١

(كلنا المرصد الحضري)

لقطف ثمار الجهد المبذول في مخرجات المرصد الحضري

يجب علينا جميعا تزويده بالمعلومات الدقيقة في موعدها

الأمير/ عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز

أمير منطقة المدينة المنـــــورة

رئيس مجلس المرصد الحضري

تعد عملية اتخاذ القرار من اصعب ممارسات الإنسان بوجه عام، وكلما توافرت الرؤية الداعمة لتوجيه وتحديد القرار كلما زاد توقع الخير منه، وما المرصد الحضري للمدينة إلا هذه الأداة الفاعلة في تكوين تلك الرؤية، فالأرقام لا تكذب ولا تتجمل

الأمير/ مقرن بن عبد العزيز آل سعود

يفخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرياض بالشراكة البناءة مع أمانة منطقة المدينة المنورة والتي أثمرت مشروع إنشاء المرصد الحضري الأول في المملكة العربية السعودية، ويعود نجاح تجربة المرصد الحضري بالمدينة المنورة إلى عدة عوامل أهمها القيادة الوطنية، الثقة المتبادلة، الشفافية، الكفاءة العالية، إلتزام فريق العمل برؤية مشتركة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشروع.

الدكتور/ المصطفى بن المليح

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمملكة العربية السعودية

إن توفر البيانات الأساسية وماله من أهمية قد يكون دون فائدة إذا لم يكن ذلك قابلاً لاستخلاص المعلومات، حيث يظل رأس هرم الاستفادة هو تكوين المعرفة.

وهذا هو ما يسعى إليه المرصد الحضري، أن يجعلنا مبصرين، نسير في النور.

المهندس/ عبد العزيز بن عبد الرحمن الحصين

أمين منطقة المدينة المنورة

نائب رئيس مجلس المرصد الحضري

تمهيد

تمهيد

تعد عملية التحكم والتمكين في العمران الحضري من أصعب الممارسات الإدارية سواءً على مستوى السياسات القيادية والتي تمثل التوجهات لمتخذي القرار، أو على مستوى السياسات التنفيذية والتي تضطلع بها المحليات، حيث تتطلب كفاءة عملية الإدارة الحضرية أن يكون هناك رصد دائم لخصائص العمران الحضري ومكوناته، وليس بشكل تجريدي بسيط وإنما من خلال قراءة تشابكات وتفاعلات هذه المكونات، وتحليل نتائج التفاعلات التلقائية والعمدية لعمل هذه المكونات مجتمعة، مع الوضع في الاعتبار أن الوحدة الأساسية التي تقاس عليها كفاءة الأداء بالنسبة لعملية الإدارة الحضرية هي الإنسان، وهو ما يتطلب حجم هائل من المعلومات الصحيحة والصادقة والمؤشرات الهادفة إلى تحسين الوضع المعيشي لسكان الحضر.

ولاستمرارية دفع عجلة التنمية الحضرية يتطلب ذلك قدراً وافراً من البيانات القابلة للتحليل، والتي يتم تحديثها بشكل دوري، كما يجب أن يتوافر في هذه البيانات الشروط الأساسية لتحقيق جدواها ونفعها بما ينعكس على صحة التحليل وصواب القرار المتخذ بناء على ذلك التحليل، وتتلخص أهم هذه الشروط في الآتي:

- **الدقة والسلامة**: فيجب أن يكون البيان دقيقا وسليما ومحققا ومعلوم المصدر بشكل يمكن من توثيقه والاعتماد عليه بثقة بحثية لا يعتريها شك في النتائج، وكلما كان البيان محددا كلما زادت دقته.
- **الملائمة**: بحيث يلائم البيان وطبيعته نوع التحليل المطلوب، كما يصب في اتجاه تحقيق أهداف البحث، وخدمة القضية الحضرية التي يدور البحث حولها.
- **التزامن**: بمعنى أن يكون الحصول على البيان المطلوب في الوقت المطلوب لخدمة البحث، وهو ما قد يتطلب الحصول على دورات زمنية متعاقبة للحصول على نفس البيان، بغرض عمل التحليل المقارن، أو إنشاء نوعا من التحليل الاتجاهي اللازم في دراسات التطور أو التقييم.

والحصول على بيانات بهذه الشروط السابقة هو في الواقع أمر ليس باليسير، بل إنه في بعض الأحوال قد يعاد النظر في جدوى البحث برمته – رغم الأهمية الواضحة لموضوع القضية الحضرية التي يناقشها – لا لشيء إلا لتعذر الحصول على بيانات صالحة للبناء عليها واتخاذ القرار اعتمادا على ذلك، ومن أجل ذلك كانت الدعوات الدولية المتكررة لجميع دول العالم بضرورة إنشاء المراصد الحضرية سواء الإقليمية أو الوطنية أو المحلية والتي تتولى القيام بمهام رصد الظواهر الحضرية وقياسها باستخدام مصادر البيانات المتاحة، بالإضافة لاستحداث بعض الآليات التي تمكن من الحصول على البيانات المطلوبة بقدر مقبول من الكفاءة، مثل المسوح الميدانية، أو الشراكة مع مصادر البيانات المختلفة لتحضير البيانات المطلوبة.

هذا وتعد عملية اتخاذ القرار من أصعب ممارسات الإنسان بوجه عام وكلما توافرت الرؤية الداعمة لتوجيه وتحديد القرار، كلما زاد توقع الخير منه وذلك عن طريق توخي الدقة والشفافية في البيانات حتى تكون ذات فائدة لمتخذي القرار.

ولكن دور المراصد الحضرية في حدود هذه الرؤية (تجميع البيانات وتحليلها وإنتاج المؤشرات) لا يعد الدور الأمثل والمنشود لدعم برامج الإدارة الحضرية بما تحتاجه من سياسات وأعمال تقييم وتغذية راجعة وتقويم، بل الأهم من ذلك اقتراح السياسات ووضع برامج المتابعة للتنفيذ والتحقق من جدوى السياسات المقترحة من المرصد أو المخطط لها في الإدارات المحلية، وكل هذه الأدوار يمكن للمرصد الحضري أن يضطلع بها إلى جانب دوره الأساسي في إنتاج المؤشرات، بما يمثل قيم مضافة لدور المرصد الحضري.

وقد جاءت فكرة إنشاء المراصد الحضرية في إطار توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عام ١٩٩٦م (الموئل الثاني) بهدف رصد الأوضاع والأشكال الحضرية وتغذية شئون التنمية الحضرية بالمعلومات بشكل دوري، وباعتماد الدول الأعضاء على الوثيقة العالمية لأجندة الموئل الثاني فقد تولد التزام قادة ورؤساء العالم بتنفيذ تلك التوصيات والتي من ضمنها إنشاء المراصد الحضرية على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

والتزاماً من المملكة العربية السعودية بتوصيات الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتلبية الدعوة لإنشاء المراصد الحضرية، فقد أخذت **أمانة المدينة المنورة بزمام المبادرة** لإنشاء أول مرصد حضري محلي بالمملكة في صورة طلب دراسة من المعهد العربي لإنماء المدن عن مفهوم المراصد الحضرية وأهميتها وأهدافها، وبناءً عليه أوصى مجلس منطقة المدينة المنورة في جلسته الثالثة بتاريخ ١٤٢٢/١٢/٢٧هـ (٢٠٠١-٢٠٠٢م) برئاسة صاحب السمو الملكي أمير منطقة المدينة المنورة بإنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى تحت رعاية أمانة منطقة المدينة المنورة وبمشاركة المعهد العربي لإنماء المدن ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمكتب الاستشاري الوطني الدكتور/ أحمد فريد مصطفى، هذا بالإضافة إلى شراكة الإدارات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من الجنسين وذلك إيماناً من القائمين على أمر المدينة المنورة بضرورة استخدام الأساليب الحديثة في تحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم التخطيط الذي يبنى على نهج علمي والإدارة الحضرية السليمة وذلك لما تمثله المدينة المنورة من طابع ديني يمثل محور رئيسي في تكوين أيكولوجيا العمران داخل نطاقها.

ومن خلال تجربة المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى لرفع كفاءة إدارة العمران وصناعة القرار تحول دور المرصد الحضري من مجرد آلية وأداة عمل تنموية تهتم برصد البيانات الرقمية الدقيقة التي تعكس خصوصية المجتمع المحلي إلى مؤسسة محلية تهدف إلى قياس الأداء التنموي والمساهمة في دعم القرار فيما يخص التنمية المستدامة، بالإضافة إلى المساهمة في وضع السياسات الإرشادية في عملية التنمية الحضرية.

هذا ويعتبر المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى من أوائل المراصد الحضرية على مستوى المنطقة العربية الممارسة لمهامها فجاء بمثابة دليل إرشادي عام لتجربة إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية المحلية مع الوضع في الاعتبار الطبيعة الخاصة جداً للمدينة المنورة.

والله من وراء القصد والهادي لسواء السبيل،،،

هدف تحقق

هدف تحقق

برزت الحاجة لإنشاء المرصد الحضري مع بدء تطبيق أحد المناهج التخطيطية في إعداد إستراتيجية التنمية العمرانية للمنطقة من خلال تفعيل توصيات المخطط الإقليمي لمنطقة المدينة المنورة حيث ظهرت أهمية البحث عن آلية يمكن من خلالها التعرف على التقدم في تنفيذ خطط وبرامج التنمية وقياس مردودها الإيجابي على المجتمع، فجاءت فكرة المرصد الحضري كأداة فعالة للمراجعة والتقييم.

ولذلك فقد كانت الفائدة الأساسية من إنشاء المرصد الحضري هو تحويل الظواهر الملموسة نسبياً بالمجتمع إلى خصائص يمكن قياسها ومقارنتها ومتابعتها، وهي بذلك تمثل عصب الإدارة المحلية، وتقدم أسلوباً حيادياً وعادلاً للجهات العليا لتقييم أداء الإدارات المختلفة وقياس مدى التطور الحادث في برامج التنمية الحضرية.

وقد أثر هذا التوجه بشكل مباشر في منهج العمل من أجل ضمان تحقيق أكبر فائدة ممكنة من المرصد الحضري تعود بالنفع المستدام على المدينة المنورة وسكانها في مختلف الجوانب من خلال إدراك صانعي السياسات ومتخذي القرار في مدى فائدة تنفيذه، ويعتبر من أهم عوامل نجاحه هو تدعيم منتجه النهائي من قبل القيادة السياسية ومتخذي القرار حيث يرأس مجلس إدارة المرصد صاحب السمو الملكي أمير منطقة المدينة المنورة وعضوية خمسة وعشرون من مدراء ورؤساء إدارات وقطاعات حكومية وأهلية وممثلي المجتمع المدني، وقد مر مشروع المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى بمراحل عديدة تتمثل في الآتي:

١ - عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م)

- إنشاء مشروع المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى، وقد بدأ العمل به من عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣/٦م) واستمر لمدة عام واشتمل المشروع على الآتي:
  - § التقرير الأول (إعداد وتطوير المنهجية واختيار المؤشرات).
  - § التقرير الثاني (التطبيق وإنتاج المؤشرات المتاحة).
  - § التقرير الثالث (التطبيق وإنتاج مؤشرات الإدارات الحكومية والمجتمع المدني).
  - § التقرير الرابع (التطبيق وإنتاج مؤشرات المسوح الميدانية).
  - § التقرير الخامس (الملخص العام لتقارير المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى).
  - § هذا بخلاف مجموعة أوراق بحثية من خلال خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد العربي لإنماء المدن.

٢ - عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)

- قامت أمانة المدينة المنورة حرصاً منها على توثيق آلية العمل ومنهجيته بإصدار تقريرها التوثيقي الأول ويتضمن الإجراءات والدلالات العلمية لحزم مؤشرات الرصد الحضري في ربيع ثاني ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤/٥م) - رقم إيداع ٢٦٧٠/ ١٤٢٥هـ - حتى يكون دليلاً إرشادياً للمدن الإسلامية عند التفكير في إنشاء مراصد حضرية.

٣ - عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م)

- مشروع إنشاء قاعدة بيانات المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة، وقد بدأ العمل به في جمادى الآخرة عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣/٥م) واستمر لمدة عام واشتمل المشروع على الآتي:
  - § التقرير الأول (إعداد منهجية قاعدة بيانات المرصد الحضري).
  - § التقرير الثاني (برامج الحاسب الآلي وتطبيقاتها).
  - § التقرير الثالث (التدريب للكوادر وإعداد دليل التشغيل).

٤ - عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)

- مشروع تشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى وقد بدأ العمل به في شوال ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤/١١م) والذي يمثل الانطلاقه الحقيقية نحو تفعيل ما تم إنجازه في المرحلة الأولى واستمر حتى عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦/١٢م) واشتمل على الآتي:
  - § التقرير السنوي لمهمة تشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى (نتائج المؤشرات) عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
  - § التقرر السنوي لمهمة تشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى (دراسة توثيقية) عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
  - § التقرير السنوي لمهمة تشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى (نتائج المؤشرات) عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م).
  - § تحليل المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية بالمرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة (التشخيص العام والقضايا والسياسات).
  - § تحليل المؤشرات العمرانية بالمرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى (التشخيص العام والقضايا والسياسات).
  - § تقييم تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى.
  - § تقرير مؤشرات الرصد الحضري (المفاهيم وطرق الحساب) شوال ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م).

ونظراً لأن عملية احتواء البيانات وتدقيقها واختبارها هي عملية مستمرة لا تنقطع، فإنه تم إنشاء إدارة للمرصد الحضري تابعة لإدارة التنمية الإقليمية بأمانة منطقة المدينة المنورة هذا بخلاف مجلس المرصد الحضري برئاسة صاحب السمو الملكي أمير منطقة المدينة المنورة ورئيس مجلس المنطقة وعضوية عدد من مدراء الإدارات الحكومية، وبذلك تكون هناك جهة راعية بصفة دائمة لتقييم نتائج ومخرجات المرصد ووضع السياسات والبرامج التنموية.

وسيتناول التقرير التالي عرض لمشروع إنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى وآلية تشغيله خلال عرض لملخصات التقارير المشار إليها سابقاً مع التركيز على بعض النقاط المحورية والتي تمثل قيماً نسبية مضافة إلى جدوى المشروع الفنية والتنفيذية.

الفصل الأول
المراصد الحضرية - نظرة عامة

الفصل الأول
المراصد الحضرية - نظرة عامة

يعد التعرف على المفاهيم الأساسية للمراصد الحضرية والدور الذي تلعبه في مجال التنمية الحضرية خطوة أساسية للاتفاق المعرفي حول ذلك، ولعل أهم ما توصل إليه مؤتمر الموئل الثاني لعام ١٩٩٦م هو وضع مجموعة من التعريفات التشغيلية التي توضح الجانب العملي للمرادفات والمصطلحات المستخدمة في عملية التنمية الحضرية.

كما حرص برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات) من خلال برنامجه الخاص بالمؤشرات الحضرية على توحيد مفاهيم المؤشرات وتوضيحها وجعلها متاحة للدول والمدن لكي تستنير بها وتطبقها وحرصت إدارة المرصد الحضري بالمدينة المنورة على الاستفادة من هذه الأدلة وترجمتها ومطابقتها مع الوضع المحلي للمدن العربية وتوضيح كيفية استخلاص قيم عناصر المؤشرات من منظور الإدارات الحكومية والمفاهيم الإدارية بها.

المرصد الحضري هو مركز متخصص يعمل على جمع وتحليل المؤشرات الحضرية المساهمة في إعداد سياسات التنمية الحضرية على جميع المستويات ومتابعتها وتقييمها للتغلب على النواحي السلبية وتطوير النواحي الإيجابية، وهو جهاز استشاري لمعدي سياسات التنمية الحضرية على المستوى (الوطني والإقليمي والمحلي)، وكلما زادت الموارد المتاحة المستخدمة في برامج التنمية زادت معها قيم المعلومات، ويعتبر قاطرة التنمية الحضرية المستدامة.

وقد عبر عنه البعض بأنه مركز يعمل على تحديد الاحتياجات التنموية للمدينة والتجمعات السكانية المحيطة بها في إطار مجموعة من الأولويات، وتوفير وإدارة المعلومات اللازمة للتطور العمراني والتخطيطي في المدينة والمحيط من خلال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والتي طرحت منظومة المراصد الحضرية والتي من شأنها تسهيل عمليات جمع وتنظيم المعلومات من خلال شبكة اتصالات بين المراصد لتسهيل مهامها والمساعدة في بناء قدرات المراصد المحلية خصوصاً، ويوضح الشكل (١-١) منظومة المراصد الحضرية.

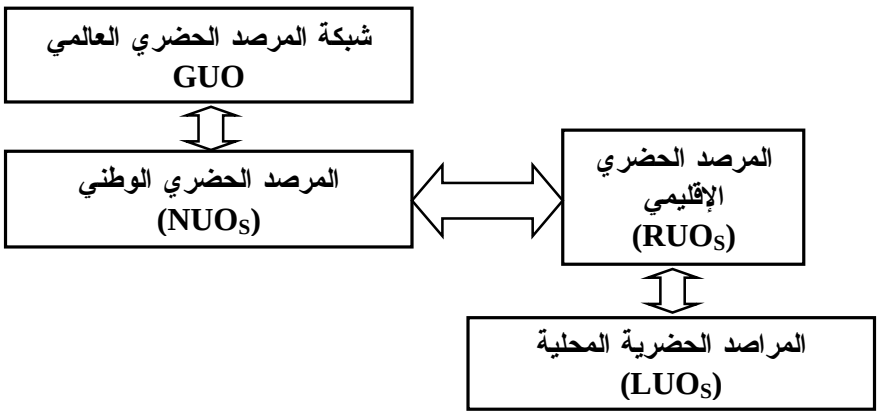

شكل (١-١)
منظومة المراصد الحضرية

١ - ١ حقائق حول المرصد الحضري

كما خلصت بعض دراسات الأمم المتحدة للعديد من مدن العالم النامي والمتقدم إلى عدد من الحقائق الهامة التي أبرزت ضرورة توفير البيانات والمعلومات حتى يمكن وضع سياسات التنمية ومتابعتها بشكل فعال ومن أهم تلك الحقائق ما يلي:

- يمثل النمو الحضري القضية الأساسية في عملية تطور المستوطنات البشرية وتقترن المدن عادة بالنمو المتسارع ويمثل الفقر والتراجع البيئي ونقص الخدمات الحضرية وتدهور المتوفر منها وإمكانية الحصول على الأرض والمأوى أهم مجالات الاهتمام.
- معظم الأدوات المتوفرة لإدارة المدن في الدول النامية والمتقدمة هي أدوات قطاعية بطبيعتها وتقتصر على جانب واحد من اقتصاد المدينة ويندر أن تقدم هذه الأدوات ما يساعد على فهم العلاقة بين السياسات والمخرجات الحضرية كما أنها لا تشير إلى العلاقات بين أداء القطاعات المتعددة وبين حصيلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإطارها الأشمل.
- عدم توفر بيانات دقيقة ومناسبة زمنياً على مستوى المدينة قد أوجد مشكلة تعيق عملية تنفيذ السياسات الحضرية في الدول النامية والمتقدمة على السواء وأن معظم النواتج الاقتصادية التي يمكن أن تقيس مدى قوة الاقتصاد الحضري مثل الناتج المحلي للمدينة والاستثمارات والتجارة ليست متوفرة كما أن بقية المعلومات المتعلقة بالسكن والبنية التحتية والبيئية غير متوفرة وهي نادراً ما تجمع ضمن إطار وطني أما المعلومات التي تقيس النمو الهيكلي للمدينة أو اقتصادها أو توزيع الفرص فهي لا تجمع في مناطق كثيرة من العالم.
- لتحديد أسباب الأزمات الحالية ولرصد ومتابعة التقدم باتجاه تحقيق التنمية القابلة للاستدامة فإنه يلزم الاعتماد على أدوات فعالة التحليل لأداء المدن على المستوى الوطني وعلى نطاق عالمي.
- من الضروري وجود معلومات دقيقة ومحدثة تتعلق بمتغيرات رئيسية على مستوى المدينة ومؤشرات تتعلق بالأداء وتقيس الظروف والمتغيرات وهذا ما يهدف إليه برنامج المؤشرات الحضرية أو ما يعرف بشبكة الرصد الحضري.

ومن هنا برزت أهمية إنشاء المراصد الحضرية للمدن الرئيسية بدول العالم لتوفير قاعدة معلومات خاصة تعمل على جمع وتحليل واستخدام المؤشرات الحضرية في مساعدة متخذي القرار في إعداد سياسات التنمية الحضرية على جميع المستويات ومتابعتها وتقييمها حيث تزداد أهمية المعلومات والبيانات للمجتمعات البشرية يوماً بعد يوم وخاصة أن تلك المجتمعات تتجه أكثر فأكثر على أن تصبح مجتمعات حضرية تساهم المعلومات الدقيقة مساهمة فاعلة في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وتكون تلك المعلومات والبيانات فاعلة أكثر حيث تكون ضمن إطار سياسات وخطط وبرامج متوسطة وطويلة المدى وكلما زادت الموارد المتاحة المستخدمة في برامج التنمية زادت معها قيمة المعلومات، وبالتالي تهدف المراصد الحضرية إلى تحقيق الأغراض التالية:

- تأسيس وتنمية وتطوير قاعدة معلومات خاصة تعمل على جمع وتحليل المؤشرات الحضرية على جميع المستويات ومتابعتها وتقييمها.

- رصد الأوضاع والأشكال الحضرية وتغذية صناعة القرار في شئون التنمية الحضرية بالمعلومات على المستوى المحلي والوطني.
- تنسيق العمل فيما بين المراصد الأخرى والربط فيما بينها بشبكة إلكترونية.
- يمثل المرصد جهازاً استشارياً لمعدي سياسة التنمية الحضرية (الوطنية والمحلية) منوط به عمليات الرصد والمتابعة والتقييم ودعم السياسات وبرامج التنمية.

١-٢ تطور فكرة المراصد الحضرية

أصدرت لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية قراراً (رقم ٩/١٣ بتاريخ ٨ مايو ١٩٩١م) يطلب من المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إكمال تصميم وإعداد مجموعة المؤشرات الكمية ذات الصلة بإعداد السياسات التي يجري العمل فيها بواسطة البنك الدولي ومركز الموئل لمساعدة الحكومات لمتابعة التقدم في تطبيق الإستراتيجية العالمية للمأوى. بالإضافة إلى مطالبة الحكومات بتوفير المتطلبات الفنية والمالية لجمع وتحديث المؤشرات والمعلومات لقطاع الإسكان.

وعلى نفس الصعيد قام البنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل HABITAT) بإنشاء برنامج مؤشرات قطاع الإسكان في عام ١٩٩٠م كخطوة جادة وهامة لتطبيق الإستراتيجية العامة للمأوى حتى عام ٢٠٠٠م، واستهدف البرنامج تطوير إطار نظري وتحليلي يمكن المؤسسات الحكومية من إدارة قطاع الإسكان ككل بالمفهوم الجديد لدور الحكومة، كما استهدف البرنامج توفير المعلومات والمؤشرات الخاصة بالطلب والعرض في قطاع الإسكان والتعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كعملية حيوية ومستمرة.

وقد تبنى البنك الدولي ومركز المستوطنات البشرية بالأمم المتحدة فكرة ربط سياسة قطاع الإسكان بعملية تخطيط الحكومات الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن المتوقع أن يقود هذا التوجه لاستخلاص العديد من المؤشرات القادرة على قياس كفاءة أداء قطاع الإسكان بالدولة ومدى مساهمته في حل بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم تحقيق إمكانية التنفيذ والمتابعة والتقويم.

وقد سعى المؤتمر الثاني لمركز المستوطنات البشرية بالأمم المتحدة (الموئل) لتطوير مفهوم "مؤشرات قطاع الإسكان" إلى مفهوم أشمل وهو "المؤشرات الحضرية" لتضم بجانب مؤشرات قطاع الإسكان قطاع النقل وقطاع البنية التحتية وقطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم بلورة ٤٦ مؤشراً أعدتها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة كجزء من تقاريرها الدولية المقدمة لمؤتمر الموئل الثاني في اسطنبول ١٩٩٦م، ومع استمرار جهود الدول المشاركة وخبراء مركز المستوطنات البشرية ارتفع عدد المؤشرات الحضرية إلى ٥١ مؤشرا بحلول عام ١٩٩٩م، وفي نفس الوقت تم إعداد قائمة مختصرة تضم ٢٣ مؤشراً يمكن قياسها بشكل كمي كما تضم ٩ مؤشرات نوعية، وذلك لعرضها في مؤتمر (اسطنبول +٥) الذي عقد في عام ٢٠٠١م، وبجانب المجموعة الأساسية (المختصرة) تم إعداد قائمة شاملة للمؤشرات الحضرية احتوت على ١٢٤ مؤشراً.

هذا وقد أوصى المرصد الحضري العالمي بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتطوير مؤشرات حضرية بكل دولة ومجتمع محلي لتعكس خصوصياته، ومن المهم أن تحتوي هذه المؤشرات الحضرية على مجموعة المؤشرات الأساسية، لتتمكن كل مدينة ودولة من المقارنة مع المدن والدول الأخرى، كما تمكن المختصين بالمرصد الحضري العالمي من كتابة التقارير الإقليمية والعالمية عن المؤشرات الحضرية وعقد المقارنات بين مدن ودول العالم، وقد اعتبر المرصد الحضري العالمي مجموعة المؤشرات الأساسية هي الحد الأدنى للمعلومات المطلوبة للتعامل مع التنمية الحضرية على كل المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وعلى مستوى البلديات والمحليات.

لذا نجد أن الدعوة لإنشاء المراصد الحضرية انطلقت من جميع الجهات ذات الصلة، على المستوى العالمي وعلى المستوى الإقليمي واستناداً إلى الرصيد المعرفي العالمي والخبرة المتاحة في مجال المؤشرات والمراصد الحضرية أخذت أمانة منطقة المدينة المنورة زمام المبادرة ليتسنى لها الوقوف على أحدث الطرق والمناهج وأفضل الممارسات وأخذ منها ما يلائم ظروف المملكة للعمل به وتعميمه على المراصد المحلية التي سيتم إنشاؤها في منطقة المدينة المنورة.

الفصل الثاني
إنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى

الفصل الثاني
إنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى

أسفرت الدراسات التي تمت خلال المرحلة الأولى من المشروع والتي شملت تجربة الإنشاء والإجراءات الإدارية والفنية عن العديد من الدروس المستفادة واستعراض الدلالات العلمية لمؤشرات الرصد الحضري والتي تتفاعل لتنتج المؤشرات التي تلبي احتياجات الرصد والتقييم والمتابعة.

٢ - ١ أهداف ومهام المرصد الحضري

ويهدف إنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى على رصد الأوضاع والأشكال الحضرية وتغذية صناعة القرار في شئون التنمية الحضرية بالمعلومات على المستوى المحلي كما سيقوم بالمساعدات اللازمة لإنشاء المراصد الحضرية المحلية بعواصم المحافظات، ويمثل المرصد الحضري المحلي جهازاً استشارياً لمعدي سياسة التنمية الحضرية المحلية بالمدينة المنورة منوط به عمليات الرصد والمتابعة والتقييم وللإيفاء بهذا الهدف قام المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة الكبرى بالمهام التالية:

- اختيار حزمة مؤشرات تفي بخصوصية المجتمع المحلي إضافة لمجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الحضرية التي تعهدت الأسرة الدولية بجمعها على كل المستويات.
- العمل مع مجموعة الشركاء (الإدارات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني) لتطوير واستخدام المؤشرات الحضرية المناسبة وتطوير آليات للمتابعة والتقييم للمناطق والمجتمعات الحضرية.
- تحديد الأوضاع الحضرية والقضايا ذات الأولوية عن طريق إجراء الدراسات والبحوث وعمليات الاستشارات والمناقشات المشتركة بين الإدارات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بالمجتمعات الحضرية والإقليمية.
- إجراء مشاورات واسعة تتضمن بالأخص القطاع الخاص لمراجعة وإعداد خطة العمل الحضرية المحلية في إطار خطة التنمية الوطنية الشاملة.
- تحليل وصياغة الدروس المستفادة في تجارب ممارساته وكذلك أفضل الممارسات مع المراصد المحلية الأخرى.
- بناء القدرات على توليد المعلومات وإدارتها وتحليلها ونشرها بطرق منتظمة ومتناغمة واستخدامها في اتخاذ القرارات وإعداد السياسات والإستراتيجيات القطاعية على المستوى المحلي والإقليمي.
- التعاون مع المراصد الحضرية المحلية الأخرى بالمملكة لتبادل الخبرات والمناهج والوسائل ونشر وتوزيع المعلومات لكل المراصد المحلية وللمرصد الوطني والمرصد الحضري العالمي.
- المساعدة المتبادلة بين المراصد المحلية في تطوير قدراتها لجمع وتحليل واستخدام المؤشرات الحضرية.
- المشاركة في جميع الندوات والدورات المحلية والإقليمية والعالمية ذات الصلة بالمؤشرات والمراصد الحضرية.

- توفير قاعدة معلومات حضرية ومنهجية لجمع المؤشرات وتقديم التدريب ليشمل جميع المفاهيم المعرفية بالمؤشرات الحضرية واستخدامها في إعداد ومتابعة وتقييم السياسات.
- تحويل الظواهر الملموسة نسبياً بالمجتمع إلى خصائص يمكن قياسها في جميع القطاعات (خدمات- نقل- سكان- إسكان...الخ) لاستنباط أولويات عمل تنمية المدينة.
- مساعدة المسئوليين في توضيح وفهم التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية العمرانية والسكانية والبيئية داخل المدينة واستخدام تلك المعرفة في إعداد خطط عمل أكثر كفاءة وفاعلية تقيس الوضع الراهن والهدف المنشود كمياً والمدى الزمني لبلوغ القيمة المعنية للمؤشر.

٢-٢ الخطوات والإجراءات التنفيذية

قامت أمانة المدينة المنورة ممثلة في إدارة التنمية الإقليمية بعدد من الخطوات التنفيذية لإنشاء المرصد الحضري، اتسمت بالواقعية والمنطقية وفي نفس الوقت الاستفادة من التجارب السابقة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- طلبت أمانة منطقة المدينة المنورة من المعهد العربي لإنماء المدن العربية بالرياض إعداد دراسة عن مفهوم المرصد الحضري، حيث قام أحد خبراء المعهد الدكتور/ أحمد طه الصغير في شهر رجب ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م) بعرض الدراسة علي المعنيين بالأمانة ثم على مجلس المنطقة.
- أوصى مجلس منطقة المدينة المنورة في جلسته الثالثة بتاريخ ١٤٢٢/١٢/٢٧هـ (٢٠٠١-٢٠٠٢م) بإنشاء المرصد الحضري المحلى للمدينة المنورة تحت رعاية أمانة منطقة المدينة المنورة وبمشاركة الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات الخيرية).
- تم التعرف على تجربتي جمهورية مصر العربية ومملكة البحرين والتجربة الأردنية في بناء المراصد الحضرية بعمل زيارة ميدانية للقاهرة والمنامة في شعبان ١٤٢٣هـ والاستعانة بخبراء في مجال الإحصاء والعينات والتحليل ونظم المعلومات السكانية لتحديد مؤشرات الرصد الحضري.
- تم التنسيق مع وزارة الخارجية لطلب التعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرياض وصدرت موافقة الوزارة بالبرقية رقم ٢٥/٩٧ بتاريخ ١٤٢٤/٢/١٨هـ (٢٠٠٣/٥م).
- تم توقيع وثيقة التعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرياض في ١٤٢٤/٣/٤هـ (٢٠٠٣/٦م).
- تم توقيع عقد مع مكتب استشاري وطني لإنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى وتصميم قاعدة بياناته في ١٤٢٤/٣هـ (٢٠٠٣/٦م).
- بدء العمل في مشروع إنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى وقاعدة بياناته في ١٤/٤/ ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣/٧م) واستغرق العمل مدة ١٢ شهراً (كمرحلة أولى).

- تم عقد لقاء تعريفي بمشروع إنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى في غرة جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) بهدف تعريف مجموعة الشركاء (الإدارات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني) بأهمية إنشاء المرصد الحضري المحلى وفائدته في وضع وتقييم السياسات التنموية للمدينة المنورة الكبرى.
- تم عقد ورشة عمل في السابع من جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) بهدف تحديد الأوضاع الحضرية والقضايا ذات الأولوية لتنمية المدينة المنورة الكبرى عن طريق إجراء مناقشات مشتركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدن، وكذلك اختيار حزمة مؤشرات تتناسب مع خصوصية المجتمع المحلي إضافة إلى مناقشة مجموعة المؤشرات (الحد الأدنى من المؤشرات الحضرية) التي تم اختيارها من قبل الأسرة الدولية ويتطلب جمعها على كافة المستويات.
- تم تحديد مجموعة مؤشرات الرصد الحضري للمدينة المنورة لتشمل ٦٨ مؤشراً منها ٥٣ مؤشراً دولياً و١٥ مؤشراً محلياً تعكس خصوصية المدينة المنورة وعناصر بياناتها.
- تم إصدار التقرير الأول "إعداد وتطوير المنهجية واختيار المؤشرات" بالمشروع في شهر رجب ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م).
- تم إصدار التقرير الثاني "التطبيق وإنتاج المؤشرات المتاحة" بالمشروع في شهر ذو القعدة ١٤٢٤هـ وذلك للمؤشرات التي تتوفر مباشرة من مصادرها الأساسية، دون الحاجة للتنسيق مع الجهات المصدرة للبيانات، وهي غالباً ما تكون منشورة إما ضمن تقارير الجهات المنتجة لها، أو تلك التي يتطلب حسابها جمع بياناتها الأساسية (الخام) من مصادرها المتاحة. مثل "المؤشرات الديمغرافية".
- تم إصدار التقرير الثالث "التطبيق وإنتاج مؤشرات الإدارات الحكومية والمجتمع المدني" بالمشروع في شهر محرم ١٤٢٥هـ وذلك للمؤشرات التي يتم الحصول على بياناتها من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة والجمعيات الخيرية ومؤسسات القطاع الخاص.
- تم إجراء مسح ميداني بالعينة العشوائية لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) وذلك لتجميع البيانات التي لم تتوفر لدى الإدارات الحكومية أو في الدراسات والنشرات الدورية في١٤٢٥/٢/١٥هـ و استمر لمدة شهر لعدد ١٥٠٠ استمارة بفريق عمل نسائي، تضمن ذلك عملية تفريغ البيانات.
- تم إصدار التقرير الرابع "التطبيق وإنتاج مؤشرات المسوح الميدانية "بالمشروع في شهر ربيع ثاني ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).
- تم الانتهاء من حساب جميع المؤشرات الحضرية للمدينة المنورة والبالغ عددها (٦٨) مؤشراً في ربيع الآخر ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) وإصدار التقرير النهائي.
- تم إصدار كتاب توثيقي لتجربة أمانة منطقة المدينة المنورة في إنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى في شهر ربيع ثاني ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤/٥م) يتضمن ما يلي:

- § المسمى الدقيق لكل مؤشر
- § المفهوم والدلالة العلمية لكل مؤشر
- § مستوى تطبيق المؤشر
- § أسلوب الاستفادة من المؤشر
- § استخدام المؤشر في تقييم سياسات التنمية
- § استخدام المؤشر عند وضع سياسات تنموية جديدة
- § مصدر بيان المؤشر
- § أسلوب تحديث المؤشر
- § أسلوب حساب المؤشر

– تم عقد ورشة عمل عن المرصد الحضري للمدينة المنورة في ٢ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ لعرض تجربة أمانة المدينة المنورة في إنشاء المرصد الحضري المحلي كأول تجربة على مستوى المملكة.

– تم الانتهاء من تصميم واختبار جزئيات قاعدة بيانات المرصد الحضري في جمادى الأولى ١٤٢٥هـ.

٢ - ٣ البناء المؤسسي للمرصد

يتكون البناء المؤسسي للمرصد من مجموعة من الأجهزة التي تشكل فيما بينها هيكل المرصد الحضري، هذه الأجهزة هي مركز المرصد ومقره إدارة التنمية الإقليمية بأمانة منطقة المدينة المنورة ومجلس المرصد الذي يتشكل أعضاؤه من رؤساء ومديري الإدارات المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بالمدينة المنورة، كما شكلت لجنة تنفيذية للمرصد وتم تحديد أعضاء شبكة الرصد الحضري، ويوضح شكل (٢-١) البناء المؤسسي للمرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة، وفيما يلي توضيح لدور كل من تلك الأجهزة.

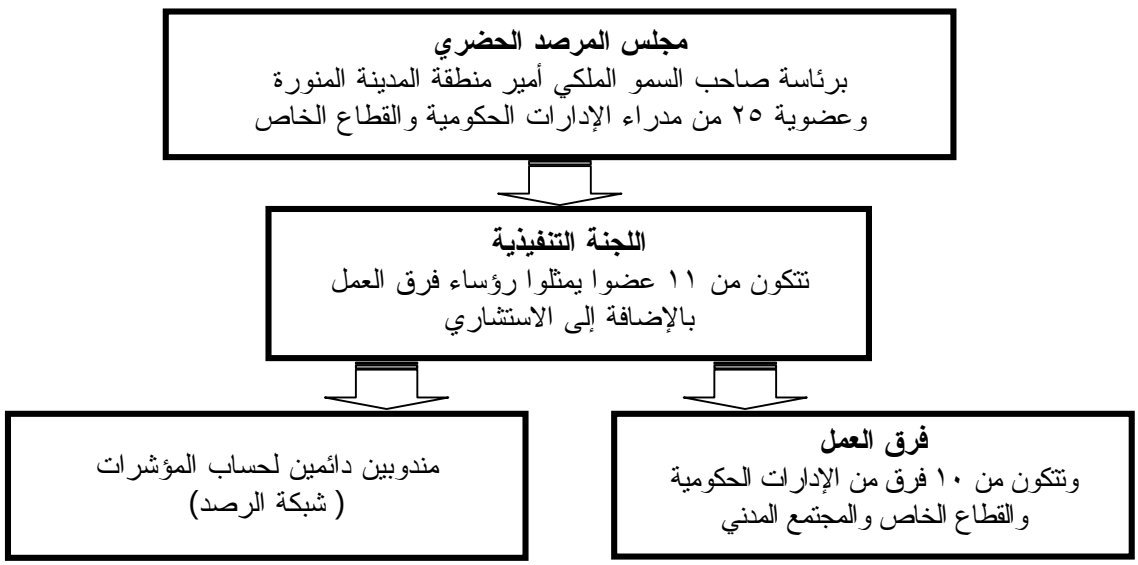

شكل (٢-١)
البناء المؤسسي للمرصد الحضري بالمدينة المنورة

- **مجلس المرصد الحضري**

مهام واختصاصات مجلس المرصد الحضري

- § اتخاذ القرارات بشأن اتجاهات العمل بالمرصد الحضري والتوجيه نحو القضايا ذات الأهمية الخاصة للمدينة المنورة الكبري.
- § عقد اجتماع دوري (سنوي أو نصف سنوي) لمناقشة المؤشرات الحضرية وتقييم السياسات وبرامج التنمية واقتراح الخطوات العملية لمعالجة المشاكل.
- § تحديد القضايا ذات الأولوية في تنمية المدينة المنورة لتكون بمثابة اتجاه عمل للمرصد.
- § ترشيح أعضاء اللجنة التنفيذية للمرصد الحضري، والتوصية بإنشاء لجان متخصصة ومجموعات عمل نوعية حسب الاحتياج.
- § تحديد حزم المؤشرات التي تعكس خصوصية المجتمع المحلى إضافة لمناقشة مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الحضرية التي تعهدت الأسرة الدولية بجمعها.
- § المشاركة في وضع وتطوير آليات للمتابعة والتقييم لسياسات التنمية العمرانية.
- § المشاركة في إعداد وتنفيذ المسوح الميدانية من أجل تحقيق هدف بناء القدرات على توليد المعلومات وإدارتها وتحليلها ونشرها بطرق منتظمة.
- § الموافقة على ما يتم نشره على موقع المرصد الحضري بشبكة الإنترنت

- **اللجنة التنفيذية للمرصد**

مهام واختصاصات فرق عمل اللجنة التنفيذية للمرصد الحضري:

- § مناقشة المؤشرات الحضرية للمدينة المنورة واقتراح الخطوات العملية لمعالجة المشاكل التي تبرزها المؤشرات.
- § بناء القدرات على جمع وتحليل ونشر المعلومات في مجال طرق استخدام البيانات لأغراض السياسات.
- § المساهمة في تحسين وتنسيق وتحليل البيانات على مستوى المدينة المنورة ومقارنتها بما يماثلها.
- § اقتراح الأساليب المتعددة لتطوير السياسات والإستراتيجيات والتقييم والمتابعة بالتنسيق مع خبراء المرصد الحضري.

- **شبكة الرصد الحضري (فرق العمل)**

مهام واختصاصات عضو شبكة الرصد الحضري

- § هو بمثابة ضباط اتصال المرصد بالجهات التي يعمل بها.
- § مراجعة وتجميع بيانات المؤشرات.
- § الإعداد لجداول أعمال اجتماعات مجلس المرصد الحضري والمتابعة لتفعيل نتائج الاجتماعات.
- § عقد اجتماع شهري لمناقشة قيم المؤشرات وتحديد خطة العمل المستقبلية.

هذا ويولي كل من سمو أمير منطقة المدينة المنورة ومعالي الأمين اهتماماً كبيراً بالمرصد الحضري باعتباره رافداً مهماً من روافد التخطيط والإدارة الحديثة بمنطقة المدينة المنورة وحرصاً منهما على نجاح التجربة وعلى ضرورة أن تقدم المدينة المنورة نموذجاً يحتذى به في مختلف المدن والعواصم الإسلامية.

- **الشركاء في إنشاء المرصد**

إن مشاركة مختلف الجهات الحكومية والخدمية وفئات المجتمع في صناعة مادة المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة كان هو المبدأ الأساسي لإنشاء وتشغيل المرصد وتنفيذ سياساته، وقد اقترح عدة أشكال لهذه المشاركة منها.

- المشاركة في تحديد الأوضاع الحضرية والقضايا ذات الأولوية في تنمية المدينة المنورة.
- المشاركة في اختيار حزمة مؤشرات تعكس خصوصية المجتمع المحلى إضافة لمناقشة مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الحضرية التي تعهدت الأسرة الدولية بجمعها على كل المستويات.
- المشاركة في تطوير واستخدام المؤشرات الحضرية المناسبة وتطوير آليات للمتابعة والتقييم لسياسات التنمية العمرانية.
- المشاركة في إعداد وتنفيذ المسوح الميدانية من أجل تحقيق هدف بناء القدرات على توليد المعلومات وإدارتها وتحليلها ونشرها بطرق منتظمة ومتناغمة.
- إعداد ندوات بالتعاون مع الجمعيات الخيرية الأهلية والقطاع الخاص على فترات من أجل إجراء مشاورات واسعة تتضمن مراجعة خطة عمل إنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى، ويوضح الشكل (٢-٢) العلاقة بين الشركاء.

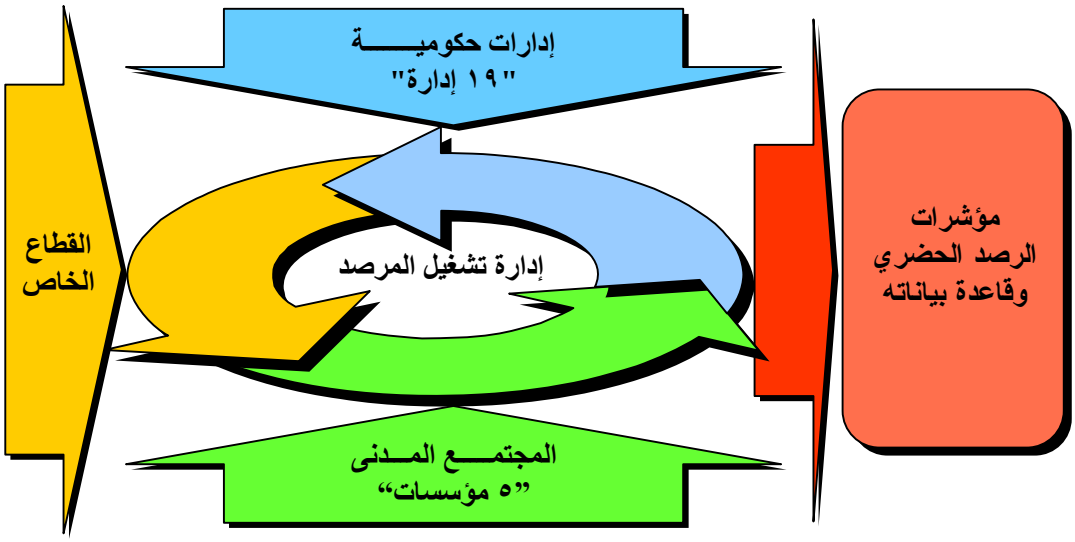

شكل (٢-٢)
العلاقة بين الشركاء بالمرصد الحضري

- **الشركاء**

§ **الإدارات الحكومية والخدمية**

- إمارة منطقة المدينة المنورة
- مجلس منطقة المدينة المنورة
- أمانة منطقة المدينة المنورة
- جامعة طيبة
- فرع وزارة الحج بمنطقة المدينة المنورة
- الشئون الصحية بمنطقة المدينة المنورة
- الإدارة العامة للتربية والتعليم بنين بمنطقة المدينة المنورة
- الإدارة العامة للتربية والتعليم بنات بمنطقة المدينة المنورة
- فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة
- فرع المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بمنطقة المدينة المنورة
- مكتب العمل بمنطقة المدينة المنورة
- الشركة السعودية للكهرباء بمنطقة المدينة المنورة
- شركة الاتصالات السعودية بمنطقة المدينة المنورة
- المديرية العامة للمياه بمنطقة المدينة المنورة
- فرع وزارة العدل بمنطقة المدينة المنورة
- إدارة مرور منطقة المدينة المنورة
- مديرية الدفاع المدني بالمدينة المنورة
- القوة الخاصة لأمن الطرق بمنطقة المدينة المنورة
- شرطة منطقة المدينة المنورة
- جمعية الهلال الأحمر السعودي بمنطقة المدينة المنورة
- فرع وزارة التجارة والصناعة بمنطقة المدينة المنورة
- فرع وزارة الإعلام والثقافة بمنطقة المدينة المنورة

§ **مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات الخيرية)**

- مجلس التنسيق بين الجمعيات الخيرية
- جمعية طيبة الخيرية النسائية
- الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية
- جمعية البر بالمدينة المنورة

§ **القطاع الخاص**

- الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة

٢ - ٤ منهجية اختيار مؤشرات الرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة

يمكن القول أن المؤشر هو مقياس يلخص معلومات لموضوع معين أو يشير إلى شكل أو ظاهرة معينة، كما أنه يوفر بدرجة مناسبة الإجابة على الاحتياجات والأسئلة التي يستفسر عنها متخذ القرار، والمؤشرات توضح الوتائر وتوفر معلومات كمية أو نوعية تساعد في تحديد الأولويات والاحتياجات لتفي بأهداف وسياسات واضحة.

وتتكون منهجية اختيار مؤشرات الرصد الحضري التي اتبعها المرصد الحضري بالمدينة المنورة من تسع مراحل تبدأ من تحديد الأهداف التنموية إلى اختبار أداء المؤشرات كما هو موضح بالشكل (٢-٣).

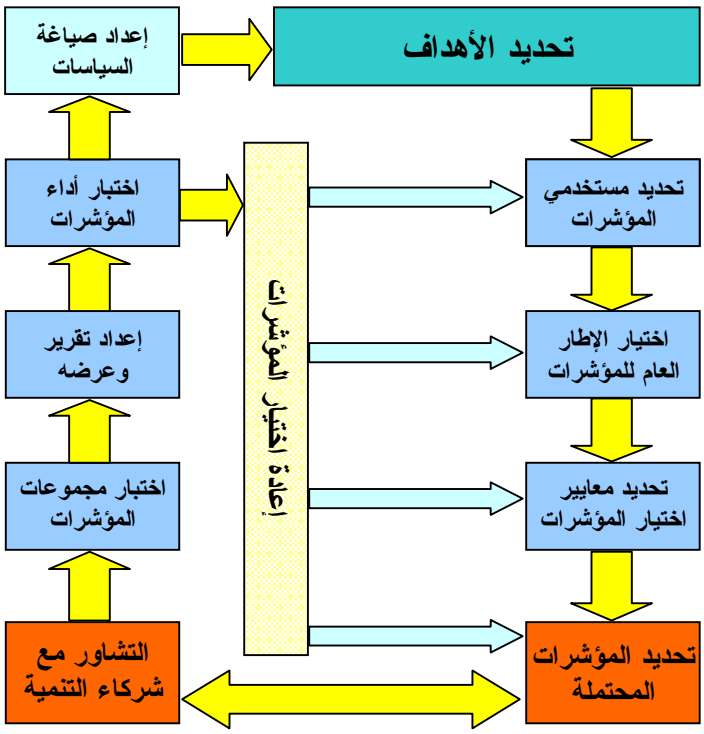

شكل (٢-٣)
منهجية اختيار مؤشرات الرصد الحضري

المرحلة الأولى: تحديد الأهداف التنموية: والتي من الممكن أن تكون محددة سلفا في الخطط التنموية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، وقد أوضحت الممارسات أن استشارة شركاء التنمية في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تحديد الأهداف المستقبلية للتنمية تكون أكثر تأثيراً وفاعلية عند وضع السياسات.

المرحلة الثانية: تحديد المستهدفين من مستخدمي البيانات والمؤشرات: حيث لكل مجموعة من المستخدمين أهدافاً مختلفة، فعلى سبيل المثال محللي البيانات المحترفين والعلماء يأتي اهتمامهم بالبيانات الخام والمؤشرات ذات التفاصيل الدقيقة التي تساعدهم على تنفيذ ما يرون من تحليلات. هذا على عكس صانعي السياسات حيث يكون اهتمامهم بمؤشرات توضح وتلخص الوضع الراهن وتحدد السلبيات والايجابيات وتسهل عملية تحديد أهداف السياسات ومعايير التقييم، في حين يكمن اهتمام المجتمع المدني في مؤشرات سهلة الفهم تتعلق بموضوعات تستحوذ علي اهتماماتهم. وفيما يلي عرض للفئات المستخدمة للمؤشرات.

- **السكان**: يتعامل السكان عادة مع المؤشرات من خلال وسائل الإعلام حيث يرونها مقياس لمدى تقدم المجتمع ولمدى النجاح في تحقيق السياسات الحكومية.
- **الحكومات**: تمثل المؤشرات أداة لا غنى عنها للحكومات وهيئاتها وذلك في مجال وضع أهداف التنمية الحضرية الوطنية وتطوير السياسات الاستراتيجية، وفي قياس مدى التقدم في تحقيق تلك الأهداف.
- **إدارة المدن**: حيث يتم استعمال المؤشرات من قبل القائمين علي إدارة المدن والهيئات المحلية في وضع الأولويات للاحتياجات والإجراءات المطلوبة بما يتفق مع الأهداف الحضرية أو خطط الإستراتيجية.
- **القطاع الخاص**: حيث يحتاج - لأغراض الاستثمار - إلى معلومات محدثة عن الظروف الاقتصادية في المدن وعن أداء الحكومات وعن الاختلاف بين العرض والطلب وعن متطلبات الاستهلاك لدى المواطنين.
- **مؤسسات المجتمع المدني**: تستطيع من خلالها مراقبة أداء الحكومة والتأكد من تحقيق السياسات لأهدافها ووصولها إلى الفئات المستهدفة.
- **الوكالات الدولية ووكالات المعونة الخارجية**: تستعمل الوكالات الدولية ووكالات المعونة الخارجية المؤشرات كأداة رئيسية في قياس مدى نجاح البرامج والمشاريع وفي قياس أداء الجهات المنفذة لها وفي تقييم أهمية وأثر المبادرات الجديدة.

المرحلة الثالثة: تحديد واختيار الإطار النظري للمؤشرات: ويهدف هذا الإطار إلى تنظيم المعلومات المتاحة وتحديد الفجوة المعلوماتية، كما يساعد في فهم العلاقات البنائية بين مكونات التنمية. كذلك يساهم في تحديد مؤشرات التنمية، ولعل من أفضل الأطر التحليلية التي استخدمت

لتحديد وتطوير وفهم المؤشرات، هي التي استخدمت نموذج (القوة الدافعة Driving Force – الوضع الراهن State – الاستجابة Response)، وعلى الرغم من أنه لا يعتبر النموذج الأمثل، إلا أنه يصلح كإطار لتحديد وتطوير مؤشرات الرصد الحضري التي نحن بصددها حيث يتفاعل هذا النموذج مع مهام الرصد الحضري من تحديد مشاكل المدن والمساهمة في إعداد السياسات والبرامج وكذلك في قياس مدى نجاح تلك السياسات باستخدام مؤشرات الأداء، ويتكون هذا النموذج من أربعة حزم من المؤشرات كما هو موضح بالشكل (٢-٤) وهي:

- **مؤشرات دافعة**: تتعلق بالأنشطة الإنسانية وعلاقاتها التبادلية مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية.
- **مؤشرات الوضع الراهن**: تقيس الحالة الكمية والنوعية للتنمية الحضرية.
- **مؤشرات الاستجابة**: تتعلق بالسياسات والبرامج وآليات تغيير وتطوير الوضع الحالي مثل التغيير في القوانين والمقاييس الاقتصادية.
- **مؤشرات الأداء**: وهي مؤشرات لقياس مدى فاعلية السياسات والبرامج المختلفة في معالجة النواحي السلبية للتنمية الحضرية.

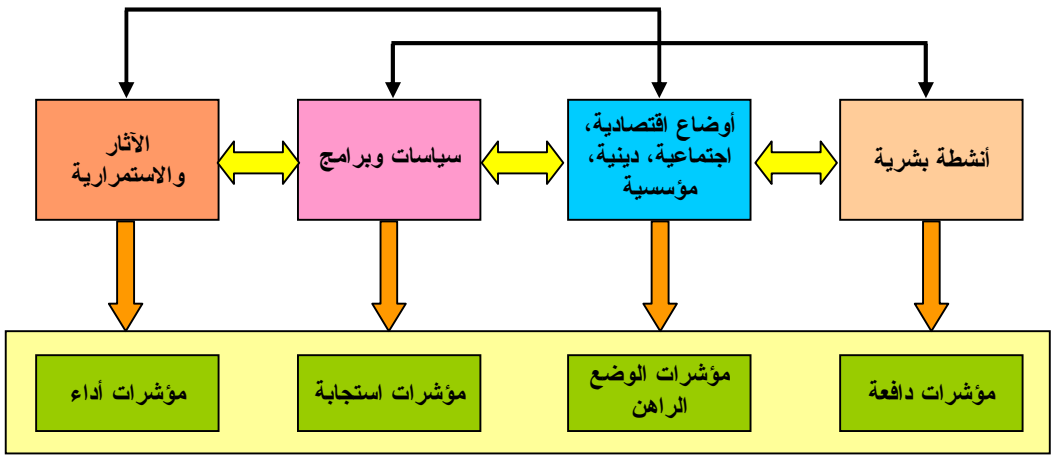

شكل (٢-٤)
الإطار العام لمؤشرات الرصد الحضري

المرحلة الرابعة: وهي تحديد معايير اختيار المؤشرات: والتي يجب أن تتحقق في المؤشر حتى يمكن إنتاجه والاستفادة منه، وأهم هذه المعايير هي:

- **الأهمية**: حيث يجب أن يكون المؤشر ذو علاقة مباشرة بالسياسات الحضرية أو السكانية الحالية أو المقترحة ويجب أن يقيس النتائج مباشرة.
- **الشمولية**: يجب أن يكون المؤشر قادر على تقديم صورة عامة للوضع الراهن للمدينة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية...الخ باستعمال مصادر المعلومات المتوفرة وبحيث تكون مفهومة من قبل المواطنين.
- **الأولوية**: تعطي الأولوية للمؤشرات الأساسية والتي يمكن حسابها باستخدام البيانات المتوفرة، تليها المؤشرات الأقل أهمية وذات العلاقة بالسياسات والأكثر صعوبة في التعريف والحساب وجمع البيانات.
- **سهولة الفهم**: اختيار المؤشر سهل الفهم لأغلب المواطنين والذي لا يتطلب فهمه وجود خبرة ومعرفة سابقة.
- **اقتصادي**: يجب أن يكون المؤشر قابل للجمع بصورة فعالة من حيث التكلفة وعلى فترات منتظمة تعكس المعدلات التي يتوقع أن تتغير فيها قيم هذه المؤشرات.
- **القابلية للقياس**: من حيث قدرة المؤشر على إظهار مقدار وحجم المشاكل بشكل كمي مقاس وليس افتراضياً أو وصفياً.
- **الحساسية**: يجب أن يكون المؤشر ذو حساسية للمتغيرات، فيتغير بتغير الظروف على أن يكون قابل للحساسية وغير مفرط فيها فالأول قليل الفائدة والثاني عسير التفسير يصعب جمعه.
- **الوضوح**: بأن يكون للمؤشر تعريف واضح وأهداف محددة ومصادر معينة.
- **الاستقلالية**: بحيث لا يعتمد المؤشر على مؤشرات أخرى لقياس قضية واحدة.

المرحلة الخامسة: تحديد حزمة من المؤشرات المحتملة: هنا يمكن الاعتماد على المؤشرات الدولية والمؤشرات المستخدمة في مشروعات أخرى محلية أو دولية، وفي هذه المرحلة تم الاعتماد على خبراء متخصصين في دعم مجموعة الشركاء في تحديد مؤشرات الرصد الحضري، وقد تم إعداد مجموعات من حزم مؤشرات الرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى اعتماداً على الخبرات المحلية والدولية.

المرحلة السادسة: التفاعل والتشاور مع شركاء التنمية: من أجل الوصول إلى أكثر المؤشرات تعبيراً عن القضايا المحلية ذات الاهتمام، بالإضافة إلى محاولة إدراك أكثر المؤشرات فهماً لدى كافة الشركاء، ولتحقيق ذلك تم إعداد جلسات العصف الذهني على شكل ورش عمل أو في شكل استمارات استبيان.

المرحلة السابعة: تحديد مجموعات أو حزم المؤشرات: استنادا إلى الإطار العام للمؤشرات ومخرجات ورش العمل التشاورية مع الشركاء، وبمراعاة معايير اختيار المؤشرات السالف ذكرها للوصول إلى مجموعات من المؤشرات تفي باحتياجات الإطار العام للمؤشرات ويتوفر بها معايير اختيار المؤشرات، ففي هذه المرحلة تم الرجوع مرة أخري إلى التشاور مع الشركاء من أجل الوصول إلى أنسب وأفضل المؤشرات لاتخاذ القرار حول مجموعة المؤشرات المناسبة.

المرحلة الثامنة: إعداد تقرير المؤشرات: في هذه المرحلة تم إعداد تقرير المؤشرات وعرضه على المستخدمين من متخذي القرار وصانعي السياسات بالإضافة إلي مستخدمي المؤشرات من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتهدف هذه الخطوة إلى الوصول إلى مجموعة من المؤشرات متفق عليها من قبل كافة الشركاء وبالتالي تساعد تلك العملية في تفعيل ما يستخلص من تلك المؤشرات في المستقبل عند البدء في تجميع البيانات.

المرحلة التاسعة: قياس مستوى أداء المؤشرات: تهدف هذه المرحلة إلى تحديد ما إذا كانت المؤشرات تعمل بكفاءة في قياس ما هو مستهدف، حيث يتم قياس أداء المؤشرات وفقا لإمكانية تحديث البيانات، حيث أن فترة تحديث البيانات تختلف حسب طبيعة البيان، لذا فإن تحديد مستوى أداء المؤشرات لا يمكن أن يتم على فترات متساوية، كما أن هناك من الأسئلة ما قد يؤدي إلى حتمية تطوير تلك المؤشرات أو تغييرها واستبدالها بمؤشرات أخرى، على سبيل المثال التطور في المعرفة المعلوماتية المتاحة وكذلك مدى استجابة المؤشرات إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما إذا كان هناك تغيير في أهداف التنمية الحضرية، في كل تلك الحالات لابد من تطوير مجموعة المؤشرات المستخدمة أو استبدال البعض منها ليلائم المستجدات الحضرية الجديدة.

كما يجب الإشارة أن مستويات الارتقاء المعرفي بالبيان الموضح في شكل (٢-٥) والذي يبدأ من قاعدته بالبيان الأولي (الخام) ويتحول بدوره إلى إحصاء بعد تجميعه وجدولته، ويمكن بإجراء بعض المعالجات التحليلية البسيطة أو المركبة أن تتحول تلك الإحصاءات إلى مؤشرات ذات دلالة وتعبير عن حالة أو خاصية معينة، ثم يصل الهرم إلى قمته بأن تتحول بعض تلك المؤشرات إلى مقاييس ومعايير تستخدم كمسطرة قياس ومقارنة لمجموعة الأوضاع

والخصائص التي جمع البيان الخام القابع في سفح الهرم المعرفي من أجلها، أما المؤشـــرات فهي إصلاحات موجهة نحو قضايا بعينها وتشير نحو نتائج واستنتاجات نافعـــة للـــسياسات، وتتواجد المقاييس على قمة الهرم المعلوماتي.

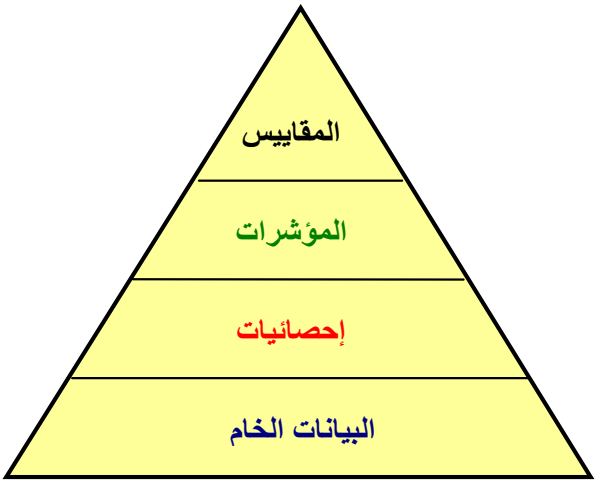

شكل (٢-٥)
العلاقة بين مستويات المعلومات

٢-٥ مؤشرات الرصد الحضري

ويمكن القول أنه تم تقسيم مؤشرات الرصد الحضري (٦٨ مؤشراً، والتي قامت إدارة المرصد الحضري بإنتاجها في المرحلة الأولى) إلى أربعة مجموعات رئيسية وســـبعة حـــزم فرعيـــة ساهمت في رصد الواقع الراهن للمدينة المنورة الكبرى ("طيبة الطيبة" مدينة المصطفى ﷺ)، وهي كالتالي:

أولا: مجموعة البيانات الأساسية

يقدم بيانات سكانية واقتصادية رئيسية ضرورية لحساب المؤشرات الرئيسية وتتـــضمن في حزمة الخلفية العامة:

- استعمالات الأراضي
- السكان (حسب الجنس والعمر) والكثافة السكانية
- معدل نمو سكان الحضر
- الأسر التي تعولها امرأة
- متوسط حجم الأسرة
- معدل التكوين الأسري
- متوسط توزيع دخل الأسرة
- نوع حيازة المسكن
- الناتج المحلي للفرد بالمدينة
- إجمالي الحيازة

ثانياً: مجموعة المؤشرات الحضرية

وتضم مؤشرات التنمية الحضرية خمسة حزم وهي حزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حزمة شبكات البنية التحتية، حزمة النقل، حزمة إدارة البيئة، وأخيراً حزمة المحليات.

- **التنمية الاجتماعية الاقتصادية**: تتناول هذه المجموعة مؤشرات الفقر وإنتاجية المدن والعمالة والصحة والتعليم والاستثمار والتماسك الاجتماعي وتضم المؤشرات التالية:
  - نسبة الأسر الفقيرة
  - العمالة غير الرسمية
  - معدل عدد الأسرة في المستشفيات
  - معدل الوفيات بين الأطفال (الرضع، دون سن الخامسة)
  - العمر المتوقع عند الميلاد
  - معدل الأمية للكبار
  - معدل القيد بالتعليم قبل الجامعي (ابتدائي، متوسط، ثانوي)
  - متوسط عدد الطلبة بكل فصل
  - معدل الجريمة

- **البنية التحتية**: يعالج خدمات شبكات البنية التحتية بما في ذلك المياه والصرف الصحي والكهرباء والهاتف ويضم المؤشرات التالية:
  - مستوى توصيلات المنازل (مياه، صرف، هاتف، كهرباء)
  - إتاحة الحصول على المياه النقية
  - متوسط استهلاك الفرد من المياه النقية
  - السعر الوسيط للمياه
  - الإنفاق على البنية التحتية

- **النقل والطرق**: وتتناول تلك المجموعة شؤون النقل والطرق ويضم المؤشرات التالية:
  - وسيلة الانتقال للعمل
  - متوسط زمن الرحلة إلى العمل بالدقيقة
  - متوسط الإنفاق السنوي على إنشاء وصيانة الطرق للفرد
  - معدل ملكية السيارات

- **الإدارة البيئية**: يتناول قضايا المحافظة على البيئة وقياس نوعية الهواء والمياه والنفايات الصلبة والموارد والكوارث ويضم المؤشرات التالية:
  - نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة
  - متوسط إنتاج الفرد من النفايات الصلبة
  - أساليب التخلص من النفايات الصلبة

– الجمع المنتظم للنفايات الصلبة
– المنازل المدمرة
– تلوث الهواء

- **المحليات**: تتناول هذه المجموعة إيرادات أجهزة الحكم المحلي والنفقات الرأسمالية والموظفين والأجور ويضم المؤشرات التالية:
  – متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي
  – نصيب الفرد من الإنفاق المحلي
  – خدمات الديون
  – العاملون بالإدارة المحلية إلى عدد السكان
  – نسبة الأجور والرواتب
  – نسبة الإنفاق على تعاقدات المحليات من جملة الإنفاق
  – عدد المنظمات التطوعية لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان
  – المستوى الحكومي للخدمات
  – استقلالية الحكومة المحلية

ثالثاً: المؤشرات الإسكانية

وتضم هذه المؤشرات مجموعتين أساسيتين وهما المجموعة الأولي تعكس خصائص سوق الإسكان والمجموعة الثانية تعكس مدة توفر الإسكان في مجتمع المدينة.

- **الإسكان الملائم وتكلفته المحلية**: يتناول المقدرة على تحمل كلفة الإسكان وحالة المخزون السكني ويضم المؤشرات التالية:
  – معدل سعر المنزل للدخل
  – نسبة إيجار المنزل للدخل
  – عدد الأمتار المربعة المخصصة للفرد الواحد بالمنزل
  – المباني الثابتة
  – المباني التي تستوفي الشروط الرسمية الآمنة

- **توفير الإسكان**: يتناول توفير المساكن بما في ذلك تطوير الأراضي والتمويل والتشييد والاستثمار في مجال الإسكان ويضم المؤشرات التالية:
  – معدل سعر الأرض للدخل
  – معدل تشييد المنازل
  – نسبة المساكن الحاصلة على قروض عقارية

رابعاً: مجموعة المؤشرات المحلية

تم اختيار (١٥) مؤشراً من المؤشرات من قبل الشركاء (مخرجات ورشة العمل التشاورية) بالإضافة إلى مجموعة المؤشرات العالمية المكونة من ٥٣ مؤشراً، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية لاختيار المؤشرات الثمانية عشر:

- عدم تكرارها في مجموعة المؤشرات العالمية (٥٣ مؤشراً)
- تعكس خصوصية المدينة المنورة الكبرى
- الأهمية النسبية لدى الشركاء
- مدى استيفائها لمعايير اختيار المؤشرات

ويمكن رصدها كما يلي:

§ التنمية الاجتماعية الاقتصادية
- نسبة سعودة الوظائف في القطاع الخاص
- نسبة الطلاق
- نسبة المباني المدرسية المطابقة للمواصفات
- معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي
- نسبة المؤسسات الاجتماعية المعنية بالنساء

§ النقل والطرق
- أطوال الطرق
- معدل حوادث الطرق

§ الإدارة البيئية
- نصيب الفرد من المسطحات الخضراء

§ المحليات
- نسبة الإدارات الحكومية التي تطبق الحكومة المحلية
- نسبة عدد الأحياء المخدومة بعمد
- نسبة رضاء المواطنين عن الخدمات الحكومية
- نسبة التمثيل النسائي بالإدارات الحكومية

§ الإسكان
- الاستثمار بالمسكن
- نسبة المنح
- نسبة المساكن الشاغرة

وتعطي كل مجموعة جانبا رئيسيا من جوانب نشاط المستوطنات البشرية محتوياً على مجموعات فرعية من المؤشرات التي تعتبر الحد الأدنى من البيانات لرصد أهم القضايا في معظم البلدان، تضم كذلك المؤشرات الموسعة والمكثفة والتي يقصد بها إتاحة المجال لإجراء تقييم أكثر شمولاً لقطاعات معينة، ويوضح جدول (٢-١) تصنيف مؤشرات الرصد الحضري.

جدول (٢-١)
تصنيف مؤشرات الرصد الحضري (المنتجة عامي ١٤٢٥- ١٤٢٦هـ) (٢٠٠٤- ٢٠٠٥م)

حزم المؤشرات	عدد المؤشرات		
	الدولية	المحلية	الإجمالي
مؤشرات الخلفية العامة	٩	١	١٠
مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٠	٥	١٥
مؤشرات البنية التحتية	٥		٥
مؤشرات النقل	٤	٢	٦
مؤشرات إدارة البيئة	٧		٧
مؤشرات المحليات	٩	٤	١٣
مؤشرات الإسكان	٩	٣	١٢
الإجمالي العام للمؤشرات المنتجة	٥٣	١٥	٦٨

المصدر: إدارة المرصد الحضري بالمدينة المنورة

٢-٦ مراحل إنتاج المؤشرات

تم إنتاج المؤشرات الحضرية للمدينة المنورة على ثلاثة مراحل من العمل وهي مرحلة إنتاج المؤشرات المتاحة والتي تم استخلاصها من التقارير الرسمية، ومرحلة إنتاج المؤشرات التنسيقية والتي تم الحصول عليها من خلال التنسيق مع الإدارات الحكومية المنتجة للبيانات الأولية لتلك المؤشرات وأخيراً مرحلة المسوح الميدانية لتجميع بيانات المؤشرات من مصادرها الأساسية من خلال المسح الميداني، وفيما يلي عرض لكل مرحلة.

٢-٦-١ المؤشرات المتاحة

المؤشرات المتاحة هي تلك المؤشرات التي تتوفر مباشرة من مصادرها الأساسية، ويمكن الحصول عليها من تلك المصادر بشكل مباشر دون الحاجة للتنسيق مع الجهات المصدرة للبيانات، وهي غالباً ما تكون منشورة إما ضمن تقارير الجهات المنتجة لها، أو تلك التي يتطلب حسابها جمع بياناتها الأساسية (الخام) من مصادر متاحة، ومثال على ذلك بيانات أعداد السكان وهي متوفرة عادة في صورتها النهائية بالتعداد العام للدولة أو في الدراسات المتخصصة بالإسقاطات السكانية التي تصدرها إدارة الإحصاء، وكذلك بيانات مساحات الأراضي والتي تستخدم في حساب مؤشر الكثافة السكانية والتي قد تتوافر في نشرات الأمانة أو في مشاريع المخططات العامة للمدن أو يمكن قياسها من على المصورات الجوية، كذلك من البيانات التي يمكن الحصول عليها من مصادرها الأولية عدد الأسرة بالمستشفيات العامة

والخاصة وهو متوفر بالنشرات الإحصائية للمديرية العامة للشئون الصحية، وبقسمتها على عدد السكان يمكن حساب مؤشر عدد أسرة المستشفيات لكل ١٠٠٠ من السكان، ولإنتاج هذه المؤشرات لابد من إتباع خمس خطوات للعمل كما يلي:

- **الخطوة الأولى**: تجميع التقارير ومصادر المعلومات والبيانات والدراسات على اختلاف مصادرها مع التركيز على تلك البيانات المتوفرة لدى الشركاء في إنشاء المرصد الحضري.

- **الخطوة الثانية**: مراجعة مصادر البيانات للتعرف على المؤشرات المتاحة والبيانات الأساسية المتوفرة لحسابها ومعرفة طبيعة كل مصدر وما إذا كان متجدداً أم أنه مجرد دراسة أو بحث علمي.

- **الخطوة الثالثة**: تحديد المؤشرات المتاحة سواء كانت مباشرة أو التي يتطلب حسابها معالجة رياضية أو إحصائية للبيانات الأساسية وإعداد قائمة بالجهات التي يمكن أن توفر للمرصد الحضري بيانات محدثة.

- **الخطوة الرابعة**: التحقق من دقة بيانات المؤشرات التي تم جمعها، وذلك عن طريق مقارنة قيمها من المصادر المختلفة، وكذلك مقارنة المؤشرات المحلية بمثيلتها على مستويات أعلى مثل منطقة المدينة المنورة أو على مستوى المملكة كلما أمكن ذلك، بالإضافة إلى مقارنة بيانات المؤشر ذاته عبر الزمن في حالة توفر سلسلة زمنية له.

- **الخطوة الخامسة**: إنتاج المؤشرات المتاحة في صورتها النهائية، وإدخالها على الحاسب الآلي بهدف إنشاء قاعدة بيانات المرصد.

٢-٦-٢ المؤشرات التنسيقية

مؤشرات الإدارات الحكومية والمجتمع المدني (التنسيقية) هي تلك المؤشرات التي لا تتوفر مباشرة من مصادرها الأساسية بل تم الحصول على بياناتها من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة والجمعيات الخيرية ومؤسسات القطاع الخاص ومن ثم يمكن حسابها، وللحصول عليها بشكل مباشر كان لابد من التنسيق مع الجهات المصدرة للبيانات، فهي غالباً لا تكون منشورة ضمن تقارير الجهات المنتجة لها، ومثال على ذلك بيانات الوفيات حسب فئات سن خاصة لازمة لحساب وفيات الأطفال الرضع ودون الخامسة والتي لا تتوفر عادة في التقارير السنوية للجهات الحكومية ولكنها متوفرة في صورتها الأولية في مركز المعلومات بإدارة التجهيز بأمانة منطقة المدينة المنورة علي سبيل المثال، كذلك بيانات المباني المدرسية غير المطابقة للمواصفات والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات المخطط الإقليمي بأمانة منطقة المدينة المنورة وهي بيانات غير منشورة حتى الآن.

ولإنتاج مؤشرات الإدارات الحكومية والمجتمع المدني (التنسيقية) كان لابد من المرور بعدة خطوات فنية وتنظيمية لتحري الدقة وضمان جودة البيانات التي تم الحصول عليها، وذلك حتى يتسنى إنتاج مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات المستقبلية ووضع آلية للتحديث المستمر لبيانات تلك المؤشرات من خلال منتجيها وبالاستعانة بأعضاء شبكة الرصد الحضري، وتميزت مراحل إنتاج مؤشرات الإدارات الحكومية والمجتمع المدني (التنسيقية) بالترتيب المنطقي اللازم لإنتاج تلك المؤشرات وهذه الخطوات كالتالي:

- **الخطوة الأولى**: تحديد مؤشرات الإدارات الحكومية والمجتمع المدني (التنسيقية) وعناصر بياناتها سواء كانت مباشرة أو التي يتطلب حسابها معالجة رياضية أو إحصائية للبيانات الأساسية.

- **الخطوة الثانية**: تحديد الجهات (إدارات حكومية- قطاع خاص- مجتمع مدني) المنتجة للبيانات الأساسية اللازمة لحساب المؤشرات.

- **الخطوة الثالثة**: التنسيق والاتصال بتلك بالجهات والإدارات الحكومية والجمعيات الخيرية ومؤسسات القطاع الخاص المنتجة للبيانات للحصول على ما لديهم من بيانات تفيد في حساب مؤشرات الرصد الحضري من خلال إعداد نموذج يتم تعبئته من كل جهة بالبيانات المطلوبة، وزيارة بعض الجهات التي لديها استفسارات.

- **الخطوة الرابعة**: التحقق من دقة البيانات التي تم جمعها من الجهات والإدارات الحكومية والجمعيات الخيرية ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك عن طريق مقارنة قيمها من المصادر المختلفة، وكذلك مقارنة المؤشرات المحلية بمثيلتها على مستويات أعلى مثل منطقة المدينة المنورة أو على مستوى المملكة، بالإضافة إلى مقارنة البيانات ذاتها عبر الزمن في حالة توفر سلسلة زمنية لها، وفي حالة عدم التأكد من دقة البيانات يتم مراجعة البيانات مع الجهات المنتجة لها.

- **الخطوة الخامسة**: إنتاج مؤشرات الإدارات الحكومية والمجتمع المدني (التنسيقية) في صورتها النهائية، وإدخالها على الحاسب الآلي.

٢-٦-٣ مؤشرات المسوح الميدانية

مؤشرات المسوح الميدانية هي تلك المؤشرات التي لا تتوفر مباشرة من مصادرها الأساسية ولا تتوفر لدى الجهات الحكومية المختلفة والجمعيات الخيرية ومؤسسات القطاع الخاص ومن ثم كان لابد من القيام بالمسوح الميدانية للحصول على البيانات الأساسية لحسابها، ومثال على ذلك بيانات دخل الأسرة اللازمة لحساب مؤشرات الفقر والتي لا تتوفر عادة في التقارير السنوية للجهات الحكومية ولا تتوفر في صورتها الأولية في الإدارات الحكومية، كذلك بيانات أسلوب التخلص من المخلفات الصلبة والتي لابد من الحصول عليها من مصادرها الأصلية وهي الأسرة المعيشية، وكانت خطوات إنتاج مؤشرات المسوح الميدانية كالتالي:

- **الخطوة الأولى: تحديد مؤشرات المسوح الميدانية وعناصر بياناتها**

سواء كانت المباشرة أو التي يتطلب حسابها معالجة رياضية أو إحصائية للبيانات الأساسية.

- **الخطوة الثانية: إعداد منهجية وخطة عمل المسوح الميدانية**

حيث تم تصميم وإجراء عدد من المسوح لجمع البيانات الأساسية المطلوبة لحساب مؤشرات المسوح الميدانية السابق ذكرها، وقد تم القيام بنوعين من المسوح حيث أن طبيعة البيانات المطلوبة لا تسمح بجمعها من خلال مسح واحد.

§ **مسح الأسر المعيشية**

- استهدف الحصول على خصائص أفراد الأسرة (العمر والنوع- الحالة التعليمية- الحالة الاجتماعية- الحالة العملية) وعلى خصائص الأسرة (الدخل- الإنفاق- الملكية) وعلى خصائص المسكن (المساحة- جمع النفايات... الخ).

- قياس درجة الرضا بين المواطنين لكفاءة أداء الخدمات الحكومية ويشمل ذلك كافة الخدمات ومنها (الإسكان- الكهرباء- المياه- الصرف الصحي- الخدمات الصحية والوقائية- الخدمات التعليمية- التراخيص- المعاشات- المرور... الخ).

§ **مسح العاملين في مؤسسات القطاع الخاص**

يهدف مسح العاملين في مؤسسات القطاع الخاص إلى الحصول على معلومات محدثة حول توزيع العمالة في القطاع الخاص حسب الجنسية (سعودي وغير سعودي) بهدف تحديد نسبة السعودة في القطاع الخاص.

- **الخطوة الثالثة: التنسيق والاتصال بالإدارات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص**

تم التنسيق مع الإدارات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني (ممثلة في جمعية طيبة النسائية بالمدينة المنورة والمستودع الخيري للمدينة المنورة وبالتنسيق مع الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية بالمدينة المنورة) ومع الإدارة العامة للشئون الصحية بوضع آلية عمل المسوح الميدانية.

- **الخطوة الرابعة: أعمال المسوح الميدانية**

تضمنت أعمال المسوح الميدانية القيام بما يلي:

§ تدريب الكوادر (باحثين وباحثات على جمع وإدخال وتحليل البيانات).
§ النزول إلى الميدان.
§ المراجعة المكتبية للاستبيانات والتحقق من دقة البيانات التي تم جمعها.
§ تجهيز برامج الإدخال والتحليل.
§ إدخال البيانات علي الحاسب الآلي ومراجعة البيانات بعد الإدخال (وذلك عن طريق مقارنة قيمها من المصادر المختلفة، وكذلك مقارنة المؤشرات

المحلية بمثيلتها على مستويات أعلى مثل منطقة المدينة المنورة أو على مستوى المملكة، بالإضافة إلى مقارنة البيانات ذاتها عبر الزمن في حالة توفر سلسلة زمنية لها، وفي حالة عدم التأكد من دقة البيانات يتم مراجعة البيانات مع الجهات المنتجة لها).

§ البدء في عملية تحليل البيانات وإنتاج البيانات الأساسية اللازمة لحساب مؤشرات المسوح الميدانية.

- **الخطوة الخامسة: إنتاج مؤشرات المسوح الميدانية في صورتها النهائية**

وقد استلزم إنتاج هذه المؤشرات القيام بما يلي:

§ استخراج جميع البيانات الأساسية التي تم جمعها من المسوح الميدانية ومراجعتها مرة أخرى للوقوف على مدى دقة بيانات المسوح الميدانية.

§ إعداد جداول لتفريغ البيانات الأساسية المستخرجة من الحاسب الآلي وتعبئتها من قبل إدارة المرصد.

§ حساب المؤشرات من بياناتها الأساسية والتي تتمثل في:

- نسبة الأسر التي تعيلها امرأة
- متوسط حجم الأسرة
- معدل توزيع الدخل
- توزيع حيازة المسكن
- الأسر الفقيرة
- العمالة غير النظامية
- معدلات الأمية للكبار
- معدل البطالة
- وسيلة الانتقال للعمل
- متوسط زمن رحلة العمل اليومي بالدقيقة
- معدل ملكية السيارات
- الجمع المنتظم للنفايات الصلبة
- نسبة رضاء المواطنين عن الخدمات الحكومية
- معدل سعر المنزل للدخل
- معدل إيجار المنزل للدخل
- معدل سعر الأرض للدخل
- عدد الأمتار المربعة للفرد الواحد بالمنزل

كما يجب الإشارة إلى أن المؤشرات أنواع فمنها المختص بتقديم التحليل والتفسير لمتخذ القرار، ومنها من يقيس الأداء ومنها الذي يستخدم في المقارنة بباقي المدن في المنظومة الحضرية أو بالمعايير العالمية، ومنها المستخدم في التعرف على المشكلة بعينها، وأخيراً منها الذي يستخدم في أعمال بلورة سياسات التنمية الحضرية والتنبؤ بردود الأفعال تجاه القرارات المنظمة لعمليات التنمية الحضرية.

الفصل الثالث
إنشاء قاعدة بيانات مؤشرات المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى

الفصل الثالث
إنشاء قاعدة بيانات مؤشرات المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى

من أجل الحصول على إدارة حضرية جيدة لتنمية المدينة المنورة الكبرى، كان من الضروري التعرف على جميع جوانب التنمية الحضرية، ولتحقيق ذلك تم تصميم قاعدة بيانات مؤشرات الرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى لتكون الأساس المعلوماتي لمؤشرات الرصد الحضري وتشمل على البيانات الأساسية لحساب المؤشرات والتي يتم تحديثها بشكل دوري مما يتيح إمكانية المقارنة بين المؤشرات المحلية والإقليمية والوطنية والعالمية.

والغرض الأساسي من بناء وتصميم قاعدة بيانات مؤشرات المرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى هو إتاحة المعلومات اللازمة لصانعي السياسات بالإدارات الحكومية المختلفة في صورة مركزة، وذلك لمتابعة القضايا التي تثيرها المؤشرات وما يطرأ عليها من تغيير ناجم عن البرامج والسياسات التي تضعها الجهات المسئولة عن معالجة ظاهرة معينة.

ونظراً لأهمية مشاركة جميع قطاعات المجتمع المحلي من إدارات حكومية وقطاع خاص ومؤسسات المجتمع المدني في تغذية قاعدة مؤشرات الرصد الحضري بالبيانات والمعلومات اللازمة، فكان من الضروري ربط تلك القاعدة بجميع الشركاء لضمان مساهمتهم الفعالة، ويتطلب تحقيق ذلك أن يوضع في الاعتبار من الناحية التقنية عمل قاعدة البيانات بتكنولوجيا العمل والاتصال التشاركي باستخدام شبكة الانترنت، وبالتالي تم استخدام أرقى التقنيات وأحدث أدوات البرمجة المحققة للهدف المطلوب (MS.net, ASP.net, Oracle ٩i Data Base engine) وسيتطلب ذلك تدريب الكوادر الفنية على تشغيل وتحديث بيانات القاعدة والتي هي من أهم نتائج مشروع المرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى.

وتوفر قاعدة بيانات المرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى الأساس المعلوماتي لمتخذي القرار ولصانعي السياسات التنموية في مختلف مواقعهم، مما يحقق الرؤية المتكاملة في معالجة ما ستكشف عنه المؤشرات الحضرية من أوجه ضعف وقوة في الهيكل الحضري للمدينة المنورة، كما ستوفر قاعدة المعلومات الأرضية الصلبة لاستشراف آفاق المستقبل، وقد روعي في تصميم القاعدة إمكانية التحديث المستمر للبيانات لتعكس الواقع المتغير لطبيعة المؤشرات. ويتم التحديث من خلال الإدارات الحكومية وممثلي القطاع الخاص وممثلي مؤسسات المجتمع المدني، وتشمل القاعدة مجموعتين من البيانات الأساسية:

- **أولاً**: بيانات أساسية ثابتة يتم تغذية الحاسب بها وإدخالها مرة واحدة مع إمكانية تحديثها إذا اقتضى الأمر ذلك، وتتضمن معلومات أساسية عن المعدلات والمعايير المحلية والعالمية والتخطيطية لغرض المقارنات، والإسقاطات السكانية للمستقبل والمعادلات الرياضية والحسابية والإحصائية.
- **ثانيا**: بيانات يتم تحديثها دوريا سواء بشكل شهري أو ربع سنوي أو نصف سنوي أو سنوي حسب دور التحديث التي تحددها طبيعة البيان.

٣ - ١ منهجية تصميم قاعدة بيانات مؤشرات الرصد الحضري

تم تصميم برنامج قاعدة بيانات المؤشرات الحضرية للمدينة المنورة لتضم كافة البيانات بمرونة عالية، وبأسلوب مبسط يمكن المستخدم من التعرف عليه بسهولة ويسر، وكذلك يمكن لصانع القرار من استرجاع قيم المؤشرات والسياسات المتعلقة بها وعقد المقارنات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

تقوم منهجية برمجة قاعدة بيانات مؤشرات المرصد الحضري كما هو موضح بالشكل (٣-١) على ثلاثة مراحل وهي المدخلات سواء للبيانات الثابتة وشبه الثابتة والمتغيرة (بيانات المؤشرات) والمرحلة الثانية هي عملية المعالجة والتحليل للبيانات منطقياً وحسابياً، والمرحلة الأخيرة خاصة بمخرجات البرنامج الخاصة بقيم المؤشرات والسياسات والمقارنات.

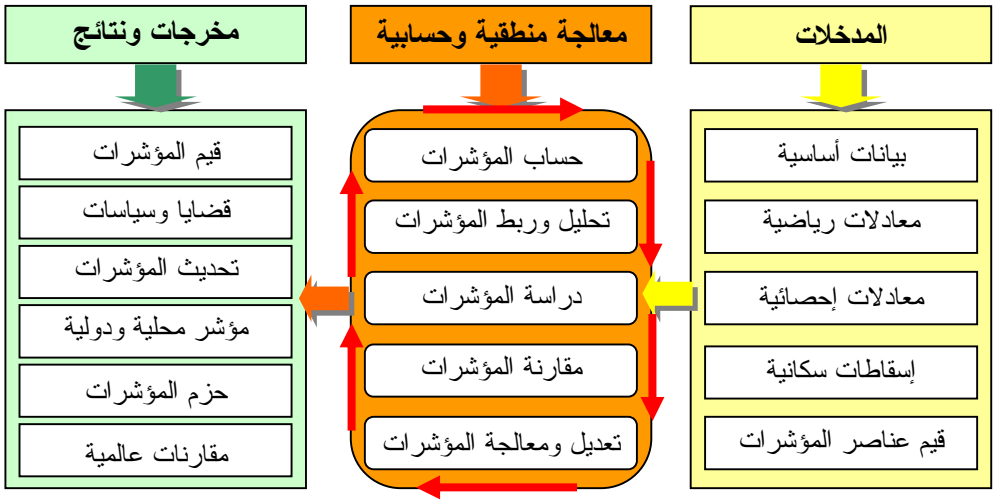

شكل (٣-١)
منهجية تصميم قاعدة بيانات مؤشرات المرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى

٣ - ٢ أهداف بناء قاعدة مؤشرات الرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى

تم بلورة أهداف بناء قاعدة مؤشرات الرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى والتي تخدم غرض إصدار المؤشرات الحضرية وتحقيق المرونة في توفير المقارنات المحلية والدولية وإصدار نتائج المؤشرات بشكل دوري وتتلخص تلك الأهداف فيما يلي:

- الحصول على قيم لمؤشرات الرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى في صور مختلفة وبشكل دوري:
  - § مؤشرات دولية
  - § مؤشرات محلية
  - § حزم للمؤشرات

- مقارنة قيم المؤشرات التي تم الحصول عليها للمدينة المنورة بالمستويات الأعلى
  - § المنطقة – أو مناطق أخرى في حالة توفر البيانات
  - § المملكة بعد إنشاء المرصد الوطني وإنتاج المؤشرات الوطنية
  - § المدن العربية المشتركة في المرصد العالمي
  - § المدن العالمية المشتركة في المرصد العالمي
  - § المعدلات التخطيطية المحلية
- مساعدة صانعي القرار على تكوين صورة شاملة عن كل مؤشر سواء بشكل مفرد (كل مؤشر على حدة) أو في صورة مجموعة محددة (حزمة)، تعكس ظاهرة معينة.
- إنتاج قيم المؤشرات في صورة مطبوعة (HARD COPY) أو على قرص مرن (CD) إلى الجهات المشاركة في إنشاء وتشغيل المرصد الحضري أو من خلال النهايات الطرفية:
  - § الإدارات الحكومية المعنية وذات الصلة
  - § ممثلي القطاع الخاص بالغرفة التجارية
  - § مؤسسات المجتمع المدني
  - § الهيئات الدولية المختلفة (مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بنيروبي– مركز المرصد الحضري العالمي– المعهد العربي لإنماء المدن)
- ربط قاعدة بيانات مؤشرات الرصد الحضري للمدينة المنورة بمختلف الإدارات الحكومية ذات الصلة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص للتحديث المستمر لبيانات المؤشرات والاستفادة من نتائجها.
- توفير إمكانية الإضافة لمؤشرات جديدة أو التعديل في طريقة الحساب أو بعض المفاهيم العلمية، بالإضافة لخصائص الاستعلام والتعديل والتحديث طبقا للصلاحيات المعطاة للأفراد المسموح لهم بالتعامل مع القاعدة.
- المحافظة على سرية بيانات مؤشرات المرصد الحضري وصلاحيات الجهات المستخدمة للقاعدة.
- تتعامل قاعدة البيانات كوحدة تحليلية واحدة وبالتالي فهي قادرة من خلال تحليل نتائج قيم المؤشرات على إعطاء تصور سريع عن الوضع العمراني والاجتماعي والاقتصادي والبيئي بالمدينة دون الخوض في تفاصيل قطاعية.
- تعمل قاعدة بيانات مؤشرات الرصد الحضري على تحديد السياسات الحضرية وتسهل متابعة التنفيذ من خلال رصد التغيرات في قيمة المؤشرات خلال الأعوام المتتالية، مما يساعد على تكوين سلسلة زمنية لقيم المؤشرات تساعد على التنبؤ المستقبلي.
- ربط برنامج المؤشرات الحضري للمدينة المنورة الكبرى بقاعدة معلومات منطقة المدينة المنورة والتي توفر العديد من البيانات الهامة لحساب المؤشرات، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لبرنامج الخدمات العامة.

٣ - ٣ الهيكل البنائي لقاعدة البيانات

يتكون الهيكل البنائي للقاعدة من عدة برامج فرعية تعمل في تناغم وتوافق لتحقيق الأهـداف المرجوة من القاعدة كما هو موضح بالشكل (٣-٢)، وبصفة عامة يمكن تجزئة قاعدة البيانات إلى خمسة عناصر أو مكونات أساسية كما يلي:

- المدخلات الأساسية الثابتة وشبه الثابتة
- تحديث بيانات المؤشرات
- الاستعلام عن المؤشرات
- طباعة التقارير
- علاقة المؤشرات بالقضايا والسياسات

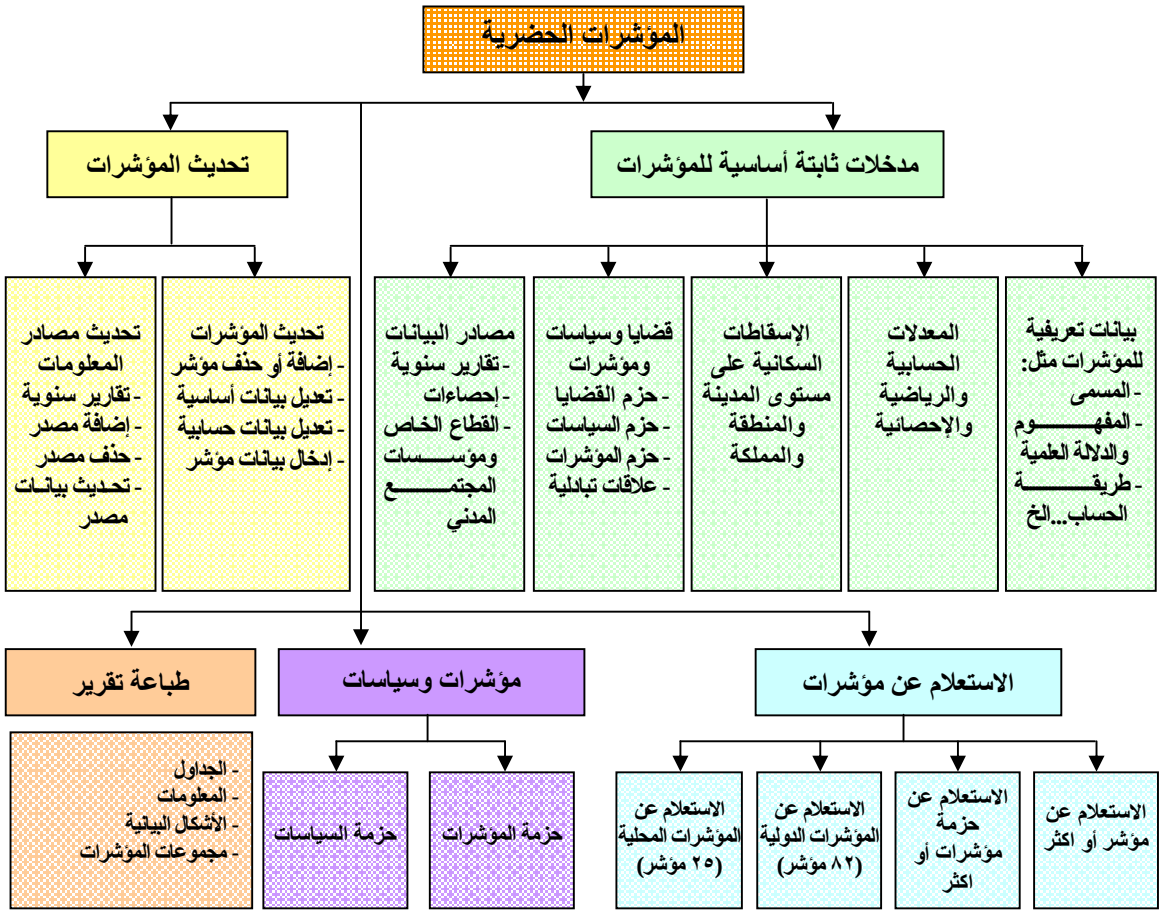

شكل (٣-٢)
الهيكل البنائي لقاعدة بيانات مؤشرات الرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى

وأخيراً فإن الفائدة الرئيسية لتصميم قاعدة بيانات متعددة القطاعات هي إمكانية مشاهدة وإجراء المقارنات التي تعتمد على سلاسل زمنية من البيانات تستخدم في دراسة المسببات والنتـائج، ومع ذلك فإن التحليل الذي يمكن أن يؤدي إلى استخلاص النتائج يجب أن يعتمد على البيانات التفصيلية الدقيقة التي لا تشكل جزءاً من قاعدة البيانات، لذا يمكن الاتصال بقواعـد بيانـات أخرى مثل قاعدة بيانات لمخطط الإقليمي لمنطقة المدينة المنورة.

الفصل الرابع
تشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى

الفصل الرابع
تشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى

انطلقت المرحلة الثانية من المشروع كامتداد للمرحلة الأولى والتي كانت منوطة بوضع القواعد والأسس الفنية اللازمة لإنشاء المرصد الحضري ثم رصد الأوضاع الحضرية وتحويلها إلى خصائص يمكن قياسها وإنتاج المؤشرات الحضرية الداعمة لصناعة القرارات التنموية بالمدينة المنورة الكبرى.

٤ - ١ الأهداف والمهام

وفي ضوء تحفيز الرغبة السياسية تحول دور المرصد الحضري من مجرد آلية وأداة عمل تنموية تهتم برصد البيانات الرقمية الدقيقة إلى قياس الأداء التنموي والمساهمة في دعم اتخاذ القرار فيما يخص التنمية المستدامة ووضع السياسات التنموية الحضرية، ولتحقيق ذلك كان لابد من استحداث مهام المرصد الحضري في مرحلة التشغيل والتي تمثلت في الآتي:

- التحديث الدوري لقيم مؤشرات المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى بأقسامها الثلاث (الأولية- التنسيقية- الاستبيانية/ الميدانية) بشكل دوري حسب طبيعة كل مؤشر (مجموعة مؤشرات) بما في ذلك عمليات حذف المؤشرات التي لم تثبت فاعليتها خلال عملية التقييم والتحليل للمؤشرات وكذلك عمليات إضافة أي مؤشرات جديدة يثبت جدواها في صياغة السياسات التنموية.
- تقييم وتحليل حزم المؤشرات التي تم إنتاجها من خلال المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى خلال فترة تشغيله والتي مثلت معظم الظواهر الحضرية المؤثرة في صياغة السياسات والاعتمادات المالية، والتي تعتبر بشكل أو بآخر من أهم موجهات التنمية (الاجتماعية/ الاقتصادية)، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على التنمية العمرانية كدالة تعكس كل الظواهر والظروف التي يمر بها المجتمع.
- تطوير قاعدة بيانات المرصد الحضري بتغذيتها بالبيانات المحدثة بشكل دائم، وتطوير برامجها بما يلائم عمليات الإضافة والحذف والتعديل للمؤشرات التي قد تحدث أثناء عملية إعادة إنتاج المؤشرات.
- إعداد دورات تدريبية لأعضاء شبكة الرصد الحضري واللجنة التنفيذية (المباشرون وغير المباشرين) بما يضمن إنتاج المؤشرات بناء على بيانات سليمة وخطوات تنسيقية منهجية ومنطقية، هذا بالإضافة إلى عقد ورش العمل واللقاءات الشارحة لمهام أعضاء شبكة المرصد.
- التنسيق مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمليات تقييم وتحليل مؤشرات المرصد الحضري ومراجعة خطوات إعادة إنتاج مؤشرات المرصد الحضري، بالإضافة لتحديد القضايا وصياغة السياسات اللازمة لها.

- إعداد النشرات الدورية عن مؤشرات المرصد الحضري وعمل متابعة إعلامية من خلال الخطوات التالية:

§ إعداد النشرات الدورية عن نتائج المرصد الحضري.

§ كتابة المقالات العلمية المتخصصة في مجال المرصد الحضري بصفة عامة ونتائج مؤشرات المرصد الحضري بالمدينة المنورة بصفة خاصة.

§ إعداد وتقديم العروض المرئية والمحاضرات في المحافل العلمية والهيئات لنشر الوعي والتعريف بالمرصد الحضري وأهدافه ونتائج المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة الكبرى.

§ تفعيل موقع المرصد الحضري على الشبكة الدولية (الإنترنت) من أجل تحقيق رؤية متداخلة ومتشابهة ذات تفاعلات إيجابية حول المرصد الحضري.

§ تحقيق الدعم الإعلامي الممكن للسياسات التي يتم صياغتها بناء على مخرجات المرصد الحضري.

وقد خطى المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى خطوة أكثر تقدماً حيث لم يقتصر دوره على الأهداف السابقة، بل سعى لإعادة صياغة مفهوم المرصد الحضري من منظوره التخطيطي والتنفيذي وإضافة بعض القيم المضافة للمرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى ليصبح مساهماً حقيقياً في العملية التقنية لإنشاء المراصد الحضرية وليس مجرد مستخدم للفكرة.

٤ - ٢ القيمة المضافة للمرصد الحضري

وقد تحددت القيمة المضافة للمرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى فيما يلي:

- المشاركة في بناء شجرة المشاكل موضحاً السبب والأثر بين المشاكل وتحديد القضايا ذات الأولوية في تنمية المدينة المنورة عن طريق إجراء الدراسات والبحوث وعمليات الاستشارات والمناقشات المشتركة بين شركاء التنمية (الإدارات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص).
- المشاركة في بلورة ووضع الاستراتيجيات والسياسات التنموية المعنية بالإدارة الحضرية كما هو موضح في الشكل (٤ - ١) والتي تعبر عن جزء أصيل من أعمال التشاور والتمكين.
- المساهمة في توصيف الفرص المتاحة والمخاطر الخارجية التي تواجه المدينة بمراقبة المؤثرات والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية بالإضافة إلى تحديد مظاهر القوة ومواطن ضعف الاقتصاد الحضري للمدينة بمراقبة الموارد والمدخلات الاقتصادية والاستراتيجية الحالية والأداء مقاساً بالمخرجات.

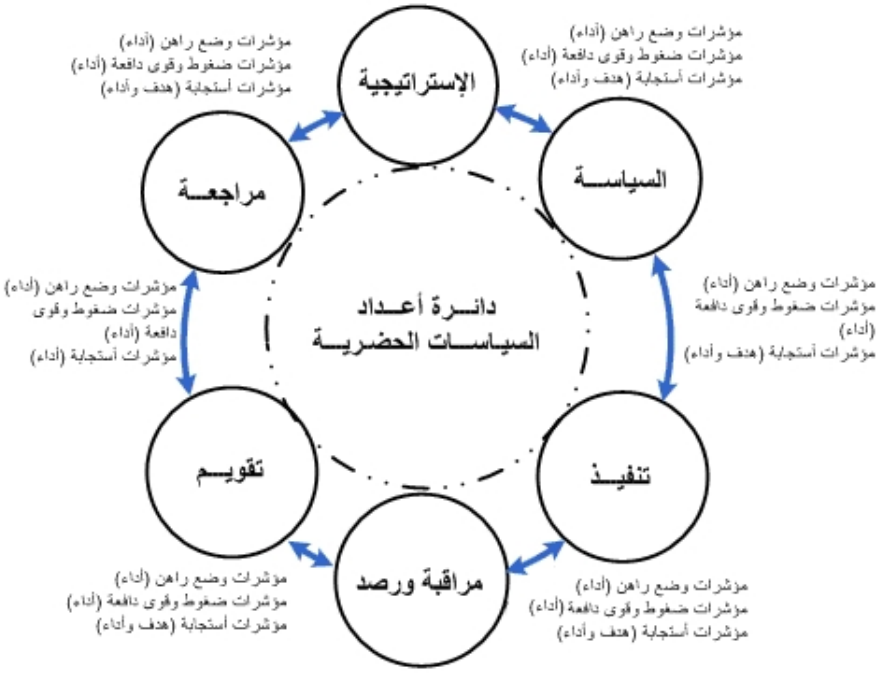

شكل (٤ - ١)
دائرة إعداد سياسات التنمية الحضرية

- استخدام المؤشرات في الإدارة الحضرية كإطار لتنمية المدينة تنمية حضرية مستدامة من خلال نموذج الوضع الراهن- الضغوط - الاستجابة، وهو إطار يستخدم في العديد من دول العالم في إدارة الحالة البيئية للمدينة، كما هو موضح بالشكل (٤ - ٢).

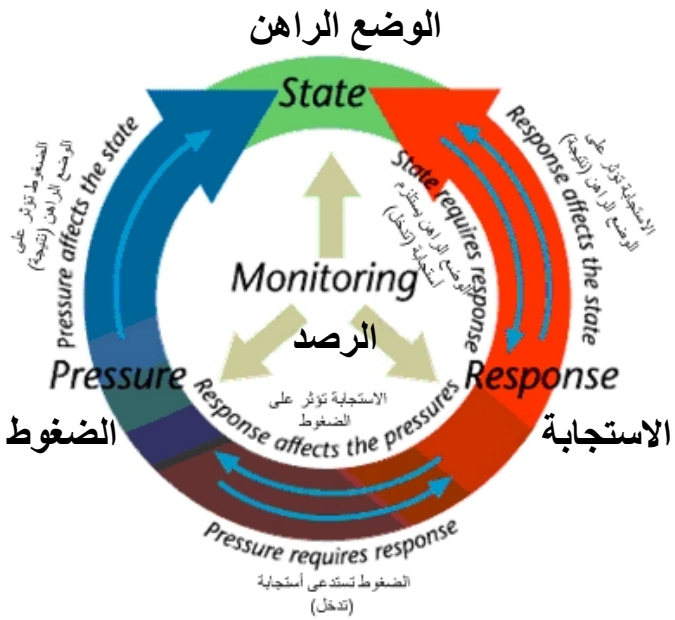

شكل (٤ - ٢)
المرصد الحضري أداة في الإدارة الحضرية للمدينة

- المساهمة في تحليل قضايا وسياسات التنمية الحضرية في ضوء نتائج مؤشرات المرصد الحضري، مما يتيح رؤية أوضح لصانع القرار تمكنه من وضع سياسات ملائمة للتعامل مع القضية بأبعادها المختلفة.

٤-٣ الخطوات والإجراءات التنفيذية

في ضوء الهدف الأساسي من مرحلة التشغيل تبنى المرصد الحضري العديد من الإجراءات والتي استغرقت عامين من العمل والاجتماعات والمسوح الميدانية لرسم إطار علمي لمنهج تشغيل المراصد الحضرية، وهي كالتالي:

- بدء العمل في مشروع تشغيل المرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى في ١٠/ ١٠/ ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤/١١م) ومدة التعاقد ٢٤ شهراً حتى عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م).
- تم عرض قاعدة بيانات المرصد الحضري ونتائج قيم المؤشرات المنتجة خلال العام الأول في اجتماع مجلس المنطقة في جلسته الثالثة من الدورة الرابعة لعام ١٤٢٥/٢٤هـ بتاريخ ١٤٢٥/١١/٩هـ (٢٠٠٥م).
- عقدت عدة اجتماعات مع الإدارات الحكومية للتدقيق والتأكد من صحة البيانات خلال الفترة من ذو الحجة ١٤٢٥هـ ومحرم ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
- عقد الاجتماع الأول لمجلس المرصد الحضري لعام ١٤٢٦هـ في ١٤٢٦/٢/١١هـ (٢٠٠٥/٢م) لإقرار واعتماد قيم المؤشرات وبعض التوصيات الأخرى.
- بدء مخاطبه أعضاء مجلس المرصد لترشيح مندوبي أعضاء فرق العمل طبقا للخصائص المطلوب توافرها وهي:
  - § أن يكون حاصل على مؤهل جامعي
  - § أن يكون ممن مارسوا العمل في إحدى إدارات التخطيط
  - § أن يكون ذو اتصال بصناعة القرار.
- المشاركة في مؤتمر رصد أهداف الألفية الإنمائية وأجندة العمل بالأردن في الفترة من ٣/٢٨-١٤٢٦/٤/٣هـ (٢٠٠٥م).
- تدشين موقع المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة على الشبكة الدولية وفق رؤية خبير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وإطلاق قاعدة بيانات المرصد الحضري في ١٤٢٦/٤/٢٤هـ (٢٠٠٥م).
- عقد ورشة عمل اللقاء التعريفي لفرق العمل بالمرصد الحضري في ١٤٢٦/٤/٢٤هـ (٢٠٠٥م) للتعرف بالمرصد الحضري وأهدافه ومؤشراته وقاعدة بياناته بالإضافة لتحديد مهام كل فريق.
- عقد ورش تدريبية لأعضاء فرق العمل (١٠ فرق) الممثلة لجميع الشركاء "٢٨ جهة" (الإدارات الحكومية- مؤسسات المجتمع المدني- القطاع الخاص) خلال شهر جمادى الأول للتدريب على كيفية استخلاص قيم عناصر المؤشرات وقاعدة بياناته.

- إجراء مسح ميداني بالعينة العشوائية لعام ١٤٢٦هـ بفريق عمل نسائي وذلك لتجميع بيانات مؤشرات المسوح الميدانية (١٧ مؤشراً) في ١٤٢٦/٤/٢٥هـ (٢٠٠٥/٥م) وحتى ١٤٢٦/٦/١٥هـ (٢٠٠٥/٦م) لعدد ٣٥٠٠ استمارة، وتضمن ذلك عملية تفريغ البيانات.
- تحليل قضية الأسر التي تعيلها امرأة، وقضية الأمية من واقع نتائج مؤشرات المسح الاجتماعي الاقتصادي لعام ١٤٢٦هـ في شعبان ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
- إعداد تقرير منظور المدينة المنورة لعام ١٤٢٦هـ طبقا لتحديث قيم مؤشرات الرصد الحضري في رمضان ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
- إصدار التقرير السنوي الأول والثاني لمهمة تشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى "نتائج قيم المؤشرات والدراسة التوثيقية لعام ١٤٢٦- ١٤٢٧هـ" (٢٠٠٥- ٢٠٠٦م).
- عقد الاجتماع الثاني لمجلس المرصد الحضري لعام ١٤٢٦هـ في ١٤٢٦/١٠/١٧هـ (٢٠٠٥م) لإقرار واعتماد نتائج قيم مؤشرات عام ١٤٢٦هـ وإضافة مجموعة مؤشرات جديدة لدراسة أوضاع الأطفال بالمدينة المنورة والحج والعمرة ومدن المعرفة ليصبح عدد المؤشرات بالمرصد الحضري ١٠٧ مؤشراً منها ٨٢ مؤشراً دولياً و٢٥ مؤشراً محلياً.
- المشاركة في ندوة: "مدن المعرفة" بالمدينة المنورة خلال الفترة من ٢٨/٢٦ شوال ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) وتقديم ورقة بحثية عن القيم المضافة في أعمال المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى.
- تقييم آليات تشغيل وإنتاج المؤشرات بإدارة المرصد بعد مرور عامين من التجربة وتقديم تقرير عن مدي مطابقة أسلوب إنتاج مؤشرات الرصد الحضري بمفاهيم الأمم المتحدة لهذه المؤشرات، وتم عرضة على المختصين في ذي الحجة ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
- التنسيق ودفع عجلة التعاون مع البنك الدولي بالرياض لإصدار تقريراً مشتركاً لدراسة وتحليل مشكلة الأسر التي تعيلها امرأة من جميع النواحي وصولا إلى وضع سياسات الحلول، وذلك من خلال الاجتماعات التنسيقية في ١/١٤ و١٤٢٧/٢/١١هـ (٢٠٠٦م) مع مدير البنك الدولي بالرياض ومستشارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- زيارة لجنة الخدمات والمرافق بمجلس منطقة المدينة المنورة لإدارة المرصد للتعرف على المرصد الحضري وتدقيق ومراجعة قيم مؤشرات الخدمات والمرافق المنتجة لعام ١٤٢٦هـ ومدى تحقيقها للهدف المرجو من إنتاجها في ٢١ محرم ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م).
- المشاركة في ندوة: "دور أمانات المدن والبلديات في تلبية احتياجات الأطفال واليافعين في المدن السعودية" خلال الفترة ٢١-٢٣ محرم ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) وتقديم ورقة بحثية عن دور المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى في رصد واقع حال الأطفال وتقييمه ووضع السياسات الملائمة لعلاج المشكلات ومتابعتها.

- التنسيق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في ضوء برتوكول التعاون من خلال الاستعانة بخبير في المجال الاجتماعي الاقتصادي وخبير في المجال العمراني وخبير مراصد حضرية وتم تحديد الخبراء وإرسال إطار العمل لهم في صفر١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) وفى انتظار وصولهم.
- المشاركة في المؤتمر الإقليمي العربي، للمراجعة والتقييم العشري لتنفيذ جدول عمل الموئل الثاني، هابيتات ٢: "عشر سنوات بعد اسطنبول، دعوة إلى المساواة" والذي تم عقدة في بيروت خلال الفترة من ١٠-١٢ ربيع الأول ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م)، وقد تم اختيار التجربة ضمن أفضل أربع ممارسات رائدة في مجال المراصد الحضرية على مستوى الوطن العربي وشمال أفريقيا وغرب أسيا (الأسكوا)، هذا بالإضافة إلى ترشيحه لعرض تجربة إنشائه بالمؤتمر الذي تنظمه الأسكوا بكندا في منتصف شهر جمادى الأول ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م).
- الاشتراك في اليوم العالمي للمراصد الحضرية بكندا ضمن خمس مدن عالمية لتقديم تجربتها.
- ترشيح مرصد المدينة المنورة ضمن ثلاثة مراصد عربية تمثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ترشيح مرصد المدينة المنورة ضمن المدن التي وقع عليها الاختيار لتنفيذ مشروع "بوابة المدينة الالكترونية" من قبل منظمة المدن العربية – الأسكوا.
- عقد الاجتماع الثالث لمجلس المرصد الحضري لعام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) لإقرار واعتماد نتائج قيم مؤشرات عام ١٤٢٧هـ واختيار البرامج التنموية لمجموعة القضايا ذات الأولوية والتي تم استنباطها من قيم مؤشرات الرصد الحضري.
- تقييم تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد العربي لإنماء المدن كشركاء في عملية إنشائه.

٤ - ٤ الهيكل المؤسسي لإدارة المرصد

يتكون الهيكل المؤسسي الحالي لإدارة المرصد كما هو موضح بالشكل (٤-٣) من:

- سمو أمير منطقة المدينة المنورة – رئيس مجلس المرصد.
- معالي أمين منطقة المدينة المنورة – نائب رئيس مجلس المرصد.
- مجلس المرصد والذي يضم (٢٧) عضواً يمثلون مختلف الجهات الشريكة في المرصد (الإدارات الحكومية، المؤسسات الخدمية، القطاع الخاص والمجتمع المدني) إضافة إلى ممثل لكلٍ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد العربي لإنماء المدن.
- أمين مجلس المرصد الحضري ورئيس لجنته التنفيذية (والذي يشغل أيضاً وظيفة مدير إدارة التنمية الإقليمية بأمانة منطقة المدينة المنورة).
- (١٠) فرق عمل تمثل فيها الجهات الشريكة في المرصد.

- فريق عمل إدارة المرصد والذي يضم أربعة من فريق عمل استشاري المشروع وثلاثة من منسوبي إدارة التنمية الإقليمية.

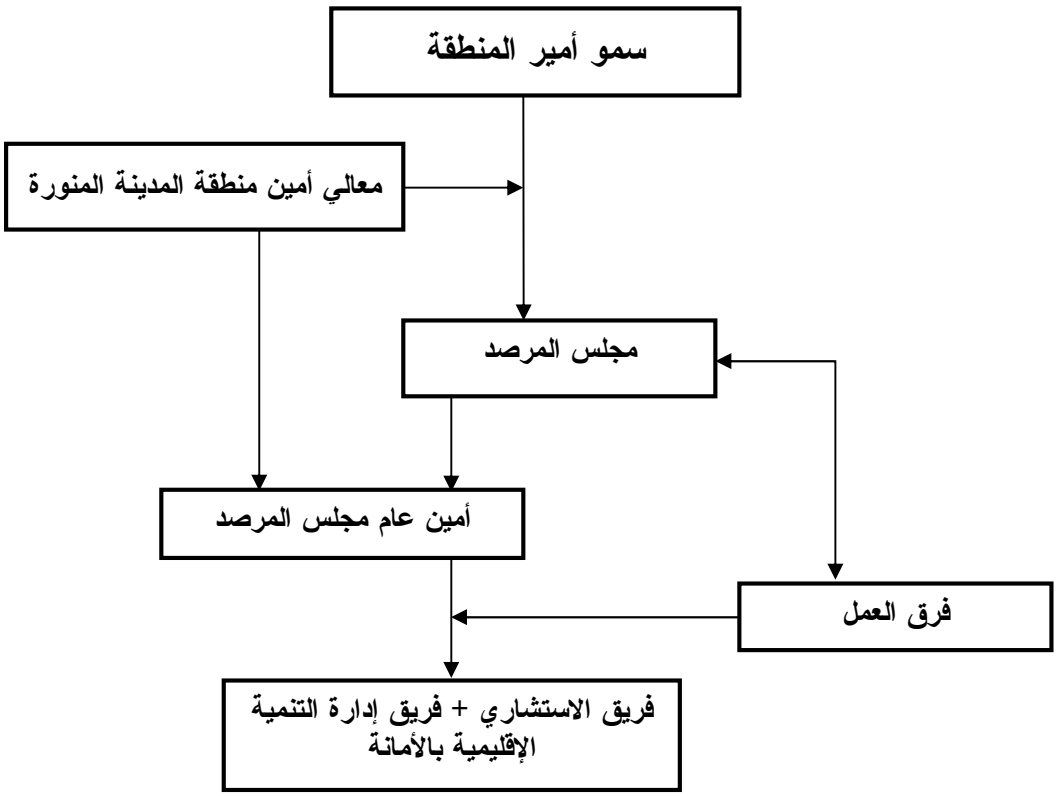

شكل (٤-٣)
الهيكل المؤسسي الحالي للمرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى

ويوضح الجدول (٤-١) تكوين فرق العمل المتعاونة مع المرصد، وقد تم تدريبهم على كيفية استخلاص قيم عناصر المؤشرات وكيفية استخدام قاعدة البيانات، هذا بخلاف اللقاءات الشارحة لمهامهم برئاسة صاحب السمو الملكي أمير منطقة المدينة المنورة ورئيس مجلس المرصد.

شكل (٤-٤)
جانب من اللقاءات والتدريب

جدول (٤ - ١)
تكوين فرق العمل المتعاونة مع المرصد

فريق العمل	الجهات المشاركة بالمرصد	المؤشرات الخاصة بكل فريق
فريق عمل إمارة منطقة المدينة المنورة	نائب رئيس مجلس منطقة المدينة المنورة الأمانة العامة لمجلس المنطقة الإدارة العامة لخدمات المنطقة (التدريب والتنسيق) – إمارة منطقة المدينة المنورة	٨
فريق عمل الإدارات الممثلة لأمانة منطقة المدينة المنورة	وكالة التعمير والمشاريع بالأمانة وكالة الخدمات بالأمانة	١٤
فريق عمل القطاعات التعليمية	جامعة طيبة الإدارة العامة للتربية والتعليم (بنات) الإدارة العامة للتربية والتعليم (بنين) المؤسسة العامة للتعليم المهني ممثل من لجنة التعليم الأهلي بالغرفة التجارية الصناعية بمنطقة المدينة	٨
فريق عمل القطاعات الصحية	مديرية الشئون الصحية جمعية الهلال الأحمر السعودي اللجنة الصحية بالغرفة التجارية الصناعية بمنطقة المدينة المنورة	١٨
فريق عمل المجتمع المدني	مجلس التنسيق بين الجمعيات الخيرية الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية جمعية البر بالمدينة المنورة فرع وزارة الحج بمنطقة المدينة المنورة	٧
فريق عمل القطاعات الأمنية	شرطة منطقة المدينة المنورة المديرية العامة للدفاع المدني بمنطقة المدينة المنورة إدارة مرور منطقة المدينة المنورة القوات الخاصة لأمن الطرق بمنطقة المدينة المنورة	٣
فريق عمل الإدارات العاملة في قطاع الشبكات والمرافق العامة والنقل	المديرية العامة للمياه الشركة السعودية للاتصالات فرع منطقة المدينة المنورة الإدارة العامة للطرق والنقل بمنطقة المدينة المنورة الشركة السعودية للكهرباء بمنطقة المدينة المنورة	٩
فريق عمل الخدمات الاجتماعية	الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة مكتب العمل بمنطقة المدينة المنورة فرع وزارة العدل بمنطقة المدينة المنورة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة	٩
فريق عمل القطاع الخاص	الغرفة التجارية الصناعية بمنطقة المدينة المنورة ممثل من القطاع الخاص بالغرفة التجارية مركز خدمة وتشجيع الاستثمار بإمارة منطقة المدينة المنورة	٢
فريق العمل النسائي	جامعة طيبة جمعية طيبة النسائية المجتمع المدني النسائي	إنجاح المساهمة في المسوح الميدانية

ويعد تشكيل فريق عمل نسائي من أحد إنجازات المرصد الحضري لما يمثله المجتمع النسائي من أهمية، ويوضح الشكل (٤-٥) الهيكل العام لفريق العمل النسائي.

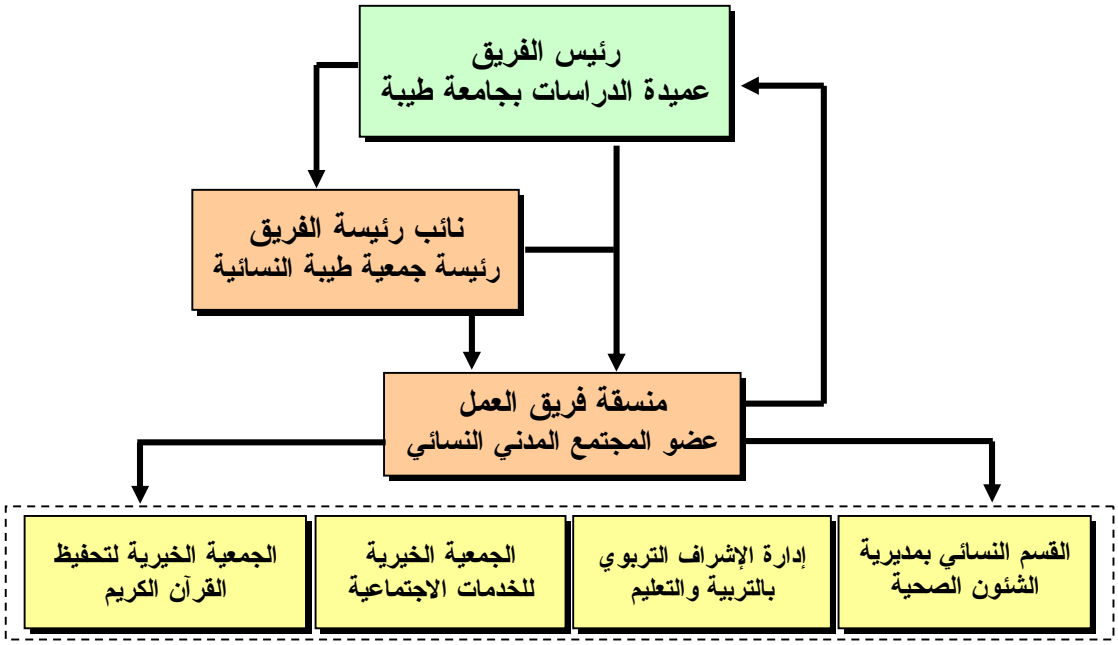

شكل (٤-٥)
الهيكل العام لفريق العمل النسائي

كما تتمثل مهام الفريق فيما يلي:

- الإشراف على الباحثات ضمن فريق العمل الميداني للمرصد الحضري.
- المشاركة في الندوات وتحليل قضايا المرصد الحضري المتعلقة بالمرأة.
- التنسيق بين الجهات المشاركة للمجتمع النسائي (إدارات حكومية/ قطاع خاص/ مجتمع مدني).
- المشاركة في إعداد جداول أعمال اجتماعات مجلس المرصد الحضري.

ويوضح الشكل (٤-٦) جانب من مشاركة المجتمع النسائي بالمرصد الحضري.

شكل (٤-٦)
جانب من مشاركة المجتمع النسائي

٤-٥ مؤشرات الرصد الحضري

فقد رأت إدارة المرصد الحضري بالمدينة المنورة أن الهدف من إصدار مؤشرات الرصد الحضري يتجاوز بكثير مجرد الوفاء بمتطلبات ومقررات مؤتمر اسطنبول لعام ١٩٩٦م، حيث تعتبر تلك المؤشرات أداة فعالة في الكشف والمراقبة للظواهر والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية بالمجتمع، لذا كان لابد من العمل على تطويرها بشكل دائم بما يخدم التنمية بالمدينة المنورة وتحقيق مستوى أفضل للمواطن.

ومن هنا جاءت التوصية باعتماد إضافة مؤشرات جديدة للمرصد الحضري ضمن حزم المؤشرات الحالية حيث تضمنت حزمة مؤشرات مبادرة حماية الأطفال (لاستقراء أوضاع لأطفال بالمدينة المنورة)، حزمة مؤشرات الحج والعمرة، حزمة مؤشرات مجتمع مدن المعرفة حتى يصبح بذلك إجمالي عدد المؤشرات المنتجة (١٠٧) مؤشراً تمثل جميع جوانب المجتمع، ويوضح جدول (٤-٢) قائمة المؤشرات الحضرية مقسمة إلى مجموعات (حزم).

جدول (٤-٢)
قائمة المؤشرات الحضرية مقسمة إلى مجموعات

المجموعة	المؤشرات الأولى		المؤشرات الإضافية		الجملة
	دولي	محلي	دولي	محلي	
الخلفية العامة	١٠	-	-	-	١٠
التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٩	٦	٢	١	١٨
البنية الأساسية	٥	-	-	١	٦
النقل والمرور	٥	١	-	-	٦
إدارة البيئة	٥	٢	-	-	٧
المحليات	٩	٤	١	١	١٥
الإسكان	٨	٤	-	-	١٢
مبادرة حماية الأطفال	-	-	٢٢	-	٢٢
الحج والعمرة	-	-	-	٥	٥
مجتمع مدن المعرفة	-	-	٤	٢	٦
إجمالي عدد المؤشرات	٥١	١٧	٢٩	١٠	١٠٧

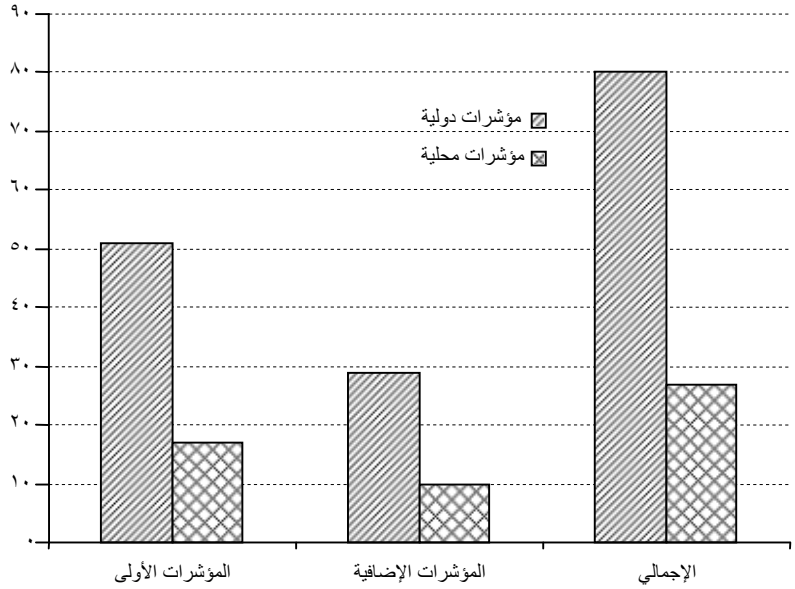

شكل (٤-٧)
مقارنة بين المؤشرات الأولى والمؤشرات الإضافية حسب تصنيفها (دولي/ محلي)

وفيما يلي عرض للمؤشرات التي تم إضافتها:

أ- مؤشرات مبادرة حماية الأطفال (مقترحة من قبل المعهد العربي لإنماء المدن)

- **مؤشرات التغذية**
  - § نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن
  - § نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية
  - § نسبة الأطفال الذين تقل فترة رضاعتهم الطبيعية عن ثلاثة أشهر، ستة أشهر، والذين تزيد فترة رضاعتهم الطبيعية عن ستة أشهر

- **مؤشرات الصحة**
  - § نسبة الولادات تحت إشراف كادر طبي مؤهل والتي لم تتم تحت إشراف طبي
  - § نسبة الأطفال المحصنين ضد الأوبئة (الشلل- التتانوس- الدفتيريا...الخ)
  - § أمراض الجهاز التنفسي المزمنة (مدى انتشار هذه الأمراض)
  - § أعداد الأطفال المعاقين ومتوسط أعمارهم وتصنيفهم حسب النوع ونوع الإعاقة ونسبة الإعاقة لإجمالي عدد الأطفال

- **الموارد الصحية**
  - § الإنفاق الحكومي على صحة الأطفال ونسبته من جملة الإنفاق على الصحة
  - § عدد الأطباء مقابل المرضى، عدد الأطباء لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان
  - § عدد المستشفيات المخصصة للأطفال والتي تحوي أقسام للأطفال

- **مؤشرات ديمغرافية**
  - § أعداد الأطفال الأحداث واليافعين ونسبتهم من السكان (٠-١٣ سنة، ١٤-١٨ سنة، ١٩-٢١ سنة)
  - § معدل الخصوبة الكلية (متوسط عدد المواليد للمرأة الواحدة طوال حياتها الإنجابية)
  - § معدل المواليد الخام (عدد المواليد لكل ألف من السكان لإجمالي السكان)

- **مؤشرات التعليم**
  - § الاستمرار في التعليم الابتدائي (نسبة الأطفال الذين أكملوا المرحلة الابتدائية من إجمالي الذين تم تسجيلهم للمرحلة)

- **موارد التعليم**
  - § الإنفاق الحكومي على التعليم (نسبة الإنفاق على التعليم العام في فترة زمنية محددة من إجمالي الإنفاق الحكومي العام في نفس الفترة)
  - § عدد المدارس في مختلف المراحل الدراسية
  - § عدد الطلاب مقابل المعلم (عدد الطلاب مقسوم على عدد المعلمين)

- **مؤشرات اجتماعية**
  - § جرائم الأحداث (إجمالي الجرائم التي ارتكبت بواسطة أحداث في سن ١٤-١٨ سنة في فترة زمنية محددة مقسوم على إجمالي الجرائم التي ارتكبت خلال نفس الفترة)
  - § عدد أطفال الشوارع ومتوسط أعمارهم وتصنيفهم حسب النوع
  - § عمالة الأطفال ومدى انتشارها وتصنيفها حسب النوع
  - § الأطفال الأيتام ومجهولي الوالدين وتصنيفهم حسب النوع
  - § الأطفال اللاجئين والأطفال غير النظاميين ذوى الإقامات غير النظامية

ب - مؤشرات خاصة بالحج والعمرة

- نسبة الوافدين (والمغادرين) للحج والعمرة عبر المنافذ المختلفة للمدينة المنورة
- نسبة الإشغال بنزل الحجاج و المعتمرين على مدار العام
- متوسط عدد حالات الافتراش للمعتمرين
- نسبة الزيادة السنوية في أعداد الحجاج والمعتمرين
- نسبة التأشيرات الصادرة حسب جنسيات المعتمرين

ج - مؤشرات خاصة بمجتمع مدن المعرفة

- عدد الصحف اليومية الصادرة في المدينة (لكل ألف من السكان)
- عدد الصحف التي يتم توزيعها في المدينة المنورة (لكل ألف من السكان)
- عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع (لكل مليون من السكان)
- عدد مشتركي خدمة الهاتف المحمول (لكل ألف من السكان)
- عدد مشتركي خدمة الانترنت (لكل ألف من السكان)
- نسبة طلبة الكليات العملية لإجمالي الطلبة الجامعيين

د - مؤشرات مقترحة من إدارة المرصد الحضري

- **مؤشرات اجتماعية اقتصادية**
  - § معدل تزاحم الغرفة
  - § معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠٠٠ مولود حي
  - § نصيب الفرد من أسرة القطاع الخاص/ القطاع الحكومي

- **مؤشرات البنية الأساسية**
  - § إنتاج النفايات السائلة

- **مؤشرات المحليات**
  - § الفساد الإداري
  - § مقياس الشفافية والمصداقية

٤ - ٦ تحليل المؤشرات الاجتماعية واستخلاص القضايا وطرح السياسات [*]

جاء تأسيس المرصد الحضري المحلي للمدينة المنوَّرة عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) الكبرى كتعبير عن السعي للسير في السياسات التنموية الوطنية الفاعلة، وتأتي لتمثل دعامة أساسية للإدارة الحضرية بالمدينة، حيث أنيط بالمرصد مهمة العمل على جمع وتحليل المؤشرات الحضرية اللازمة لإعداد سياسات التنمية الحضرية على جميع المستويات، ومتابعتها وتقييمها، لتخطي العوائق والصعوبات، ولتأمين البيئة الخارجية الإيجابية لاستدامة العمل التنموي.

[*] تم إعداد هذا الملخص من دراسة الدكتور/ زهير حطب- خبير الأمم المتحدة في المجال الاجتماعي- الإصدار رقم (١٣) من إصدارات المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى.

٤-٦-١ أهداف الدراسة وإطارها العام

تعنى هذه الدراسة بإجراء قراءة متعمقة متعددة الأبعاد للوائح المؤشرات مع التركيز على العوامل والمتغيرات (الاقتصادية – الاجتماعية) المؤثرة عليها التي من شأنها إعاقة مسارات التنمية الحضرية في المدينة المنورة، إنها استثمار أولي لقاعدة معلومات المرصد وتوظيفها من أجل التأثير على العناصر البنيوية المتصلة بالمشكلات والقضايا المجتمعية المطروحة.

ومن أهداف هذه الدراسة وضع إطار لسياسة محلية على مستوى المدينة المنوّرة تعالج بعض القضايا المطروحة، وتمهّد من خلال البرامج التي تقترحها إلى تفعيل العملية التنموية التي شكلت الحافز الأساسي لإنشاء المرصد.

٤-٦-٢ نتائج تحليل المؤشرات الاجتماعية

روجعت حزم المؤشرات التي أصدرها المرصد الحضري للمدينة المنوّرة الكبرى التي تم إنتاجها خلال السنتين (١٤٢٥- ١٤٢٦هـ) (٢٠٠٤- ٢٠٠٥م)، والمرتبطة كل منها بمجال محدد، من حيث أسلوب حساب المؤشر ومقارنته بمثيله الناجم على مستوى المملكة، ومقارنته مع ما هو معلن من مؤشرات في المجالات نفسها على مستوى دول العالم النامي ودول العالم العربي من دول العالم المتقدم.

لقد أظهرت هذه المراجعات وجود تفاوتات على مختلف المستويات فيما بين البلدان من جهة، وبين المناطق داخل البلد نفسه من جهة ثانية، أو فيما بين الأحياء السكنية في المدينة نفسها من جهة ثالثة، وجرى عزل بعضها نتيجة ما تثيره من تساؤلات حولها سواء من حيث مضمونها الإيجابي أو السلبي، أو المبالغة في قيمتها نحو الرفع أو الخفض غير المنطقيين، أو ما يمكن أن ينبثق عنها من انعكاسات أو تفاوتات عند مقارنتها بغيرها من المؤشرات المشابهة المعبّرة عن أحوال مجتمعات أخرى كما يلي:

أ- مؤشرات الخلفية العامة

يلفت الانتباه التفاوت الكبير نسبياً ما بين نسبة الذكور البالغة ٥٣,٧٥% ونسبة الإناث البالغة ٤٦,٢٥% من السكان.

- كذلك نسبة الأسر التي تعيلها امرأة بالمدينة المنورة، وتصل إلى ٨,٤% من الأسر.
- متوسط حجم الأسرة بالمدينة المنورة الذي يصل إلى ٦,٢ أفراد.
- ارتفاع نسبة الأسر التي تشغل مساكنها بالإيجار، حيث تبلغ ٥٩,٢% من إجمالي الأسر.

ب- مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية

- وجود أسر فقيرة بما نسبته ١٩% من إجمالي عيّنة المسح الاجتماعي الاقتصادي لأسر المدينة المنوّرة عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
- كذلك نسبة وفيات الإناث في فئة العمر دون الخمس سنوات التي تبلغ ٣,٧ طفلاً لكل ألف من السكان.

- معدلات الأمية للكبار (١٠ سنوات فأكثر) من الجنسين ذكوراً وإناثاً تبلغ ٥% و ١٢,١% على الترتيب.
- تسجيل فروقات تصل إلى ٢٠% بين الجنسين في معدلات القيد بالتعليم في المراحل ما قبل الجامعية لصالح الذكور.
- معدل للبطالة بين الحاصلين على تعليم جامعي تصل إلى ١٦,١%.
- نسبة طلاق تصل إلى نحو ٢٩,٧% من عقود الزواج.
- تدنّي نسبة المباني المدرسية المطابقة للمواصفات إلى ما دون ٣٩%.

ج- مؤشرات المحليات

- نسبة التمثيل النسائي في الإدارات الحكومية تصل إلى نحو ٢٦%.

د- مؤشرات الإسكان

- معدل سعر المنزل بالنسبة للدخل يعادل نحو ١٣,٤ ضعفاً من الدخل السنوي.
- تبلغ قيمة إيجار المنزل من الدخل حوالي ٣٣% من الدخل السنوي.
- تتجاوز المساكن المبنية من قروض عقارية نحو ١٧,٨% من المساكن المبنية في السنة نفسها.
- تبلغ نسبة المساكن الشعبية ١٤,٩% من المساكن.
- تبلغ نسبة المساكن الشاغرة ١% من الوحدات المخصصة للسكن.

تبين القيم المعلنة لهذه المؤشرات في المدينة المنوّرة مدى التقدم في الخطوات التي يحرزها المجتمع السعودي نحو تنميته وتحقيق الإنجازات فيها، ومعظم ما أشرنا إليه من مؤشرات يدل على تحسّن جليّ في الأوضاع المجتمعية عموماً والنهوض بالجوانب المادية للمجتمع خصوصاً.

وتشير الدراسة التحليلية وإجراء تقاطعات متعددة بين المؤشرات والمعدلات ورؤيتها ضمن أطرها الاجتماعية إلى استكشاف وجود حالات خلل أو تقصير في الاستجابة لبعض الاحتياجات الأساسية للسكان، وهو ما يمكن التعبير عنه بوجود إشكالية تعبّر عن حالة ارتقاب وتساؤل حيال التوجهات التي تتخذها الأحداث والإنجازات، أو عن وجود مشكلة اجتماعية هي بمثابة قضية تحتاج إلى معالجة بالنسبة إلى فئة معينة من الناس نظراً لتأثيرها السلبي عليهم.

٤-٦-٣ معايير اختيار القضايا الاجتماعية

وضعت الدراسة مجموعة من المعايير الموضوعية باعتبارها شروطاً ينبغي توفرها في كل قضية نبنيها لنحدد على أساسها الغايات والأهداف والسياسات المناسبة، وهذه المعايير هي:

- وجود إطار مرجعي تلتزم به المملكة إقليمياً أو دولياً يملي التزامات محددة حيال عدد من القضايا تعتبر بالنسبة إليها أولويات.
- شدة الحاجة إلى معالجة القضية نظراً للأضرار والمخاطر التي تنجم عنها وتصيب بعض المعنيين بها.

- إمكانية التدخل للتأثير على القضية واحتوائها ومعالجتها عن طريق تنفيذ مشاريع عملية ذات جدوى.
- ظهور نتائج إيجابية ملموسة خلال مدى زمني محدود.

وجرى انطلاقاً من هذه المعايير دراسة إمكانية تكوين ملفات لقضايا تتوفر فيها هذه الشروط:

- أول ما يسترعي الانتباه **إعلان الأمم المتحدة** بشأن **الأهداف الإنمائية للألفية** التي اعتمدها ١٩١ بلداً كمرجع دولي صالح الربط بين القضايا التي تهتم بها الوثيقة الدولية وبين القضايا التي يركّز عليها المرصد اهتمامه من أجل تحقيق تنمية مستدامة في المملكة عموماً، والمدينة المنوّرة الكبرى على وجه الخصوص، وذلك في مجالات الفقر والأسرة والتعليم، لقد التزم المجتمع الدولي بذل جهود فعّالة لتحقيق مجموعة محددة من ثمانية أهداف، إضافة إلى ثماني عشرة غاية قابلة للقياس، ترمي إلى الحدّ من الفقر المدقع، وتخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في هذه الحالة إلى النصف حتى العام ٢٠١٥م، وتعميم التعليم الابتدائي حتى يصبح بإمكان جميع الأطفال في كل مكان، إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥م، وتحسين الأحوال المعيشية والنهوض بأوضاع المرأة والرجل على حدّ سواء وغيرها، وقد اعتمدت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية هذه الأهداف والغايات في يونيو عام ٢٠٠٥م.
- أما المرجعية المعتمدة الثانية فهي **أجندة الموئل** التي صدرت عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتضمّنت حثّ الدول الأعضاء على إعمال الحقوق المتصلة بشئون المأوى وضرورة العمل على ضمان حيازته، ومباشرة الدول في تحضير البيئة الاجتماعية الملائمة، تشريعياً ومادياً وأطراً تنظيمية، لاحتضان الدعوة للحق بمأوى ملائم للإنسان، وحمايته من التعرّض للانتهاكات من أية جهة كانت. هذا بالإضافة إلى دعوتها للنهوض بالمستوطنات العشوائية وتحسين ظروف الحياة والمعيشة فيها تعزيزاً لحماية التنمية الحضرية وتكاملها مع التنمية الريفية.
- كما أن جامعة الدول العربية قد أقرّت في اجتماع القمة المنعقد في الجزائر عام ٢٠٠٥م **الإستراتيجية العربية للأسرة** واعتبرتها مرجعية عربية رسمية، واعتبرت فيها الأسرة مؤسسة نواة وإطاراً طبيعياً توفر فيه الرعاية الواجبة لأبنائها والتفاعل مع متغيرات العصر والقيام بأدوارها ووظائفها في مختلف الأوساط الاجتماعية للحفاظ على القيم والمبادئ والثقافة التي حمت الأجيال من الوقوع في الانحراف، والأسرة من الانهيار والتفتت.

شكّلت هذه المرجعيات الدولية والعربية نقاط انطلاق في الاحتكام إلى مضمونها لتثبيت اختيار القضايا وتحديد ما تعكسه من أولويات بالنسبة لمجتمع المدينة المنوّرة.

كانت المؤشرات التي ذكرناها في فقرات سابقة، والمستمَدّة من لوائح المرصد، قد شكلت نواة اكتست بما أضافت إليها التقاطعات والتحليل المبدئي من معطيات، فتحوّلت إلى قضايا مطروحة للمناقشة والاهتمام، وهي (الفقر، الأسرة، السكن، التعليم، تمكين المرأة)، إضافة إلى الشروط السكنية وجدوى التعليم ونوعية أدائه.

بعد عرض أبرز ما تشتمل عليه القضايا التي تم اختيارها لإلقاء الضوء عليها تمهيداً لانتقاء القضية التي تمتلك من الخصائص والأسباب ما يجعلها تصنف بأنها ذات أولوية، وهذا الأمر يدفع بنا إلى إخضاع كل منها إلى تقييم إجمالي في ضوء مضامين المعايير– المحكات التي أشرنا إلى الالتزام بها منهجياً لإثبات أو نقض ملائمة القضية لمنحها درجة أولوية معينة للمعالجة والمتابعة.

جدول (٤-٣)
القضايا ومعايير الاختيار

القضية	المرجعية الدولية	شدة الحاجة للمعالجة	إمكانية التدخل	وجود نتائج سريعة ملموسة
١- تمادي الفقر	الإعلان الدولي للأهداف الإنمائية الألفية	شديدة الإلحاح	**للتنمية:** موجودة تتطلب التأثير على العوامل البنيوية **خدماتية:** رعاية وتخفيض	**بنيوية:** بعيدة المنال **خدمية:** سريعة النتائج
٢- واقع الحياة الأسرية	الإستراتيجية العربية للأسرة	شديدة الإلحاح	موجودة/ احتضان الوسط الاجتماعي	**حمائية:** متوسطة المدى **رعائية:** قريبة المدى
٣- نشر التعليم الابتدائي	الأهداف الإنمائية للألفية	شديدة الإلحاح	متوفرة- العمل على تنفيذ إلزامية التعليم	ممكنة على المديَين القريب والمتوسط
٤- عدم كفاية مخرجات التعليم	الأهداف الإنمائية للألفية	ملحة	متوفرة	تنظيم دورات تدريبية، تجهيزات ووسائل تعليمية
٥- عدم مرونة توفر المسكن	أجندة الموئل٢	ملحّة	محدودة	بعيدة المدى مرتبطة بتوفر الإمكانات
٦- تفاوت الشروط السكنية	أجندة الموئل٢	ملحّة	محدودة	إدخال تحسينات ممكنة على المدى المتوسط

يتبين مما سبق أن القضايا المقترحة للمتابعة تتوفر فيها جميع الشروط كي تستحق الاهتمام والمعالجة، فكل منها تشكّل محور اهتمام وثيقة مرجعية دولية أو إقليمية، وتراوحت الحاجة إلى معالجتها ما بين شديدة الإلحاح وملحّة، كما أن إمكانات التدخل المخطط له متاحة، ويمكن أن تأخذ أحد منحيين:

- المنحى الخدماتي/ الرعائي
- المنحى التنموي/ البنيوي

ولكل من المنحيين مميزات ومآخذ، فميزات الأول أنه يعالج الظواهر، ويحدّ من سلبياتها، ويوفر الدعم والمساعدات، إلا أنه يولّد حالة من التبعية المطلقة من قبل المستهدفين اتجاه الجهات الراعية، الأمر الذي يعفي المستفيدين من بذل الجهد، والاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية فيتحولون إلى عناصر متخاذلة، اتكالية وكسولة.

أما المنحى الثاني، فهو يتطلب وقتاً وتدريباً وتغييراً في السلوكيات على مستوى الأفراد من جهة، وتأثيراً على العناصر البنيوية للقضية – المشكلة من جهة ثانية، ولكن تأثيرها ثابت وراسخ، تحول الأفراد المستهدفين إلى مسئولين، معنيين بمصيرهم بعد تمكينهم وتزويدهم بمهارات وتجعلهم يثقون بأنفسهم، ويسعون للحصول على عمل دائم ودخل.

ومن خلال التحليل السابق وفي ضوء الاحتياجات والأولويات المحلية للمدينة المنورة فسوف يتم التركيز على معالجة **قضية الفقر بالدرجة الأولى** لأن من شأن معالجتها أن تطال أيضاً مسائل الاحتياجات الأساسية، ومدى تلبيتها من تعليم ابتدائي وصحة وسكن وغيرها، **وأتت في الدرجة الثانية قضية عدم الاستقرار الأسري** التي تهدد الأسرة الحديثة، وتجعلها وحدة قاعدية ضعيفة الإمكانات والتأثير، وتضع وظائفها وأدوارها على بساط التشكيك، لذلك يأتي اختيارها معبّراً عن السعي إلى تمتين بنيتها، وإلى إبقائها مرجعية معنوية تسهر على تنشئة أبنائها على القيم والمبادئ والثقافة الإسلامية والعربية، وتخفف من حدة الانزلاق الكامل تحت تأثير وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات التي تشكّل تهديداً حقيقياً للهوية الوطنية بعناصرها ومقوّماتها الإنسانية والإسلامية والعربية.

٤ - ٦ - ٤ قضية الفقر

سوف نستعرض فيما يلي الإطار التحليلي لفهم ظاهرة الفقر والخطة المقترحة للنهوض بأوضاع الفقراء ثم الأهداف العامة والسياسات الاجتماعية المقترحة لمعالجة موضوع الفقر.

- **الإطار التحليلي لفهم ظاهرة الفقر**

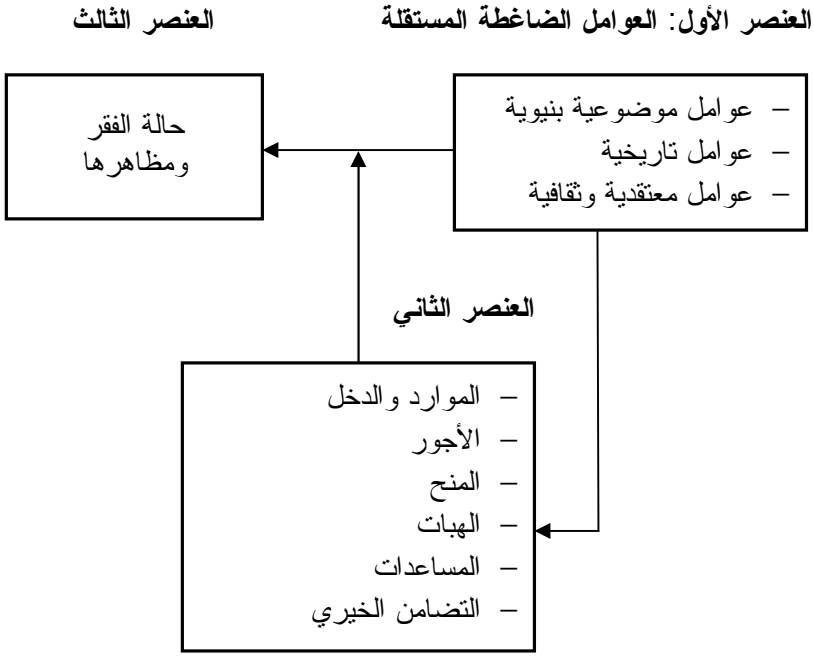

شكل (٤-٨)
الإطار التحليلي لتفاعل العناصر المكوّنة لظاهرة الفقر

يوضح الشكل رقم (٤-٨) الإطار التحليلي الذي تعتمده الدراسة لفهم ظاهرة الفقر، تمهيداً لتحديد أشكال التدخل وتعيين البرامج والأنشطة لإحداث التغير المطلوب لتحسين أوضاع الفئات المحافظة على نمط معيشة الكفاف، حيث يشير إلى وجود ثلاثة عناصر تتفاعل فيما بينها، سنعرض لكل منها، ثم نبيّن العلاقات المتوقعة بينها:

- **العنصر الأول**

يركز على العوامل المؤثرة على ظاهرة الفقر، وتشمل المتغيرات الضاغطة التي تتعرض لها الأسرة الفقيرة، وهي على نوعين:

النوع الأول: يشتمل على عوامل الضغط الموضوعية المتمثلة بالتطور الحضاري والعمراني الكبير، الذي أنجز في المدينة المنوّرة، وأدّى نموها السريع إلى تحولات وتجديدات طرأت على مجالات الحياة المدينية والعمل والعلاقات الاجتماعية.

النوع الثاني: ويشتمل على عوامل الضغط الذاتية المتمثلة بالفارق بين ما يمتلكه الفرد من مواصفات شخصية (مستوى تعليمي، وحجم أسرة، وفئة عمرية) ومن استعدادات ومهارات تضمن له تجديد تكيفه وتحسّن موقعه، وبين ما تفترضه الغاية من سرعة التحضر (الحراك الاجتماعي) من مرونة ذاتية وقبول بالبحث عن سبل جديدة للتكيف.

- **العنصر الثاني**

يشتمل على الموارد التي تتوفر للفرد ضمن هذه الشريحة من دخل ومنح وهبات ومساعدات وتقديمات مادية وغير مادية، ومن آليات المبادرات الهادفة إلى التضامن حيث يمكن في حال توفرها تعمية شعور الأسرة بفقرها وحرمانها أو تأجيجه في حال فقدان هذه الآليات.

- **العنصر الثالث**

وهو يعتبر العنصر الأساسي لهذه الدراسة، إنها حالة الفقر ومظاهرها كما تعيشها الأسرة الفقيرة، وقد تعددت الدراسات التي تبحث في تأثير العوامل المختلفة على فقر الأفراد والأسر، وتوزعت على أكثر من نظام تصنيف فهي إما أن تعتمد على "المؤشرات المتصلة بالدخل" أو "نظام إشباع الحاجات الأساسية" أو "نمط معيشة الكفاف التقليدي المبني على الرضا".

إن ما تحقق خلال العقدين الأخيرين في المدينة المنوّرة من تجديد لتنظيمها المديني ونموها العمراني الكبير واستحداث لمخطط جديد للتنمية الحضرية والبشرية، أدّى إلى حفز فئة واسعة من السكان على الاستفادة من هذه التجديدات البنيوية لتجديد أنماط أعمالهم، واستحداث أعمال جديدة ومصالح جديدة أصبحت ضرورية، فرضها التوسّع والتنظيم الجديدين للمدينة المنورة، فاستفادوا من المعونات وأشكال الدعم التي وفرتها السلطات قانوناً، لتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدينة المنورة، غير أن قسماً من المواطنين تضاف إليه نسبة غير بسيطة من المقيمين القدامى، عجز لأسباب موضوعية وذاتية عن اللحاق أو الاستفادة من الأوضاع الجديدة، واستمر بفعل مرور الزمن على ما هو عليه وبقي خارج ما تحقق من نقلة نوعية على مستوى العمل والمعيشة والرفاهية، وعجز عن إيجاد السبل للتكيف والانتقال من دائرة الفقر.

وهكذا استمر هؤلاء تحت ضغط المستجدّات يعيشون على أموال الخير والصدقات والمساعدات والمنح دون أن يشكل الأجر دخلاً منتظماً لأسرهم، وحجم هذا المورد كان متفاوتاً، فهو أحياناً يكفي لتلبية جزء كبير من الاحتياجات الأساسية وأحياناً أخرى يعجز عن ذلك، فيرتفع التعبير عن هذا التقصير، ليبرز على شاكلة ظاهرات فقر بما تتضمنه من سوء تغذية وانتشار أمراض وغياب دخل ودوام بطالة، مع حرمان متزايد من الحصول على الخدمات العامة والأساسية.

ويزداد الوضع حرجاً مع انعدام قدرة الأسرة الفقيرة على حيازة المعلومات عن الجهات الحكومية والأهلية ذات الاختصاص والصلاحية التي يمكن أن تتقدم لها بطلب المساعدة، فهي تقبع منتظرة المناسبات لتحصل عليها دون طلب، تطبيقاً لمبادئ التآخي والتضامن الاجتماعيّين وعمل البر، وفقدان الأسرة الفقيرة للقدرة على التوجه مردّه في معظم الأحيان إلى طبيعة تكوّنها الداخلي المتضمّن مطلقة أو أرملة مع أبناء قصّر، أو بنات لم يحصلن على تعليم، بسبب وفاة أو غياب عائل الأسرة أو إهماله أو انفصاله عنها وانضمامه إلى أسرته الجديدة المكوّنة من زواج ثانٍ.

إن الأسباب الحقيقية للفقر كواقع اجتماعي تعود إذن إلى مجموعة عوامل بنيوية (اجتماعية–اقتصادية) تتشكل من تضافر آثار البعد التاريخي لنمط المعيشة في ظل سرعة حصول التغير، ومن معطيات هيكلية تتصل بالنظام الاقتصادي السعودي والعمالة الأجنبية وغلبة الإنفاق التأسيسي والتكويني على التجهيزات وبناء الأطر القاعدية الأساسية، الأمر الذي أخّر التركيز المباشر على أوضاع الأفراد والجماعات، وتأخرت بالتالي انعكاسات هذه البنى التجهيزية على الإمكانات المعيشية والحياة اليومية للسكان.

- **الأهداف العامة**

إن التعامل مع هذه التحدّيات ورفعها واستيعاب جانب كبير من آثارها وتداعياتها السلبية يبدأ أولاً بتحديد الأهداف الرئيسية التي نعتقد أنها تنبثق من طبيعة التحدّيات المشار إليها وهي:

- تمكين الفقراء من حقهم في العمل والحصول على دخل.
- تنمية قدرات الفقراء ورفع كفايتهم لتحصيل دخل أفضل.
- تطوير منظومة التعليم والتدريب بما يلبّي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية ويتوافق مع الاستعدادات الخاصة لفئات السكان المستهدفين.
- تعزيز كفاءة الخدمات وتنويعها لتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء.
- تطوير شبكة الأمان والحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والضعيفة.
- تطوير الأحياء السكنية وتحسين شروط المعيشة فيها.
- تعزيز تحديث المدينة المنورة والمحافظة على طابعها العمراني الديني وتراثها وقيمها في التآخي والتكافل الاجتماعي.

٤ - ٦ - ٥ السياسات الاجتماعية المقترَحة لمعالجة قضية الفقر

يجب أن تتسق هذه السياسات في المملكة العربية السعودية – المدينة المنوّرة مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة، باعتبارها مكوّناً أساسياً تعمل المملكة على تبنّيه في استراتيجيات التنمية الخمسية التي طبقتها على مدار العقود المنصرمة.

وإذا كان نمط النمو الذي تحقق في المملكة أدى إلى تغيير كبير في البنى والهياكل والعلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الأفراد والمجتمع، فقد بيّنت المقارنات القطاعية والمجزّأة، أنها لم تحقق دائماً الغايات المنشودة لأنها عمدت إلى التعامل مع النتائج الاجتماعية لنمط النمو السائد ولم تتجه مباشرة لمعالجة الأسباب المولدة لتلك المشكلات، أي أن تعمل على إحداث تغيرات أساسية في الهياكل التي تولّدها.

من هنا تظهر أهمية تصميم سياسات تنمية على المستوى المحلي يأتي مضمونها متناسباً مع احتياجات الناس، بما يشبه اتخاذ تدابير وقائية مسبقة، تحول دون نشوء المشكلات أو تفاقمها بدلاً من الاكتفاء بتصميم برامج رعاية وخدمات لتعويض الأضرار ومعالجة آثارها، وأن تغطي هذه التدابير (البرامج والخطط) مجالات متنوعة ومتكاملة وتستهدف فئات مختلفة في الوقت نفسه.

ولكن اختيار هذا المسار يتطلب تضافر جهود المجتمع الحكومية والأهلية والمعنيين، وتوزيع العمل والأدوار بينها بعد الاتفاق على مضمون الخيار الأفضل الذي يراعي اهتمامات الجماعات المحلية ويحقق تلبية أولوياتها كما تحددها بنفسها، ووضع هذا الخيار موضع التنفيذ يستوجب وقتاً وتحولات على المستويات الذهنية والمفاهيمية والمادية والتنظيمية، والوقت بالنسبة لكل مجتمع شرط يحاول أن يختصره إلى الحدّ الأدنى كي يقطف ثمار التنمية، ولكن هذه الرغبات ليست سهلة التحقق دائماً، لأن التغيرات الجوهرية تتطلب مرور زمن لإنضاج الشروط الموضوعية، ومع ذلك فإن ما يمكن أن نعتمده في عملنا هذا يتمثل باقتراح سياسات تسير على خطين متوازيَين:

- خط الاستجابة للحاجات الأكثر إلحاحاً للمواطنين والمقيمين الفقراء من الفئات الخاصة والضعيفة عن طريق تطوير وتنويع الخدمات الأساسية التي يحتاجون إليها.
- خط التحول من العمل الخدماتي إلى العمل التنموي ضمن الجماعة المستهدفة، بحيث تركز الخطط والبرامج على بناء القدرات والموارد البشرية التي تشتمل عليها الجماعة، فتصبح عناصر فاعلة تتولى فيما بعد دوراً في التنمية الذاتية.

وهذا النشاط يستهدف الفئات التي تتمتع بالصحة والعافية من جميع الفئات كما يستهدف محيطها الجغرافي والاجتماعي.

- **إستراتيجية لتصحيح الخلل في الدخول وفرص العمل**

تبيّن لنا وجود مشكلة فقر لدى ١٩% من الأسر التي يقيم معظمها في أحياء عشوائية وقديمة مكتظة، عبّرت عنه انخفاض الدخول وعجزها عن تحمل تكلفة المعيشة، إن تلبية احتياجات هذه الأسرة لا يمكن أن تتم من خلال الأطر التقليدية لبرامج الرعاية الاجتماعية وتوفير الخدمات، ومعالجة هذا الخلل يتطلب اعتماد إستراتيجية مكوّنة من ثلاثة محاور:

- **محور تحسين الدخل**: من خلال رفع مستويات الدخل (الأجور بالمعنى الضيق)، وتحسين فعالية المعونات الاجتماعية.

- **محور خفض تكلفة المعيشة**: وتأمين بعض الدعم من قبل المؤسسات الحكومية لهذه الفئات مثل إعفائها من رسوم الكهرباء والماء والتعليم.
- **محور تحسين نوعية ونطاق خدمات شبكات الأمان**: الفورية أو المصاحبة لحالات خاصة مثل (تقديم مساعدات وخدمات وتوفير قروض وتأهيل مهني).

أما بالنسبة لفرص العمل فالملاحظ تنامي أعداد الراغبين في الحصول عليها، إلاّ أن المجالات المتوفرة تنحصر في اختصاصات صعبة وفي مجالات المشاريع الكبيرة، مما يجعلها في غير متناول هؤلاء الراغبين، ويتطلب الأمر التخطيط لإيجاد فرص عمل جديدة تتلاءم وتتناسب مع إمكانياتهم، عن طريق تشجيع إقامة مؤسسات العمل الصغيرة لتوسيع سوق العمل وتنويعه، بالاستناد إلى الإقراض لتأمين تكاليف التأسيس، وإلى خدمات مؤسسات حضانة الأعمال وحمايتها، إضافة إلى استحداث فروع في شبكات الأمان كي تشمل خدماتها الفئات الضعيفة، ودعم العاطلين عن العمل لتأهيلهم وتأمين عودتهم إلى السوق.

- **بدائل لمعالجة مشكلة السكن**

مشكلة السكن هي مشكلة بارزة وذات طابع خاص في المدينة المنوّرة، حيث تتركز الأحياء السكنية القديمة والعشوائية قريباً من قلب المدينة وليس على تخومها، مما يجعل من كل خطة تنمية حضرية لها أسيرة هذا الوضع، نظراً للتشويه وعدم الانسجام بين أجزاء المدينة من حيث نسيجها البنياني والعمراني وفئاتها السكانية.

والخصوصية الثانية لهذه المشكلة أنها تطال فئات غير سعودية مقيمة بشكل أو بآخر في المدينة المنورة وهي على فقر مدقع تتلقى الصدقات وما يترجمه التكافل والتضامن من تعاضد فيما بينها، وليس من المنتظر أن تجد مخرجاً أو تغييراً لنمط سكنها. ومن المأمول أن تتدخل سلطات المجتمع لاحتواء هذا الوضع بتبني إحدى البدائل التالية:

- **إدخال تحسينات** تهدف إلى تجديد بنية الحيّ مع تحسين الشروط الحياتية فيه.
- **تجميد أوضاعه** بحيث تُمنع صيانة وتجديد الأبنية المتصدعة أو المهددة فيه، تمهيداً لإزالتها على مراحل، لتحقيق الانسجام والترابط بين مختلف أحياء المدينة.
- **اعتماد خطة نقل** للمقيمين فيه إلى مناطق سكن أخرى تترابط مع تأهيل القادرين منهم على العمل وتوفير تسهيلات لهم للحصول على مسكن شعبي ملائم.

من هنا فإن مشكلة الفقر تترابط ترابطاً وثيقاً مع مشكلة السكن، ومعالجة أحد العنصرين يسهم في خلخلة المشكلة الأخرى.

ورغم ذلك فإن معالجة مشكلة الأحياء السكنية المشار إليها صعبة ومعقدة نظراً لأن معظم شاغليها هم من المقيمين غير السعوديين، ولا تتضمن الأنظمة ولا القوانين المرعية، تقديم الخدمات لهم أو توفير المساعدات والتسهيلات لسكنهم، وهذا الأمر يتطلب قراراً رفيع المستوى لتبني السياسات والتدابير المشار إليها أعلاه حتى يتسنى

تفصيل خطة التدخل في الاتجاه المقرر، وكل تأخير في أخذ القرار يجعل المشكلة أكثر حدّة بالنسبة للفئات الفقيرة من جهة، وللنمو الحضري للمدينة من جهة ثانية، أما الآليات الملائمة لتحويل هذه السياسات إلى خطط وبرامج عمل فهي تتضمن:

- **تحديد الفئة المعنية** المستهدفة من الفقراء مواطنين أو مقيمين.
- **بناء الأطر المسئولة** عن الحدّ من الفقر من قوى المجتمع الفاعلة: من أجهزة حكومية ومؤسسات أهلية وناشطين محليين يتولون الإشراف على المتابعة والتنفيذ والتقييم.
- **تعيين أدوار الأطراف** المشاركة في العملية للانتقال من العمل الخدماتي والرعائي إلى المساهمة في صياغة الأولويات والقرارات.
- **تحديد سبل التنسيق** ورفع مستوى المشاركة بين أجهزة الحكومة والمجتمع المدني والفئات المستهدفة.
- **تحديد إجراءات التعاقد** للنشاطات والمشاريع والبرامج التنموية على المستوى المحلي.

- **نظام وآلية لتأمين الحاجات الأساسية غير الملباة للفقراء**

في غياب نظام موحد للضمان الصحي للجميع، وتدني الدخول وعدم مرونة بنية إنفاق الأسرة الفقيرة المقتصرة على الأساسيات من غذاء وسكن، فإن الرعاية الصحية تتراجع عند الأسر الفقيرة لتحتل مع التعليم مراتب متأخرة، ورغم وجود شبكة من المراكز الصحية والمستوصفات الحكومية لتقديم الرعاية والخدمات للمواطنين، إلا أن هذه الخدمات تبقى بعيدة عن المقيمين، وتنحصر خدمات الرعاية الصحية الأولية والعلاجية التي يحصلون عليها بالجمعيات الخيرية والأهلية المحدودة الإمكانات والتي لا تشكل هذه الفئة من المستفيدين أولوية بالنسبة إليهم، لذلك فالتفكير باستحداث نظام يجمّع المستهدفين ويصنفهم ويحدد الجهات التي توفر لهم هذه الخدمات يصبح أمراً ملحاً، وتسجل الاحتياجات نفسها بالنسبة للتعليم، حيث أن فرص التعليم الأساسي المتوافرة في المدارس الحكومية لا تشمل أبناء أسر المقيمين الفقراء حيث يتجه هؤلاء إلى مدارس غير نظامية تفتقد إلى أبرز مقومات التعليم الحديث، والالتزام بالبرامج التعليمية الوطنية، مما يضعف دورها في التنشئة الوطنية المأمولة التي ترمي إلى إدماج جميع المواطنين والمقيمين لخدمة المجتمع وحماية مصالحه، فالعمل على تأمين فرص التعليم للجميع ذكوراً وإناثاً حتى نهاية المرحلة الابتدائية، والتعريف بالتعليم المهني عبر التعليم العام، وإتاحة التدريب المسرّع غير النظامي، وتحسين مستويات الإنجاز التعليمي، يحقق نشر ثقافة وطنية مشتركة كقاعدة ينهض عليها الاندماج الاجتماعي بين عناصر المجتمع كافة.

٤-٦-٦ مسار مواجهات التحديات عبر تحديد الأهداف العامة والسياسات والمشاريع المقترحة لمعالجة قضية الفقر

المشكلات – التحدّيات	الأهداف العامة	السياسات المقترحة	الأهداف المباشرة/ المشاريع
١- تدني ملحوظ في دخل بعض الشرائح	– تنمية قدرات الفقراء ورفع كفايتهم لتحصيل دخل أفضل. – تطوير شبكة الأمان والحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والضعيفة.	– تصحيح الدخل (الأجور) – تحسين جدوى الخدمات الاجتماعية – خفض تكاليف المعيشة – إنشاء صندوق لمساعدة الفقير ليساعد نفسه	١- تنفيذ مسح ميداني للفقراء لتصنيفهم حسب أوضاعهم واحتياجاتهم. ٢- خفض فاتورة الكهرباء والماء ٥٠% للأسر الفقيرة. ٣- تأسيس صندوق "نصرة الفقير"
٢- بطالة متفاوتة بين المقيمين ومرتفعة بين الفقراء	– تمكين الفقراء من حقهم في العمل والحصول على دخل – تطوير منظومة التعليم والتدريب بما يلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية	– التحول من العمل الخدمي إلى العمل التنموي المرتكز إلى بناء القدرات. – تحسين نوعية خدمات شبكات الأمان والحماية – إقامة مؤسسات العمل الصغيرة والمتوسطة – تقديم قروض ميسرة لتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة تتناسب مع الإمكانات الفردية لأصحابها. – تأسيس حاضنات للأعمال لدعم المشاريع الصغيرة.	٤- تنظيم ست ورش تدريب على تأسيس الأعمال الصغيرة والمتوسطة (٤ للرجال، ٢ للنساء). ٥- تأسيس هيئة لتطوير أوضاع الفقراء ٦- تنظيم ورشتين لتطوير إدارة الجمعيات والتدرب على التخطيط لمشاريع تنموية. ٧- تأسيس حاضنة أعمال صغيرة لدعم المشاريع التي تنطلق بعد انتهاء التدريب. ٨- وضع نظام ومرجعية لتقديم قروض ميسرة تموّل إنشاء مشاريع صغيرة.

المشكلات – التحدّيات	الأهداف العامة	السياسات المقترحة	الأهداف المباشرة/ المشاريع
٣- نقص في الحصول على الخدمات العامة والأساسية	– تعزيز كفاءة الخدمات وتنويعها لتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء	– تطوير وتنويع الخدمات الأساسية كماً ونوعاً للمقيمين في الأحياء القديمة والعشوائية – استحداث نظام يؤمن وصول الخدمات إلى الفقراء في الأحياء، من متابعة للتعليم والعناية الصحية والرعاية الاجتماعية. – الإشراف على التعليم غير النظامي لتعزيز دوره في دمج المقيمين اجتماعياً في المجتمع السعودي.	٩- افتتاح (٣) مراكز تنسيق داخل الأحياء العشوائية والقديمة لرصد الحالات وتحويلها. – إرشاد وتوجيه الشباب لمتابعة دورات مهنية مسرّعة من الأسر المقيمة بالأحياء الفقيرة. – تسجيل ١٠٠ طفل من الأسر الفقيرة إلى حضانات تنشأ في ٣ أحياء فقيرة. – تسجيل ١٥٠ حدث وفتى إلى المدارس ومتابعتهم. – تسجيل إيواء ٥٠ من كبار السن الذين يعيشون منفردين في دور للرعاية الاجتماعية. – تسجيل ٥٠٠ عائلة مقيمة إلى نظام خاص بهم للضمان الاجتماعي. ١٠- دراسة أوضاع الأطفال من غير السعوديين المنتسبين إلى مدارس غير نظامية لرفع مستوى تعليمهم.

المشكلات – التحدّيات	الأهداف العامة	السياسات المقترحة	الأهداف المباشرة/ المشاريع
٤- أحياء قديمة ومساكن غير ملائمة يجتمع فيها الحرمان مع القناعة	– تطوير الأحياء السكنية وتحسين شروط المعيشة فيها.	– إدخال تحسينات تؤمن الإحلال والتجديد لمقومات الحي – تجميد أوضاع الحي تمهيداً لإزالته – اعتماد خطة نقل للمقيمين فيه إلى مساكن شعبية ملائمة. – تكوين هيئة مختلطة حكومية وأهلية ومن القاطنين المستهدفين تعمل بالمشاركة على تحقيق الأهداف المعلنة لتطوير الأحياء. – تخفيف الاكتظاظ السكني في الأحياء العشوائية	١١- إقامة نادي شباب لتنسيق الخدمات وإيصالها (عدد٦) عبر استملاك قرابة ٢٠٠م في كل حي عشوائي أو قديم – تشجيع ١٠٠ أسرة فقيرة على الانتقال للسكن في أحياء جديدة بعد تأمين تدريب وعمل أحد أفرادها. – مكافحة البلدية للمخالفات التوسعية في الأحياء العشوائية. – إزالة ٥٠ مسكن متداع يهدد السلامة العامة أو الصحة العامة بالخطر.
٥- تفكك المظهر الديني وضعف الارتباط بين الأحياء العشوائية وخارجها	– تعزيز تحديث المدينة والمحافظة على طابعها العمراني والديني وتراثها وقيمها في التآخي والتكافل الاجتماعي. – تعزيز الترابط بين الأحياء والاهتمام بتأمين التوازن في تنميتها العمرانية والحضرية.	– إقامة شراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والناشطين لحماية وتعزيز النهضة العمرانية للمدينة.	– تنظيم نشاط أهلي احتفالاً بمناسبة دينية أو اجتماعية لتنشيط العلاقات بين الأهالي وتعزيز تعارفهم. ١٢- تشكيل لجنة متابعة من القاطنين في الحي ومؤسسات المجتمع الأهلي لتقديم مقترحات بخصوص إعادة تنظيم الحي وتوسعة الممرات وتحسين الشروط السكنية الأخرى.

٤-٦-٧ خطة النهوض بأوضاع الفقراء في المدينة المنوّرة "لائحة بالمشاريع وكلفتها المقدّرة وعدد المستفيدين منها"

عنوان المشروع	طبيعته	التكلفة المقدّرة بالدولار	المستفيدون
١- استحداث الهيئة السعودية للنهوض بأوضاع الفقراء في المدينة المنوّرة	الأداة المركزية لإدارة الخطة ومراقبة تنفيذها وتقديمها أعضاء شرف عدد١٢ مكافأة سنوية ١٢×٥	٦٠,٠٠٠	الأسر الفقيرة
٢- مسح اجتماعي – اقتصادي لأوضاع الأسر الفقيرة في المدينة المنوّرة	دراسة استقصائية إحصائية يخطط لها لجنة وينفذها المرصد الحضري ميدانياً	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠٠ أسرة
٣- إنشاء صندوق نصرة الفقير ووضع نظامه الأساسي وعمله	صندوق تمويل للمشاريع ٤٠×$٢٥٠ أشخاص لجنة لوضع النظام الأساسي	١٨,٠٠٠	١٥٠٠ أسرة
٤- تخفيض قيمة الرسوم والفواتير الرسمية على أسر الفقراء	إقرار لائحة بأسماء العائلات التي تستحق التخفيض ٥ أعضاء × ١٠٠٠	٥,٠٠٠	١٥٠٠ أسرة
٥- تأسيس مشاريع عمل صغيرة ومتوسطة	تنظيم ورش تدريب (٥ دورات) ٣٠٠٠ × ٥ تمويل قروض لـ٧٥ مشروعاً	١٥٠,٠٠٠	١٥٠ شخصاً
٦- تطوير إدارة العمل التنموي في الجمعيات	ورشة تدريب عدد ٢ × ٣٠ مشارك	٦٠,٠٠٠	٦٠ شخص
٧- وضع نظام لتقديم قروض ميسّرة لتأسيس مشاريع عمل صغيرة	إعداد نظام مالي للقروض ٤ × ٢,٥	١٠,٠٠٠	
٨- تأسيس حاضنة للأعمال الصغيرة في المدينة المنوّرة	تأسيس مقر وتجهيزات وتحضير الأجهزة التقنية والاستشارية لتقدم خدماتها لمدة عام	٣٠٠,٠٠٠	١٥٠ مشروعاً صغيراً
٩- إنشاء ٣ مراكز تنسيق داخل الأحياء الفقيرة في المدينة	تأمين ٤ × ٣ = ١٢ موظفاً مختصاً في العمل الميداني ودراسة الحالات	٣٦٠,٠٠٠	١٢٠٠ شخصاً
١٠- تأسيس أندية شبابية (٢) للذكور في حيّين مختارين	رواتب – إقامة أنشطة تأمين مقرّين	٣٠٠,٠٠٠	٨٠٠ شخصاً
١١- تجهيز أربعة مراكز اجتماعية لرصد الحالات وتحويلها	رواتب – عمل ميداني – تنقلات متابعة ميدانية ٤×٤ = ١٦ موظفاً	٦٠٠,٠٠٠	١٢٠٠ شخصاً
المجموع: مليونان وتسعمائة وخمسة آلاف دولار أميركي			

تشتمل خطة النهوض بأوضاع الفقراء في المدينة على أحد عشر مشروعاً متنوعاً ومختلفاً من حيث طبيعته وخدماته والفئات المستفيدة منه وتكاليفه المقدرة، فهي تتوزع كالتالي:

- مشروع استحداث الهيئة (١) إعداد الأداة الأساسية للعمل
- مشاريع دراسات (٢) ميدانية، مكتبية قانونية
- تكوين قدرات (٤) ٥، ٦، ٨، ١٠ أرقام المشاريع على اللائحة
- تقديم خدمات (٤) ٣، ٤، ٩، ١١، أرقام المشاريع على اللائحة
- وتضم مشاريع الخدمات أربعة مشاريع لتقديم خدمات مباشرة ولتلبية احتياجات ملحّة لنحو ٥ آلاف مستفيد سنوياً ويتألفون من مستفيدين إفراديين.
- وتضم ٤ مشاريع للتمكين (تنمية بشرية) يستفيد منها على المدى المتوسط والبعيد (ألف مستفيد سنوياً) ويتألفون من مستفيدين من ضمن جمعيات أو مجموعات أو أسر.

فالتدخل سيأخذ عدة أشكال:

	رقم المشروع
- تكوين كادرات وأطر إدارية	١، ٥، ٦، ٨، ٩
- تقديم خدمات للأسرة	٣ و ٤
- تقديم خدمات إفرادية	٨، ٩، ١١
- تمكين أفراد	٩، ١٠، ١١
- تمكين جمعيات	٦ و ٨
- تطوير الأطر القانونية والتنظيمية	٣ و ٧

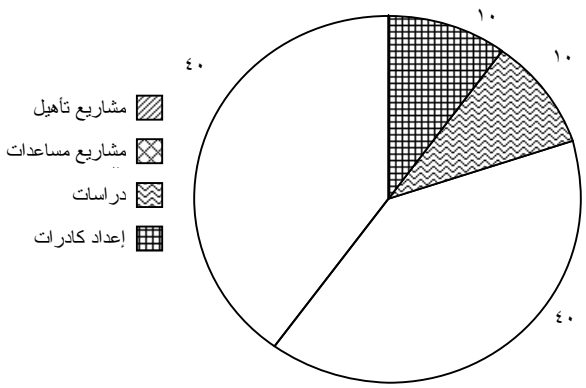

وهكذا فإن التوجه يتضمن التركيز على إحلال مشاريع تمكين بالقدرات البشرية محل تقديم المساعدات والمنح لتأمين الإنتاجية الذاتية والاعتماد على النفس من قبل الأسر الضعيفة، وتشتمل فئات المستفيدين على:

- أسر فقيرة ٣٠٠٠ أسرة
- أسر متوسطة ١٠٠٠ أسرة

وعدد أفرادها:

عدد الأفراد المستفيدين من الخدمات ٥٠٠٠ فرداً.

عدد الأفراد المستفيدين من التأهيل ١٠٠٠ فرداً.

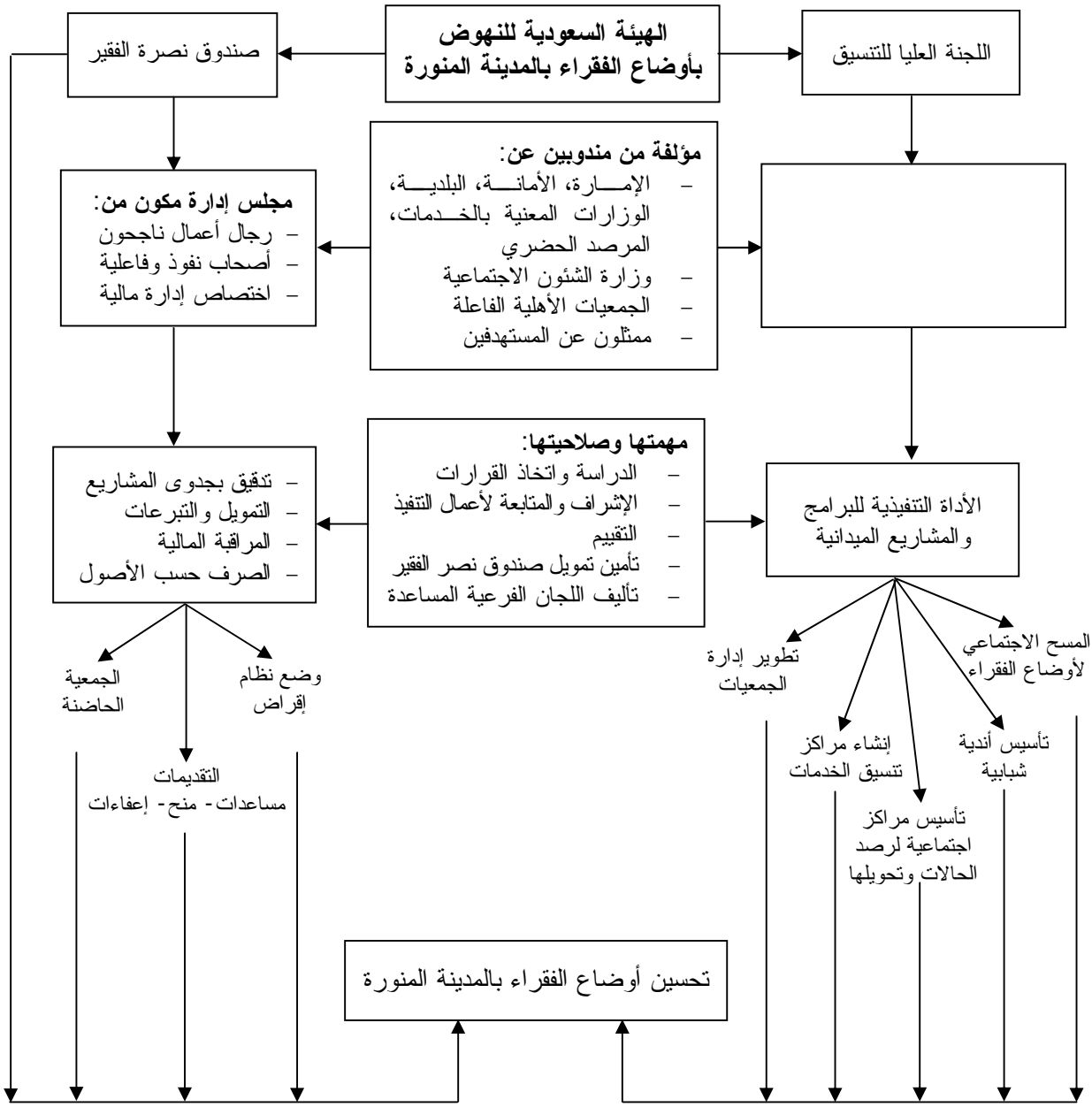

شكل (٤-٩)
آلية تنفيذ ومراقبة وتمويل مشاريع خطة النهوض بأوضاع الفقراء في المدينة المنورة

٤ - ٧ تحليل المؤشرات العمرانية واستخلاص القضايا وطرح السياسات (*)

يعرض هذا التقرير لنتائج مهمة خبير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تتلخص في تحليل المؤشرات العمرانية (للمدينة المنورة الكبرى) التي أنتجها – وحدثها - المرصد الحضري عام ١٤٢٧هـ.

٤ - ٧ - ١ أهداف الدراسة وإطارها العام

تهتم هذه الدراسة بصفة أساسية بتحليل المؤشرات العمرانية للمدينة المنورة والوقوف على القضايا الملحة – من خلال نتائج هذا التحليل – ومن ثم تحليل قضيتين مختارتين من تلك القضايا بهدف إعداد السياسات التي يمكن أن تستجيب بكفاءة لهاتين القضيتين.

في هذا الإطار يمكن تحديد مجموعة الأهداف التنفيذية على النحو التالي:

- طرح رؤية واضحة لنطاق المؤشرات العمرانية وتصنيفها.
- تحليل المؤشرات العمرانية في ضوء المنظومة الإيكولوجية للمدينة المنورة.
- تحديد قضايا العمران والقضايا ذات الأولوية وتحليل قضيتين منهما.
- طرح سياسات أولية للتعامل مع القضايا المختارة.

٤ - ٧ - ٢ المدخل المقترح لعملية التحليل

ربما يكون من المناسب – في هذا الصدد – توظيف المدخل الإيكولوجي في عملية التحليل (فيما يعرف بإيكولوجيا العمران) والذي يعني بدراسة المنظومة الكلية للعلاقات والتفاعلات بين السكان والمكان والبيئة المحيطة والتي تتجسد في النهاية في الهياكل والتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي... العمرانية.

وينفرد المدخل الإيكولوجي بميزة التحليل التكاملي المترابط للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية معاً (بغض النظر عن خصوصية كل عنصر منها) وبما يساعد على إعادة اكتشاف شخصية المدينة من خلال القراءة المتأنية لمنظومتها الايكولوجية.

يكتسب المدخل الإيكولوجي كذلك، أهمية خاصة – في دراستنا لعمران المدينة المنورة – نظراً لأنه من الصعوبة بمكان تحديد عناصر الضعف أو القوة والتميز في المنظومة الإيكولوجية للمدينة دون الفهم المستنير للتفاعلات القائمة بين السكان والمكان والبيئة المحيطة، فدراسة المؤشرات العمرانية منفردة بدون التحليل الارتباطي مع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية قد يقصر عن الرصد الدقيق لواقع هذه المنظومة وتحديد قضاياها الأساسية.

ويقودنا هذا الاتجاه – بالضرورة – إلى التعامل مع كافة المؤشرات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية التي أنتجها المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى.

(*) تم إعداد هذا الملخص من دراسة الدكتور/ مجدي كمال ربيع- خبير الأمم المتحدة في المجال العمراني- الإصدار رقم (١٤) من إصدارات المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى.

٤-٧-٣ تحليل المؤشرات العمرانية (النتائج والتشخيص العام)

تعتبر عملية تحليل المؤشرات العمرانية في إطار المنظومة الإيكولوجية للمدينة خطوة أولى، تعكس نتائجها مدى قدرة المنظومة العمرانية على التوافق مع الاحتياجات المختلفة والمتغيرة واستيعابها من خلال عناصر الهيكل العمراني (إسكان- خدمات- مرافق-... الخ).

في هذا الإطار فإن دراستنا هنا سوف تبدأ بتحديد نطاق المؤشرات العمرانية التي تم تحليلها وذلك قبل رسم الصورة الكلية للوضع الراهن لعمران المدينة المنورة.

- **نطاق المؤشرات العمرانية**

أعد مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية نظاماً للمؤشرات يحتوي على (٢٣) مؤشراً كمياً، (٩) مؤشرات نوعية لتشكل حزمة تضم (٣٢) مؤشراً، واعتبرت هذه الحزمة الحد الأدنى المطلوب سواء لإعداد تقرير المأوى والتنمية الحضرية من قبل الأمم المتحدة (لكل دولة أو إقليم أو مدينة) أو لإعداد التقرير العالمي، وخلال مؤتمر اسطنبول لعام ١٩٩٦م تم تطوير حزمة المؤشرات الأساسية لتضم (٤٦) مؤشراً تم تصنيفها كما يلي:

- (٩) مؤشرات تضم البيانات الأساسية
- (٢٧) مؤشراً للتنمية الحضرية
- (١٠) مؤشرات إسكانية

تطورت تلك الحزمة بعد ذلك لتضم (٥١) مؤشراً في عام ١٩٩٨م وذلك لإمكانية حساب دليل تنمية المدينة وقياس مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

وإذا كانت هذه المجموعة من المؤشرات تشكل الحد الأدنى من البيانات لرصد أهم القضايا في معظم المدن، إلا أنها تضم – في نفس الوقت – المؤشرات الموسعة التي يقصد بها إتاحة المجال لإجراء تقييم أكثر شمولاً لقطاعات معينة في المنظومة الكلية للمدينة.

وفي إطار المدخل الإيكولوجي المقترح – كإطار للتحليل العام – وباعتبار أن عمران المدينة يمثل ظاهرة مركبة تنطوي على العديد من العناصر، فقد استقر الرأي على أن يتسع نطاق المؤشرات – التي تناولتها هذه الدراسة بالتحليل – ليشمل بالإضافة إلى المؤشرات العمرانية، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وبحيث يمكن رصد التفاعلات بين تلك المؤشرات وبعضها البعض من خلال تحليل العلاقات الترابطية فيما بينها.

- **الملامح الأساسية للوضع الراهن**

إن عملية تحليل المؤشرات الإيكولوجية – وما تضمنته من مؤشرات عمرانية – إنما تعني بالوقوف على طبيعة العلاقات القائمة داخل المنظومة الكلية للمدينة (السكان، المكان، البيئة المحيطة) من خلال الصورة العامة للمنظومات الفرعية (اجتماعية، اقتصادية، عمرانية) وطبيعة التفاعلات فيما بينها.

وتشكل نتائج هذا التحليل المقدمة المنطقية لتشخيص الوضع الراهن وتحديد القضايا الأساسية وما يترتب على ذلك من طرح السياسات التي من شأنها إحداث تغيرات إيجابية في المنظومة الإيكولوجية الكلية، ومنظوماتها الفرعية.

- نتائج تحليل المؤشرات العمرانية

يشتمل نطاق المؤشرات العمرانية التي أنتجها المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة وحتى الآن على ١٦ مؤشراً، كما يوضحها الجدول (٤-٤).

ومن وجهة نظرنا فإن هذه المؤشرات تقصر عن تغطية كل جوانب العمران بالمدينة المنورة، لذا فقد اتسعت دائرة المؤشرات لتشمل تسعة مؤشرات إضافية تم الحصول عليها من واقع الدراسات الميدانية التي قام بها المرصد الحضري عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م)، وليصبح إجمالي المؤشرات العمرانية المستخدمة في هذه الدراسة ٢٥ مؤشراً، تتضمن تطور العمران (معدل النمو العمراني) وخصائص الهيكل العمراني (حالة المباني- عمر المباني- ارتفاعات المباني- مواد الإنشاء المستخدمة) وخصائص الإسكان (أنواع الإسكان- المساحة السكنية- عدد الغرف).

أما معايير اختيار هذه المؤشرات تحديداً فيكمن في الأهمية (علاقتها بالسياسات العمرانية أو الإسكانية) والشمولية (بحيث تكون قادرة على تقديم صورة عامة عن عافية المدينة) وقابليتها للقياس (لإظهار حجم المشاكل)، وقد أسفرت عملية تحليل المؤشرات العمرانية عن النتائج التالية:

جدول (٤-٤)
المؤشرات العمرانية للمدينة المنورة

المؤشر	عناصر المؤشر	قيم المؤشر
نسب استعمالات الأراضي	نسبة مساحة السكني كم٢	%١٠,٨٢
	نسبة مساحة التجاري كم٢	%١,٤٣
	نسبة مساحة الخدمات العامة كم٢	%٣,٣٧
	نسبة مساحة المرافق العامة كم٢	%٠,٧٣
	نسبة مساحة الصناعي والورش كم٢	%٠,٨٧
	نسبة مساحة المنطقة المركزية كم٢	%٠,٢٥
	نسبة مساحة الحدائق والمزارع كم٢	%٩,٨٧
	نسبة مساحة الطرق كم٢	%١٢,١٨
	نسبة مساحة المطار كم٢	%١,٨٢
	نسبة مساحة نطاق حماية التنمية كم٢	%٨,٣٢
	نسبة مساحة الجبال والأودية كم٢	%٢٢,٤٦
	نسبة مساحة المخططات المعتمدة والمناطق الغير مأهولة والأراضي البيضاء	%٢٧,٨٨
نوع حيازة المسكن	نسبة عدد الأسر التي تسكن المسكن الملك	٤٢,٤
	نسبة عدد الأسر التي تسكن المسكن المؤجر	٥٥,٩
	نسبة المنح الخاصة	٠,٤
	عدد الأسر التي تقطن مساكن أخرى	١,٣

تابع جدول (٤-٤)
المؤشرات العمرانية للمدينة المنورة

المؤشر	عناصر المؤشر	قيم المؤشر
نوع حيازة المسكن	نسبة عدد الأسر التي تسكن المسكن الملك	٤٢,٤
	نسبة عدد الأسر التي تسكن المسكن المؤجر	٥٥,٩
	نسبة المنح الخاصة	٠,٤
	عدد الأسر التي تقطن مساكن أخرى	١,٣
إجمالي الحيازة	مساحة الأراضي التي تقع ضمن الحيازة العامة	%١١,٦٥
	مساحة الأراضي التي تقع ضمن الحيازة الخاصة	%٨٨,٣٥
نسبة المباني المدرسية المطابقة للمواصفات	عدد المباني المدرسية المطابقة للمواصفات	%٣٣
	عدد المباني المدرسية البنات المطابقة للمواصفات	%٢٠,٣
	عدد المباني المدرسية بنين المطابقة للمواصفات	%٤٧,٦
متوسط استهلاك المياه	كمية المياه المنتجة في اليوم (لتر)	٣١١لتر/ فرد في اليوم
	كمية الاستهلاك من (٠-٥٠) م٣	١٠ هللة
	(٥١-١٠٠) م٣	١٥ هللة
	(١٠١-٢٠٠) م٣	٢ ريال
	(٢٠١-٣٠٠) م٣	٤ ريال
	٣٠١ فأكثر	٦ ريال
متوسط سعر تكلفة مياه الشرب للأسر المعيشية		٣٧ ريال
وسيلة الانتقال للعمل	عدد العاملين الذين يذهبون إلى عملهم بوسيلة نقل خاصة	٨٦,٨
	عدد العاملين الذين يذهبون إلى عملهم بوسيلة نقل أخرى	١٣,٢
نصيب الفرد من أطوال الطرق		٢,٩كم طولي لكل ألف من السكان
نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة		٥٣,٨
نسبة الجمع المنتظم للنفايات الصلبة		٨٤,٤
نصيب الفرد من الحدائق العامة		٥,١ م٢/ فرد
نسبة عدد الأحياء المخدومة بعمد		%٣٤,٣
معدل سعر المنزل للدخل		٧,٧
معدل إيجار المنزل للدخل السنوي		%٢٨,٤
معدل سعر الأرض للدخل السنوي		%٩,٢
نصيب الفرد من مساحة المنزل (م٢/فرد)		٣٥,٨

المصدر: المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى، ١٤٢٧هـ

٤-٧-٤ القضايا ذات الأولوية (المشاكل والتداعيات وتحديد أولي للسياسات)

أتاحت عملية تحليل مؤشرات المرصد الحضري الفرصة لتكوين رؤية عامة لحالة التنمية البشرية والعمرانية، والتي تعكس التطورات الملموسة في مستويات التنمية كما اتضح من خلال هذه الدراسة.

في نفس الإطار فإن تحليل المؤشرات العمرانية – بصفة خاصة – أفرز عدداً من القضايا التي تتطلب من أمانة المنطقة وضعها في دائرة الاهتمام وذلك في إطار مجموعة من السياسات التي يمكن أن تتعامل معها وتستجيب لها، على أنه لا يجب إغفال حقيقة أن القضايا المطروحة ترتبط – في واقع الأمر – ببعضها البعض ارتباطاً عضوياً وثيقاً، وأن فصلها كان فقط لأغراض الدراسة.

من هذا المنظور الواقعي فإن مسألة تحديد القضايا ذات الأولوية Key Issues تصبح أمراً في غاية الصعوبة نظراً لأن دراسة مظاهر خلل العمران تعني بالضرورة التعرض لجميع المظاهر الحضرية السلبية (اختلال هيكل استعمالات الأراضي، قصور الخدمات، تدهور المناطق الحضرية القديمة، المناطق العشوائية،... الخ)، ونتيجة لتشابك وتداخل هذه المجموعة من القضايا، وفي ضوء الوقت المحدد للدراسة واشتراطاتها المرجعية التي أشارت لاختيار قضيتين من تلك القضايا، فقد اختيرت قضيتي الخدمات والعشوائيات.

ولعل المعيار الأساسي في تحديد أولوية هاتين القضيتين هو أن قصور الخدمات يمثل مشكلة لدى قطاع كبير من السكان في معظم أحياء المدينة – خاصة خارج نطاق البؤرة المركزية – أما المناطق العشوائية وإن كانت تتعلق بنحو نصف حجم السكان إلا أن تداعياتها قد أثرت على الهيكل العام للمدينة المنورة ككل، من ناحية أخرى فإن درجة الأولوية التي تحظى بها هاتين القضيتين تأتي من منطلق أن التعامل معهما من خلال سلسلة من التدخلات الفعالة سوف ينعكس عائدها النهائي ليس فقط على قضية الخدمات أو العشوائيات وإنما ستمتد تأثيراتها الإيجابية على مجموعة أخرى من القضايا في إطار ما يسمى بالتأثير المضاعف Multiplier Effect.

وتبدأ دراسة قضيتي الخدمات والعشوائيات بتحليل شامل لأبعاد كل قضية منهما مع تشخيص عام للوضع الراهن وتداعياته في كل حالة، ومن ثم طرح السياسات المقترحة للتعامل معها، وتجدر الإشارة إلى أن السياسات المقترحة هنا سوف تطرح كتصورات أولية أكثر منها تصورات نهائية متكاملة، هذا من منطلق أن صياغة السياسات في شكلها النهائي سوف تتطلب بالضرورة حواراً طويلاً ومكثفاً بين كافة الأطراف ذات العلاقة.

- **قضية الخدمات**

يتلخص الهدف من هذه الدراسة في إلقاء مزيداً من الضوء على قضية الخدمات وذلك في محاولة للكشف عن الوضع الحالي لمراكز الخدمات، بأحياء المدينة المنورة الكبرى ومن ثم تقويم أداء هذه المراكز من حيث كفاءة التوزيع المكاني Spatial Efficiency وفاعليته Social Effectiveness.

وتنقسم دراسة قضية الخدمات إلى أربعة أقسام رئيسية، يبدأ الأول منها بعرض أساليب التحليل المستخدمة، ويتضمن القسم الثاني محاولة تصنيف الخدمات القائمة بالأحياء ومن ثم تحليل النسق الحالي للمراكز التي تؤدي تلك الخدمات، بينما يركز القسم الثالث على تقويم أداء تلك المراكز، أما القسم الرابع والأخير فيعرض للتصور الأولي المقترح لتوزيعها – وأسسه النظرية – في ضوء ما تسفر عنه عملية التقويم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تم التعامل مع أحياء المدينة المنورة – مجازاً- على أنها مراكز خدمية Service Centers، أياً كان حجم الخدمات التي تؤديها تلك الأحياء، وذلك انطلاقاً من متطلبات عملية التحليل والتي تستهدف – بصفة أساسية – تصنيف الخدمات والمراكز التي تؤديها.

- **السياسات والآليات المقترحة**

ليس هناك من شك أن أي سياسة مقترحة لتوزيع الخدمات بأحياء المدينة المنورة يجب أن تأخذ في اعتبارها مجموعة من العوامل المختلفة، ربما يأتي في طليعتها ما يلي:

- النمط الحالي للتوزيع المكاني للأحياء وبالتالي نمط توزيع الخدمات.
- أحجام سكان هذه الأحياء والحد الأدنى الذي دونه يصبح توفير مستويات معينة من الخدمات أمراً غير مقبول.
- الاتصالية أو سهولة الوصول إلى مواقع الخدمات أو إمكانية توصيلها إلى السكان.
- الموارد المالية المتاحة للبلديات - في ضوء خطة الدولة - لإعادة التوازن المفقود بين السكان والخدمات.

ويمكن الزعم في ضوء المؤشرات الحالية أن الاعتمادات المالية المطلوبة للخدمات سوف تفوق ما هو مخصص منها الآن في إطار الخطة الثامنة، لذا فإن الخطة القادمة لابد وأن تركز على أهمية تعزيز منظومة الخدمات بالمدينة المنورة من خلال تدبير الاعتمادات اللازمة، أخذاً في الاعتبار أن الأوضاع الحالية لتوزيع الخدمات بالمدينة المنورة – وكما أشارت نتائج التقويم – لا يمكن استمرارها دون تدخل.

من ناحية أخرى فإن الشبكة الحضرية للمدينة المنورة تنتمي إلى النمط الحلقي لتوزيع الأحياء بدءاً من الدائرة المركزية إلى الحلقة الخارجية على الأطراف، على أن المشكلة المرتبطة باختلال منظومة الخدمات تكمن – بشكل أساسي – في الحلقتين الوسطى والخارجية، وإن كانت خدمات الأحياء المركزية تتطلب أيضاً قدراً من الضبط والتوجيه في إطار سياسة واضحة المعالم للتوزيع النوعي والمكاني للخدمات المختلفة.

ونظراً لتأثير مؤشر الخدمات على نوعية الحياة، وفي ضوء اهتمام حكومة المملكة بصفة عامة، وأمانة منطقة المدينة المنورة – بصفة خاصة – برفع كفاءة منظومة الخدمات، فإنه يقترح إجراء دراسة منفصلة ومفصلة لمنظومة الخدمات بالمدينة المنورة، بهدف التشخيص الدقيق للوضع الراهن (اعتماداً على مسح ميداني شامل للخدمات ومستخدميها) ومن ثم طرح السياسات المستقبلية البديلة لتطوير تلك المنظومة، أما عن السياسات التي يمكن طرحها – في هذا الصدد – فلن تخرج عن الأنماط الأربعة التالية شكل (٤-١٠).

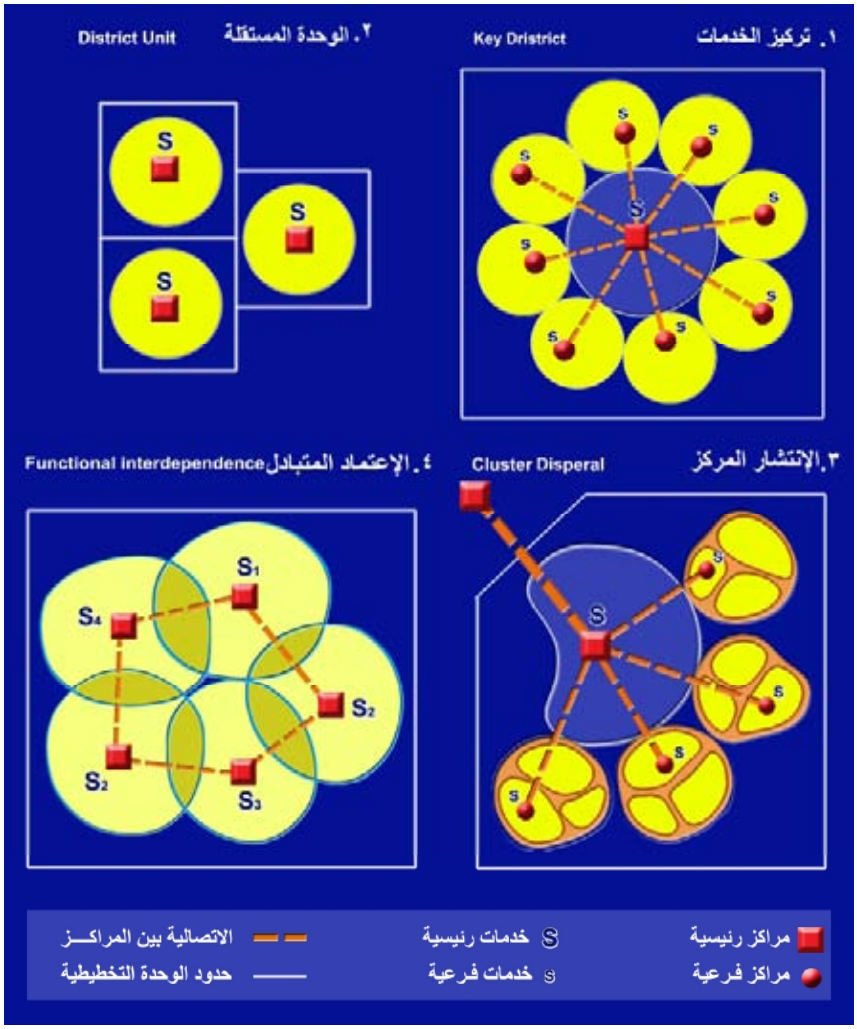

المصدر: إعداد خبير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٤٢٧هـ

شكل (٤-١٠)
السياسات المقترحة لتوزيع الخدمات

(أ) **تركيز الخدمات Key District Policy**

يطبق هذا النمط من السياسات كنوع من ترشيد استخدام الموارد المالية المحدودة – في العديد من الدول التي تعاني قصور في تلك الموارد – وذلك باستثمارها في عدد محدود من الأحياء التي تصلح (من حيث قيمتها المركزية واتصاليتها) للقيام بدور المركز الخدمي للأحياء المحيطة بها.

ويتطلب تطبيق سياسات التركيز إجراء مسح شامل لأحياء المدينة بخدماتها وشبكة الطرق والمواصلات التي تربطها، حتى يمكن اختيار الأحياء المؤهلة للقيام بوظيفتها كمراكز خدمية لمجموعة من الأحياء الأخرى وذلك في إطار مخطط عام شامل للخدمات.

(ب) الوحدة المستقلة District Unit

وتقوم على فكرة فلسفية تقول بأنه من حق السكان في كل حي الحصول على كافة الخدمات اللازمة داخل الحي الذي يقطنوه باعتبار أن الوحدة المكانية للحي تشكل الوطن الطبيعي الذي ينتمي إليه هؤلاء السكان Man's Natural Home، وبالتالي يجب توفير كافة الخدمات في إطار النطاق المكاني للحي، وكما هو فإن هذا النوع من السياسات ينطوي على منظور مثالي أو خيالي يصعب تحقيقه فعلياً على أرض الواقع نظراً للتكلفة الباهظة التي تشكل عبئاً ضخماً على الميزانية العامة.

(ج) الانتشار المركز Cluster Dispersal

واحدة من السياسات التي يمكن إتباعها في حالة الأحياء الصغيرة (أقل من ٣ آلاف نسمة) على أن يجري تجميع عدد من هذه الأحياء Clustering تشكل تجمع سكاني أكبر (٩-١٢ آلاف نسمة مثلاً) تشكل في مجموعها الحد الأدنى لحجم السكان Population Threshold الذي يمكن أن يدعم مجموعة من الخدمات بنوعياتها ومستوياتها المختلفة، ويعالج هذا التجمع الجديد كوحدة تخطيطية يوجه الاستثمار فيها لكل الأحياء – التي يتضمنها التجمع – بحيث ينال كل حي جزءاً من حجم الاستثمار الكلي المخصص للخدمات، بينما يمكن أن يتركز عدد من الخدمات ذات الطابع الإقليمي في مركز التجمع السكاني لتلك الأحياء.

ويتطلب تنفيذ هذه السياسة حصر وتصنيف كافة الأحياء حسب حجم السكان، وتحديد الأحياء التي يمكن أن تطبق فيها تلك السياسة، ومن ثم دراسة احتياجاتها وإعادة تشكيلها مكانياً في إطار مخطط عام شامل للخدمات.

(د) الاعتماد الوظيفي Functional Interdependence

يعتمد الإطار النظري لهذا النمط من السياسات على فرض أن المركز الخدمي لأي حي – مهما كانت قيمته المركزية – له نطاق تأثير Sphere of Influence يمكن أن يمتد ليشمل نطاقاً سكانياً ومكانياً أكبر من نطاقه الأصلي، بناءً على ذلك يفترض أن السكان بدلاً من الذهاب إلى المراكز الخدمية الأكثر بعداً والأعلى رتبة في الهيكل الخدمي للمدينة، فإنهم يتجهون إلى الحي المجاور للحصول على خدمة ما، وحي آخر يؤمن لهم خدمة مختلفة، وحي ثالث تتوفر فيه نوعية أخرى من الخدمات، ويتطلب الأخذ بهذا النمط من السياسات ترسيم نطاقات تأثير الخدمات القائمة بكافة أحياء المدينة ومن ثم تشكيل مجموعات من الأحياء التي يمكن أن تعتمد على بعضها البعض خدمياً وذلك في إطار تبادلي أخذاً في الاعتبار مسألة الاتصالية.

- قضية العشوائيات

تمثل المناطق العشوائية ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد، يتداخل فيها العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدرجة تجعل من عملية تحليل تلك الظاهرة لعناصر أولية مهمة صعبة، يتشابك فيها كم هائل من العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين الأسباب والنتائج، والظاهرة ليست بالحديثة، فهي مرتبطة بتاريخ المدن وإن كانت تأخذ أبعاداً خاصة في حالات التطور من المدن ذات البعد الوظيفي الواحد (ديني– سياسي– عسكري) إلى المدن متعددة الوظائف، مع التطورات المصاحبة في حجم السكان والتركيب الاجتماعي.

كما أن توزيعها الجغرافي يمتد ليشمل مساحة كبيرة من العالم مع تباين شديد في حجم ونوعية المشكلة، فهي و إن اقتصرت في الدول مرتفعة التنمية على مشكلة البؤرة المتخلفة المريضة من جسد المدينة الصحيح إلا أنها في الدول متوسطة أو منخفضة التنمية قد تصبح سمة سائدة في الكثير من المدن، وبالنسبة للمملكة العربية السعودية فإن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية تمثل جهوداً في مواجهة المشكلة على "المستوى العام" أو "الكلي"، على أنه خلال العقدين الماضيين بدأ التعامل مع المشكلة على "المستوى الخاص"، "محلي أو مكاني"، أو بالتحديد من خلال "البعد العمراني" كتجسيد فيزيقي لأبعاد المشكلة المتعددة في حدود حيز مكاني محدد.

فقد بذلت خلال هذين العقدين جهوداً جادة من أجل معالجة "قضايا المناطق العشوائية" والتي تبلورت في النهاية في مجموعة من مخططات التطوير، ورغم نجاح التجربة في العديد من المناطق إلا أن حقائق الوضع الراهن تشير إلى أنها لم تتعرض – في معظم الأحيان – للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلا بقدر محدود، ذلك رغم أهميتها القصوى في عمليات التطوير ودورها في تحسين نوعية الحياة بتلك المناطق ورفع مستواها الحضاري، وفي هذا الصدد تشير تجربة المدينة المنورة إلى أن الحلول العمرانية والمعمارية قد جاءت - إلى حد كبير - على حساب الأبعاد الاجتماعية والثقافية وأيضاً الاقتصادية.

انطلاقاً مما سبق فإن قضية التطوير المتكامل للمناطق العشوائية بالمدينة المنورة أصبحت تشكل أحد القضايا التي تتطلب الاقتراب "بواقعية" من حجم و نوعية المشاكل القائمة – في هذه المناطق – بأبعادها المختلفة، في هذا الإطار تنقسم دراسة المناطق العشوائية بالمدينة المنورة إلى ثلاثة أقسام رئيسية يسبقها عرض مختصر لأساليب التحليل المستخدمة، ثم يعرض القسم الأول من هذه الدراسة لتجربة أمانة المدينة المنورة (حجم وأبعاد المشكلة- إستراتيجية التطوير- جوانب النجاح والقصور)، أما القسم الثاني فيرصد الأوضاع الراهنة بتلك المناطق من خلال المؤشرات الميدانية التي أتاحها المرصد الحضري، بينما يركز القسم الثالث والأخير على طرح الملامح الأساسية للسياسات المقترحة للتطوير في ضوء النتائج التي تسفر عنها دراستنا في القسمين الأول والثاني.

- **السياسات المقترحة**

لقد أكدت الدراسات التي قامت بها أمانات ومحافظات المملكة على أهمية تطوير وتنمية البيئة العمرانية للمناطق العشوائية (الكتل المبنية والخدمات والمرافق العامة والمجتمع المحلي بهذه المناطق) إلا انه عند وضع البرامج والمشاريع المختلفة اقتصرت عملية التطوير على بعض الجوانب المعمارية والعمرانية وأهملت الجوانب الأخرى، الأمر الذي يعني أن التعامل مع هذه المناطق قد جاء محدوداً وقاصراً، وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسات المقترحة قد تضمنت تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية عند التعامل مع المناطق العشوائية، ويمكن تلخيص مجموعة السياسات التي عرضت لها دراسة المناطق العشوائية بالمملكة (وزارة الشئون البلدية والقروية) فيما يلي:

(أ) سياسة الإزالة الكاملة وإعادة التوطين

وتتعامل مع المناطق العشوائية شديدة التدهور و التي لا جدوى في تحسينها (تكلفة التطوير أعلى بكثير من العائد الاجتماعي والاقتصادي لتطويرها) وبالرغم من أن هذه السياسة تساهم في التخلص من مختلف مشاكل هذه المناطق و تحقق عائداً ماديا مرتفع للدولة أو للجهة المالكة لهذه الأراضي عند إعادة تخطيطها وعرضها للبيع، بالإضافة إلى توفير بيئة حضارية أفضل للأسرة التي يتم نقلها منها، إلا أنه لا يجب تطبيقها إلا في أضيق الحدود لما لهذه السياسة من سلبيات عديدة أهمها:

- التفكك وزوال الروابط الاجتماعية القديمة في مناطق الإحلال الجديدة.
- إزالة العديد من العناصر المعمارية والمفردات الأثرية والتراثية المميزة.
- عدم رضا السكان عن هذه المشاريع وما يترتب على ذلك من تفاقم المشاكل.

(ب) سياسة التطوير والارتقاء

ويتم من خلالها رفع الوضع العام من درجة ما إلى درجة أفضل منها في إطار عملية متدرجة لا تحتمل الطفرات، وتختلف عملية الارتقاء من مجتمع إلى مجتمع آخر حسب النظام والعادات والتقاليد الاجتماعية، كما تختلف من مكان لآخر حسب الظروف العامة والمناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والطبيعي.

وتعمل سياسة الارتقاء على الحفاظ على الكتلة السكنية القائمة والتي توفر المسكن المناسب لقطاع عريض من المواطنين بالجهود الذاتية، ولا تهدف هذه السياسة إلى إزالتها لتجنب العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية السابق ذكرها، هذا بخلاف ما تتحمله الدولة من عبء توفير مساكن بديلة لهذه المساكن أو للقيام بتوفير تعويضات مناسبة لهم، وتساهم مشروعات التطوير والارتقاء في تحسين الأحوال المعيشية للسكان وتوفير بيئة حضارية أفضل مع الحفاظ على الروابط الاجتماعية القائمة بين مجتمعها المحلي وتساهم في تنميتها.

(ج) سياسة الحفاظ والارتقاء

تستخدم هذه السياسة مع المناطق العشوائية المتداخلة مع المناطق التاريخية والمناطق ذات الطابع العمراني والمعماري المتميز، وقد تتسع أحيانا لتشمل حماية الهيكل الاجتماعي والاقتصادي مع الارتقاء والتحسين الحضري للبيئة العمرانية المتدهورة وتنمية الجانب الاجتماعي والاقتصادي بمجتمع هذه المناطق مع التحكم الفعال في ديناميكية التغير المصاحب لهذه التنمية الشاملة.

- **التوصيات الخاصة بتطوير المناطق العشوائية**

إن المراجعة المتأنية للدراسات التي تناولت المناطق العشوائية بالمملكة – بصفة عامة – وبالمدينة المنورة – على وجه الخصوص – قد اتفقت في مجملها على مجموعة من التوصيات التي تشكل – من وجهة نظرنا – رؤية متكاملة لمعالجة الظاهرة، ويمكن بلورة هذه التوصيات على النحو التالي:

- توثيق الأوضاع الراهنة للمناطق العشوائية والأراضي البيضاء وغير المنماة وربطها بالمخططات الهيكلية للمدن والقرى السعودية مع وضع تصورات تخطيطية لجميع الأراضي الفضاء الواقعة في إطار المخططات الهيكلية أو العامة للحد من نمو المناطق العشوائية وعدم نشوء مناطق جديدة.
- تشكيل إدارة متخصصة لتولي أوضاع المناطق العشوائية في الأمانات والبلديات والمديريات تتبع إدارات التخطيط العمراني وتتولي المسئوليات الآتية:
  - § وضع السياسات العامة لمشروعات التطوير والتنمية أو الإزالة وإعادة التوطين.
  - § وضع المعايير التي يتم على أساسها تنفيذ مشروعات الارتقاء والتطوير والتنمية أو الإزالة وإعادة التوطين.
  - § وضع المعايير التي يتم على أساسها اختيار أولويات مناطق التطوير وأولويات تنفيذ برامج التنمية بمواقع التطوير المختارة.
  - § تقسيم واعتماد خطط التطوير ومرحليات تنفيذ مشروعات التطوير المقدمة من أنحاء المملكة.
  - § التنسيق بين الأجهزة المسئولة في الحد من العشوائيات ومنع التعدي على الأراضي الفضاء.
  - § حل المشاكل المترتبة على تطوير المناطق العشوائية.
  - § التنسيق بين الأمانات من اجل تبادل الخبرات والتجارب المحلية في مجال مشروعات التطوير أو الإزالة وإعادة التأهيل.
  - § تنظيم الدورات التدريبية للكوادر المحلية المسئولة عن وضع السياسات والبرامج التنفيذية لمشروعات التطوير والتنمية، والاستعانة بالخبرات المحلية والدولية
  - § نشر الدراسات والأبحاث الأكاديمية في مجال التعامل مع العشوائيات.
  - § عقد الندوات والمؤتمرات الدولية والمحلية لتبادل الخبرات التطبيقية الدولية والمحلية في مجال التعامل مع العشوائيات.
  - § دراسة الأنظمة والتعاميم المنظمة لعمليات التطوير والإزالة، وتوفير اللازم منها لدعم هذه العمليات على مستوى المملكة.
  - § دراسة الموافقات الاستثنائية على تخطيط الأراضي المملوكة بصكوك شرعية ثابتة و الموقوف أو المحظور تخطيطها بالمناطق العشوائية أو القريبة منها تفادياً لنشوء مزيد من المواقع العشوائية غير المخططة.
- إعطاء أمناء المدن ورؤساء البلديات الصلاحيات النسبية الكفيلة بتحقيق ما تتوصل إليه الدراسات التطويرية.
- استخدام بدائل تمويلية اقتصادية لعمليات التطوير لمعالجة المناطق العشوائية مع مراعاة ظروف كل مدينة وفقاً للبدائل الآتية:
  - § التوسع في مشاركة القطاع الخاص بمشاريع استثمارية تنموية.
  - § مقايضة الأرض أو العقار بأرض بديلة ضمن مخططات حكومية.

- § تمليك الأجزاء المتبقية من العقارات التي ليس لها صكوك مقابل نزع الأجزاء المعترضة للتنظيم.
- § الاستفادة من بيع الزوائد التنظيمية في تطوير المناطق العشوائية.
- § تشجيع مشاركة المستثمرين وأصحاب العقارات في تطوير المنطقة.
- § تطبيق أسلوب النزع الكامل للمنطقة أو جزء منها وإعادة تقسيمها ومن ثم بيعها بالمزاد العلني.
- § تحديد مساحات مناسبة كقسائم على جانبي الطرق المراد تنظيمها وإعطائها ميزة إضافية لاشتراطات البناء بهدف تجميع الحيازات الصغيرة لإنشاء مشاريع متميزة.

- التأكيد على توجهات وسياسات الاستراتيجية العمرانية الوطنية الخاصة بتطبيق تنمية إقليمية متوازنة ومستدامة، وتعزيز وتنويع القاعدة الاقتصادية للمدن الصغيرة والمتوسطة حيث يساعد ذلك على تقليل تيارات الهجرة إلى المدن الكبيرة، وتحقيق التكامل بين المناطق الحضرية والقروية بإتباع سياسات التنمية الشاملة.

- المحافظة على المناطق التاريخية ذات الطابع العمراني التقليدي الخاص والتي تعكس تقاليد ومظاهر المدن العربية القديمة.

- تفعيل دور لجان مراقبة وإزالة التعديات ودعمها بالإمكانيات اللازمة لحماية الأراضي الحكومية البيضاء بهدف الحفاظ عليها وتوظيفها بالشكل الذي يدعم استراتيجية التنمية.

- التأكيد على ضرورة رفع المستوي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لسكان التجمعات العشوائية مع رفع الوعي العام ليكون لهم الأثر الايجابي الذي يساهم في تطوير تلك المناطق لتحقيق المشاركة الايجابية المستدامة.

- تحجيم المناطق العشوائية القائمة من خلال استخدام كافة الإجراءات العمرانية والإدارية والتنظيمية للحد من استمرار نموها العشوائي.

- التنسيق بين وزارة الشئون البلدية والقروية ووزارة العدل لتشكيل لجنة لوضع صيغة توثيقية موحدة فيما يتعلق بإصدار صكوك الاستحكام من قبل المحاكم الشرعية الغرض منها المحافظة على المخططات التنظيمية والهيكلية والعامة للمدن والقرى، ومراعاة الرأي الفني لتنظيم الموقع قبل إصدار الصكوك حيث أن إصدار صكوك الاستحكام على الحيازات في المناطق العشوائية دون مراعاة النواحي التخطيطية يؤثر سلباً في توفير الخدمات الضرورية لتلك المناطق.

- تخصيص بند ضمن الميزانية السنوية لعمل الدراسات التخطيطية المتعلقة بالمناطق العشوائية حسب الأولويات.

- الاهتمام بالطابع العمراني والمعماري لتلك المناطق العشوائية أثناء عملية تطويرها، وإعداد الدراسات المعمارية والتفصيلية بغرض تحسين المظهر العمراني للمنطقة ورفع مستوي البيئة المعيشية وتقليل ظاهرة التلوث البصري.

- تكامل المعرفة الأكاديمية والخبرة التطبيقية عن طريق تعاون الخبراء الأكاديميين والتطبيقيين خلال مراحل إعداد ووضع وتنفيذ مشاريع التطوير والارتقاء ببرامجها المختلفة، لضمان واقعية الخطة ولمواجهة أي صعوبات بأسلوب علمي يستند إلى فكر أكاديمي وتجارب تطبيقية ميدانية تثبت فاعليتها في ظروف متشابهة.
- وضع خطط ومشاريع واقعية قابلة للتنفيذ تراعي مدي توافر مقومات التنفيذ والاستدامة والتواصل طوال فترة الاحتياج للنشاط بالقدر المناسب وفقاً لعدة معايير تشمل (المكان المناسب، التجهيزات، العمالة المؤهلة، التمويل المطلوب، التوقيت المناسب) وذلك للحد من المعوقات المؤثرة في تنفيذ هذه البرامج أو المشاريع.
- تكامل الأنشطة المنفذة وتنوعها في مشاريع الارتقاء والتطوير بحيث تخدم النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتعظيم العائد النهائي.
- تحديد النظم التمويلية والقواعد التنظيمية الإدارية من خلال تحديد الاختصاصات والسلطات بما يتناسب مع حجم الانجاز المطلوب وسرعة وسهولة أو صعوبة الاتصالات، مع ضرورة أن تكون هذه القواعد مكتوبة للرجوع إليها.
- تفعيل قنوات الاتصال المستمرة بين مختلف العاملين بمشاريع التطوير بينهم وبين قيادات المجتمع من ناحية أخرى، ضماناً لحسن المتابعة وتنظيم العمل.